الميزان AL-MIZAN

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL



جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

Vol. 4. Issue 2 . November 1996   المجلد الرابع - العدد الثاني - تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٦

بروز «حزب الله» السعودي يثير تساؤلات في واشنطن

تقرير لمجلس الأمن القومي الأميركي يصنِّف السعودية «بلد أزمة»!

واشنطن - «الميزان»:

❐ ما زالت العلاقات السعودية - الأميركية تشهد توتراً صامتاً بسبب ما تصفه الدوائر الأميركية بـ «عدم التعاون الكافي بشأن التحقيقات التي يجريها السعوديون في حادث تفجير مقر القوات الأميركية في الخبر». وقد أدى ذلك إلى سحب واشنطن بعثة مكتب التحقيق الاتحادي من السعودية مكتفية بإبقاء ضابط ارتباط فقط. وتنحي دوائر الأمن الأميركية باللائمة في ذلك على وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز.

وتتوقع الدوائر الأمنية الأميركية أيضاً أن تشن هجمات أخرى ضد القوات الأميركية العاملة في السعودية في قواعدها الجديدة البعيدة عن المناطق الأهلة على الرغم من الإجراءات الأمنية المتشددة.

وقد أثيرت تساؤلات في واشنطن حول بروز اسم «حزب الله» السعودي من خلال تسريبات سعودية تتجه إلى إلصاق تهمة التفجير في الخبر بإيران وسوريا، كإشارة بأن استهداف القوات الأميركية العاملة في السعودية هو عمل خارجي. ونشأت هذه التساؤلات في وقت تميل فيه واشنطن إلى الاعتقاد بأن التفجير عمل داخلي قامت به مجموعات سعودية متطرفة، وربما كانت لها امتدادات في السلطة!

وفي اعتقاد بعض الدوائر الأميركية أن الرياض تعمدت الإيحاء بتوجيه التهمة إلى إيران في الدرجة الأولى (لأن التوجيه السائد للتسريبات بهذا الصدد لا تؤكد تورط سوريا بل تكتفي بالقول إن حزب الله السعودي تلقى أموالاً عن طريق السفارة الإيرانية في دمشق، وإن السلطات السورية لم تبلغ السلطات السعودية بتلك التحركات) لقطع الطريق على حوار سري بين واشنطن وطهران لتطبيع العلاقات بينهما مما سيكون له انعكاسات مهمة في الخليج يظن السعوديون أنها لن تكون لصالحهم. ومنهم من فسره بأنه تمهيد سعودي لتطبيع العلاقات بين الرياض وبغداد، وخصوصاً بعد فتور العلاقات السعودية - الكويتية.



وكان مجلس الأمن القومي الأميركي، برئاسة المستشار أنطوني لايك، قد أصدر تقريراً سرياً تبنته فيما بعد وكالة الاستخبارات المركزية، اعتبر أن المملكة العربية السعودية «بلد أزمة» CRISIS COUNTRY. ويكتسب التقرير أهميته من كون المستشار لايك مولجاً بالشأن السعودي في رئاسة كلينتون الأولى بعد كف يد وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر من التعاطي بالقضايا السعودية لأنه كان يريد استعجال حسم مسألة خلافة الملك فهد سريعاً على نحو رأى فيه مستشار الأمن القومي «مجازفة قد يكون لها مفعول عكسي»، مما حمل الرئيس كلينتون على تبني رأي مستشاره.

وربما كان ذلك من أسباب عقد إدارة كلينتون السابقة سلسلة من الاجتماعات العليا في واشنطن أخيراً لتقويم انعكاسات أي تغيير في السلطة السعودية غير ودي تجاه الولايات المتحدة. ويقال أن مقترحات كريستوفر المشار إليها تقضي باعتماد سيناريو شبيه بذلك الذي اعتمد في نقل السلطة من الملك سعود إلى الملك فيصل في الستينات.

لكن الاعتقالات السعودية الكثيفة في الأوساط الشيعية السعودية منذ انفجار الخبر في مطلع الصيف الماضي تشير إلى تزايد قلق السلطات السعودية من انتشار حزب الله، من غير أن يعني ذلك بالضرورة تورط حزب الله أو غيره من العناصر الشيعية المتبرمة من عدم تنفيذ السلطة للاتفاقات السابقة المعقودة مع قوى المعارضة في المنطقة الشرقية.

شرطان اميركيان على الشيخ زايد

تصفية ذيول «الإعتماد» وشراء طائرات لوكهيد

❐ قالت مصادر عليمة في واشنطن ان الإدارة الأميركية طلبت شرطين من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة قبل السماح له بدخول أراضيها للمعالجة. وهذان الشرطان هما تصفية موجبات انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي يملكه الشيخ زايد، وشراء طائرات حربية أميركية بمبلغ يتراوح بين ٦ و ٨ مليارات دولار ضمن خطة الامارات لتجديد قواتها الجوية. والمعروف أن القوات الجوية الاماراتية تستخدم الآن طائرات فرنسية من طراز «ميراج».

وهذا يفسر إلى حد ما رفض دولة الامارات لعرض بريطاني يقضي بإعارتها مؤقتاً طائرات بريطانية من طراز «تورنادو» الذي اشترته السعودية بموجب صفقة اليمامة، ريثما ينتهي صنع المقاتلة - القاذفة الأوروبية فتستبدل بها.

وتنوي الامارات شراء ٨٠ طائرة مع لوازمها ومرافقها للتدريب والدعم. وبات من المرجح بعد زيارة الشيخ زايد إلى أميركا أن تكون هذه الصفقة من نصيب شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية لقاء طائرات تصنعها من طراز «ف - ١٦ فالكون». لكن المصادر في واشنطن تتوقع أن تنوع الامارات مشترياتها بحيث تنال الولايات المتحدة الحصة الكبرى، وبحيث تعطى فرنسا ترضية ببيع الامارات عدداً محدوداً من القاذفات الفرنسية المقاتلة الجديدة من طراز «رافال». والمعروف أن دولة الامارات تملك حالياً ٦٤ قاذفة مقاتلة فرنسية من طراز «ميراج»، كما تملك ١٨ طائرة تدريب بريطانية من طراز «هوك ١٠٠».

وتقول المصادر إن قيمة الصفقة قد تصل إلى ١٢ مليار دولار في حال الموافقة على بعض المواصفات التكنولوجية الاضافية التي ترغب فيها دولة الامارات، وخصوصاً تلك التي تجعل الطائرات مؤهلة لمهمات بعيدة المدى، أو فوق المجالات المتوسطة.

النفط العراقي إلى ١٩٩٨

❐ أعربت مصادر عليمة في دوائر الصناعة النفطية عن اعتقادها بأن الأزمة الأخيرة بين الاكراد في شمال العراق وأدت إلى الاقتتال بين قوات مسعود البارزاني المتحالف مع بغداد، وقوات جلال الطالباني المتحالف مع طهران، كانت مفتعلة لمنع النفط العراقي من النزول إلى الأسواق العالمية بعد موافقة الحكومة العراقية على قرار لمجلس الأمن بهذا الخصوص (القرار ٩٨٦). وقالت تلك المصادر إن اتفاق وقف إطلاق النار بين الفريقين الكرديين برعاية الولايات المتحدة وتركيا، لن يؤدي إلى استئناف تصدير النفط العراقي في وقت قريب. وأشارت تلك المصادر إلى أن النفط العراقي لن يجد طريقه إلى الأسواق قبل نهاية ١٩٩٧ وربما مطالع ١٩٩٨. وقالت إن بعض تجار النفط ممن لهم علاقات سابقة بالعراق حققوا أرباحاً كبيرة من تجارة العقود المستقبلية بناء على معلومات خاصة بهذا الصدد.

بعد إقالة السعودي الاسمي استقالة السعودي الفعلي

«المؤسسة المصرفية العربية» تستعين بتوجيهات اميركية!

❐ تواجه «المؤسسة المصرفية العربية»، التي تتخذ من البحرين مقراً لها، تحديات كبيرة في عملياتها العالمية منذ ان فرضت عليها الولايات المتحدة الاميركية اقالة رئيسها ومؤسسها الليبي عبد الله السعودي قبل سنتين، بسبب امتلاك الحكومة الليبية ربع اسهم المؤسسة. ولذلك استقدمت «المؤسسة المصرفية العربية» شركة اميركية هي «شركة آرثر اندرسون» المالية الاستشارية، لكي تعد لها مراجعة لاستراتيجيتها، هدفها زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة في الاسواق العالمية.

والمعروف ان ملكية «المؤسسة المصرفية العربية» تتوزع على النحو الآتي: نسبة الربع الى الحكومة الليبية، ونسبة الربع الى الحكومة الكويتية ونسبة الربع الى حكومة الامارات العربية المتحدة، اما الربع الاخير فيمتلكه مستثمرون خليجيون من القطاع الخاص. وهي تعد اكبر مؤسسة مصرفية في العالم العربي، من حيث حجم موجوداتها المقدرة بنحو ٢١,٥ مليار دولار في انحاء العالم شتى. وقد بلغت ارباحها في السنة الماضية ١١٦ مليون دولار، وبلغت هذه الارباح خلال النصف الاول من السنة الحالية اكثر من ٨٥ مليون دولار. وبعد تكليف الشركة الاميركية دراسة اوضاع المؤسسة، اعلن في البحرين ان «المؤسسة المصرفية العربية»، سوف تركز نشاطها على اسواق كبيرة وتجدد نظامها الاساسي بحيث يتكيف مع التجديدات التي تطرأ في الاسواق العالمية.

وبعد اقالة رئيسها السابق عبد الله السعودي بسبب الضغوط الاميركية، تراس المؤسسة مؤقتاً احد اعضاء مجلس الادارة من دولة الامارات، لكن هذا توفي بعد فترة قصيرة، فاختير خلفاً له كرئيس اصيل المصرفي السعودي احمد عبد اللطيف، الرئيس السابق لبنك الرياض.

وقد تردد في البحرين اخيراً ان احمد عبد اللطيف، سوف يستقيل من رئاسة المؤسسة، وان هناك اسماء عديدة تطرح لخلافته، رجحت بعض الاوساط ان يكون المنصب من نصيب مصرفي كويتي بارز.

إلغاء الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي؟

❐ عندما تأسست جامعة الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، تردد يومئذ أن بريطانيا بشخص وزير خارجيتها آنذاك أنطوني إيدن هي وراء ذلك التجمع للدول العربية المستقلة. واليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة والصراع العربي - الاسرائيلي، يطرح وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكيند على العرب فكرة جديدة على النمط الاوروبي الذي جمع أخيراً بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية منذ انهيار جدار برلين، تتجاوز فكرة الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

لكن اقتراح الوزير البريطاني في محاضرته أخيراً في «مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في أبو ظبي، من شأنه أن ينقل مركز الثقل في المنطقة من العرب إلى جيرانهم الأقوياء، مما يوحي بأن الانتظام العربي السابق في مؤسسات إقليمية لم يكن مثمراً.

وقد اقترح ريفكيند أن يضم التجمع الجديد إلى جانب الدول العربية كلاً من إسرائيل وتركيا وإيران، بالاضافة إلى دول وصفها بأنها «ليست من المنطقة لكنها في المنطقة»، مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وبريطانيا وفرنسا!

ويبدو هذا الاقتراح البريطاني في جانب منه بمثابة رد غير مباشر على التوجه الايراني الجديد الداعي إلى توسيع مجلس التعاون الخليجي بضم العراق وإيران إليه. وفوق ذلك فإن اقتراح ريفكيند في أبو ظبي قد استبعد ضم إيران والعراق إلى التجمع الموسع الذي دعا إليه في المستقبل القريب، أي طالما بقيت سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية ضد البلدين قائمة.

ومما لا شك فيه أن الوزير البريطاني قد بحث هذه الفكرة مع نظيره الأميركي وارن كريستوفر قبل طرحها أمام العرب، وربما يكون قد استمزج بعض المسؤولين العرب والاسرائيليين قبل طرحها علناً.

وإذا سلمنا جدلاً بأنه من الممكن قيام مثل هذا التجمع المقترح، فإن التجارب الاقليمية السابقة مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، تنبىء بأن نجاح الفكرة الجديدة غير مؤكد، بل من الممكن القول بشيء من الثقة إنه من المتعذر أن ينجح.

أما تشبيه التجمع المقترح للشرق الأوسط بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه ينطوي تالياً على تحالف عسكري موسع على غرار حلف الأطلسي، مما يجعله أقرب إلى إحياء فكرة «حلف بغداد» منه إلى أي شيء آخر!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

عاد بخفي حنين من زيارته السيئة التوقيت الى واشنطن

رفيق الحريري يضع القطاع المصرفي في مدار خارجي؟

تحليل سياسي:

حار المراقبون في تفسير إصرار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري على زيارة العاصمة الأميركية واشنطن ومقابلة الرئيس بيل كلينتون في وقت غير مؤات للفريقين لأن الزيارة تمت وكل من الحريري وكلينتون انتهت ولايته الدستورية، قبيل عودتهما الى الحكم من جديد.

والملفت أيضاً ان زيارة الحريري الاميركية تمت في وقت كان فيه صديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك يجول المنطقة بما فيها لبنان. ومن هذه الناحية يقول البعض ان الحريري تعمد ذلك كرسالة الى اميركا بأنه غير محسوب على فرنسا تماماً كما هو شائع، لكن هناك في العاصمة الأميركية من نظر الى هذا التوقيت على أنه من قبيل «الابتزاز»، بمعنى انه إذا لم تلب واشنطن بعض مطالبه، فإنه يكون في حل من اي تحفظ أميركي على اتجاهه الكلي نحو فرنسا.

ومع ذلك، عاد الحريري من واشنطن خالي الوفاض كما كان متوقعاً بسبب التوقيت المشار اليه للزيارة، لأن كلينتون لم يكن في وضع يمكنه من تقديم التزامات مؤكدة قبيل العملية الانتخابية.

المقاومة والحظر

وقد طرح رئيس الحكومة اللبنانية على الرئيس الاميركي ضرورة رفع الحظر الأميركي على سفر الرعايا الاميركيين الى لبنان لان استمرار هذا الحظر يحد من الثقة العالمية بحكومته. وفي هذه المسألة لم يلق الحريري أذنا صاغية في البيت الابيض، لأن رفع الحظر الاميركي مشروط بنزع سلاح «المقاومة اللبنانية»، وتحديداً «حزب الله»، ومد سيادة الدولة اللبنانية وسيادتها على جميع اراضيها، وفيما عدا ذلك ترى واشنطن ان رعاياها لن يكونوا في مأمن في لبنان على الرغم من استتباب الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اللبنانية.

لكن مجرد البحث في هذا الموضوع مع معرفة الحريري المسبقة بالرد الاميركي، ترك في اذهان المراقبين انطباعاً بان الحريري كان يتوخى التوصل مع الاميركيين الى تصور مشترك لحل هذه العقدة في المرحلة المقبلة.

ويشير هؤلاء الى ان رئيس الحكومة اللبنانية اظهر استعداداً لتلبية بعض الشروط الاميركية قدر الإمكان اذا وفّرت له واشنطن الامكانيات اللازمة المالية والعسكرية للتصدي للموضوع في أقرب فرصة ممكنة و ضمنت له التعاون الاسرائيلي لتسهيل هذه المهمة.

ميزانية الجيش

وكان من أهم الاسباب المعلنة لزيارة الحريري استعجال الولايات المتحدة في توفير المليارات الخمسة الموعودة من الدولارات في اطار المجموعة الاستشارية الدولية لتمويل اعمار لبنان بعد تفاهم نيسان/ ابريل على أثر «عملية عناقيد الغضب» الاسرائيلية في الجنوب. ذلك لأن حكومة الحريري اوشكت ان تدخل من الناحية التمويلية في «عنق الزجاجة»، بسبب تزايد مديونيتها وتفاقم العجز في ميزانيتها. وفي هذه المسألة ايضاً لم ينل الحريري وعداً لأن واشنطن ترى أن إعطاء المال هو امتداد لتكملة «تفاهم نيسان»، وانه اذا لم تثبت الحكومة اللبنانية قدرتها على تطبيق الشروط ذاتها الموضوعة بالنسبة الى الرعايا الاميركيين فإن المال المطلوب لن يكون مجدياً في نظر واشنطن ولا مبرر لتقديمه بغير شروط مقنعة. ومن هنا يقول المراقبون طرح الحريري على الرئيس الاميركي مسألة تسليح الجيش بمعدات اميركية حديثة، وخصوصاً الطائرات المروحية كإشارة الى استعداده لاستخدام القوة العسكرية في تلبية الشروط الاميركية اذا ما توفرت لديه الأموال والاسلحة المطلوبة.



وتشير مصادر في واشنطن لـ«الميزان»، الى ان طرح هذا الموضوع حمل معه امكانية تجديد البحث في خفض ميزانية الجيش اللبناني باعتبارها تشكل العبء الاكبر على ميزانية الدولة من غير أن تضمن اهلية الجيش العسكرية للتصدي للمقاومة اذا كان ذلك مطلوباً. ومن هذه الناحية تقول المصادر في واشنطن ان المطالب العسكرية للحريري يمكن تفسيرها على الأساس التالي:

إما ان تقوم واشنطن بتسليح الجيش اللبناني واعداده اعداداً ملائماً للمهمة المرتقبة، وإما ان تقوم الحكومة بخفض ميزانيته العسكرية وتقليصه كاجراء لتخفيض عجز الميزانية اذا ما بقيت الامور على حالها كما هي الآن.

تكييف القطاع المصرفي

ويفسر إلحاح الحريري ووزيره فؤاد السنيورة على استعجال الحصول على اموال المجموعة الاستشارية الدولية، بأنه مؤشر على ضعف قدرة الحكومة الحريرية على التوسع في الاستدانة في الاسواق المالية، وكنوع من بناء جسر لقطع الهوّة بين الركود الحالي وبين قدوم الاموال الدولية المطلوبة، مما حمل الحريري شخصياً على حث المصارف اللبنانية على الاستدانة من تلك الاسواق بمبالغ كبيرة تفوق ترسمليتها. بل إن الحريري حدد للمصارف اللبنانية رقم مليار دولار مطلوب منها ان تقترضها من الخارج، والسبب في ذلك واضح، وهو أن القروض التي تحصل عليها المصارف اللبنانية من الخارج غايتها إقراض الحكومة لتمكينها من الاستمرار في خطتها ريثما تتمكن من الحصول على أموال المجموعة الاستشارية.

وبالفعل قامت مصارف لبنانية عديدة بالاستدانة، او هي تزمع على الاستدانة وفي مقدمها «بنك البحر المتوسط» الذي يملكه الحريري بكامله، والذي ينوي التوسع في مديونيته الخارجية الى ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار، وكذلك «بنك عودة» الذي أصدر ايصالات إيداع بمبلغ ٣٤ مليون دولار ثم طرح سندات في اسواق المال العالمية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار اضافية. وكذلك الامر بالنسبة الى «بنك الاعتماد اللبناني» الذي يملكه «البنك المركزي» في اغلبيته وينوي زيادة مديونيته الخارجية الى ١٠٠ مليون دولار بعد استحصاله على ٦٠ مليونا، وايضا «بنك بيبلوس» وهلم جراً...

وتقول مصادر مالية لـ «الميزان» في لندن، ان توريط القطاع المصرفي اللبناني بهذا الحجم الكبير من المديونية من شأنه ان ينقل هذا القطاع الى مدار جديد قد يؤثر على بنيته الاصلية نظراً الى ضيق قدرة السوق اللبنانية على استيعاب هذه الاموال وضعف المجالات الانتاجية التي تمكن القطاع المصرفي من التوسع الداخلي.

وفي رأي هذه المصادر ان التوجه الجديد بطلب من الحريري هو فتح الباب أمام التملك الاجنبي في النتيجة للقطاع المصرفي اللبناني. وهنالك في رأي تلك المصادر أيضاً، ثلاثة ابواب سوف تفتح مباشرة او مداورة امام المشاركة الاجنبية في المصارف اللبنانية.

● الباب الاول، المشاركة الخليجية وهو امر ميسور وقد بداه فعلاً «بنك الكويت الوطني» بشرائه «بنك الريف»، بالنظر الى الترسملية العالية للمصارف الخليجية وحاجتها الى التوسع خارج اسواقها الضيقة.

● الباب الثاني، المشاركة الاوروبية، ومن هذا الباب من المنتظر ان تقتصر المشاركة الاوروبية بداية على المصارف الفرنسية كما يحصل الآن في مصر (راجع موضوع بورصة القاهرة على الصفحة ١٢). لسببين جوهريين: اولهما، علاقة الحريري الخاصة بفرنسا ومؤسساتها المالية وتركز مصالحه الخاصة فيها. وثانيهما، السياسة الفرنسية التي يقودها جاك شيراك من حيث التوسع في البلاد العربية وخصوصاً في لبنان وسوريا.

● الباب الثالث، المصالح الاميركية واليهودية، وهذه المصالح قد لا يكون ميسوراً لها ان تشارك بصورة مباشرة في المرحلة الراهنة، لكنها قطعاً تشارك بصورة غير مباشرة، نظراً الى علاقات قديمة لبعض المؤسسات المصرفية اللبنانية مع مصالح اميركية ويهودية، ابرزها «مؤسسة ميريل لينش» و«بنك صفرا» لصاحبه اللبناني الأصل إدمون صفرا.

في ضوء هذا التصور يمكن القول أن التوجه الحقيقي لسياسة الحكومة الحريرية سوف يكون في عهد الحكومة المقبلة أوضح منه في عهد الحكومتين السابقتين اللتين اشرفتا على الجلبة الاعمارية الابتدائية مما حال من دون رؤية الجوانب الاخرى من خطة الحريري القائمة اساساً على الاستدانة المكثفة، وهي السياسة التي وصفها رئيس الحكومة الأسبق رشيد الصلح بانها «خديوية»... اي انها تبدأ بالاستدانة وتنتهي بالسيطرة الاجنبية الكاملة.

في تقرير رفع الى صندوق النقد والبنك الدوليين

الاصدارات الدولية ستبلغ ٢,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦

في تقرير اعده «مصرف لبنان المركزي» حول الاصدارات في الاسواق الدولية من حكومية وخاصة، (بقي تداوله محدوداً، وكان قدم اثناء اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في اوائل الشهر الماضي)، اوضح أن الاصدارات المحققة حتى مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي بلغت قيمتها ١٢٨٤ مليون دولار، فيما يتوقع ان تبلغ قيمة الاصدارات الجديدة حتى نهاية العام نحو ٩٦٠ مليون دولار.

وتتوزع هذه الاصدارات مناصفة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهي تشمل اصدارات «يوروبوند» لصالح الخزينة اللبنانية واصدارات شهادت ايداع وايصالات عمومية وسندات دين وسندات قابلة للتحويل الى اسهم، وذلك لصالح بعض المصارف وشركات القطاع الخاص.

وتبلغ الحصة الاجمالية للقطاع الحكومي من هذه الاصدارات ٩٥٠ مليون دولار منها ٨٠٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل، و١٥٠ مليون دولار سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالي. وهي موزعة كالاتي:

● الاصدار الاول «يوروبوند» لصالح الحكومة اللبنانية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وتم في ١٤/١٠/١٩٩٤ ويستحق في ١٤/١٠/١٩٩٧ وقامت بتسويقه مؤسسة «ميريل لينش انترناشيونال» بفائدة نسبتها ١٠,١٢٥٪.

● الاصدار الثاني من سندات «يوروبوند» وقيمته ٣٠٠ مليون دولار، تم تنفيذه في ٢٨/٧/١٩٩٥ ويستحق في ٢٨/٧/٢٠٠٠، وقامت بتسويقه شركة بنك «باريبا» بفائدة ٩,١٢٥٪.

● الاصدار الثالث من سندات «يوروبوند» وقيمته ١٠٠ مليون دولار، تم تنفيذه في ٣١/٥/١٩٩٦ ويستحق في ٢٨/٧/٢٠٠٠، وهو ملحق بالاصدار الثاني، وقامت بتسويقه «باريبا» بفائدة ٩,١٢٥٪.

اما الاصدارات التي سيتم تنفيذها قريبا فهي بقيمة ١٠٠ مليون دولار لصالح مؤسسة كهرباء لبنان و٥٠ مليون دولار لصالح مصالح المياه، علما ان الحكومة اللبنانية ستضمن الاصدارين.

وفي المقابل، بلغت حصة القطاع الخاص من الاصدارات الدولية نحو ١٢٥٠ مليون دولار منها نحو ٤٥٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل والمتبقي سيتم تنفيذه قبل نهاية العام الحالي.

وتوزعت ابرزالاصدارات المنفذة كالاتي:

● اصدار شهادات ايداع دولية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لصالح بنك البحر المتوسط وتم هذا الاصدار في ١٥/١٠/١٩٩٦ ويستحق في ١٥/١٠/١٩٩٨، وقامت بتسويقه مؤسسة «ميريل لينش» بفائدة اسمية بلغت ٨,٧٥٪.

● اصدار بقيمة ٥٠ مليون دولار لصالح «بنك بيبلوس» تم في ٢٣/١٠/١٩٩٦ ويستحق في ٢٣/٩/١٩٩٩، وقامت بتسويقه شركتا «ليبانون انفست» و«سي بي سي واربورغ».

● اصدار سندات بقيمة ٦٠ مليون دولار ضمن برنامج اصدار بقيمة ١٠٠ مليون دولار لصالح بنك الاعتماد اللبناني، تم في ١٢/٧/١٩٩٦ ويستحق في ١٢/٧/١٩٩٩، وقامت بتسويقه مؤسسة «ميريل لينش» بفائدة ٩٪.

● اصدار سندات دين بقيمة ٢٠ مليون دولار لصالح شركة «ترابة سبلين» تم في ٢٨/٢/١٩٩٦ ويستحق في ٢٨/٢/٢٠٠٣، وقام بتسويقه بنك البحر المتوسط بفائدة قدرها ١٢٪.

● اصدار سندات دين بقيمة ٥٠ مليون دولار لصالح شركة «الترابة» اللبنانية تم في ١٦/١/١٩٩٦ ويستحق في ١٦/١/٢٠٠٣، وقام بتسويقه مؤسستا «بانوراب» و«سي بي سي واربورغ» بفائدة قدرها ٩٪.

● اصدارات اخرى بشرائح صغيرة نسبياً لصالح مصارف ومؤسسات خاصة.

اما الاصدارات المتوقعة قبل نهاية العام الحالي فابرزها:

● اصدار لصالح «بنك عودة» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وقد تم اصدار الشريحة الاولى بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

● اصدار لصالح بنك «بيبلوس» بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

● اصدار لصالح «بنك البحر المتوسط» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (يتم خلال ايام اصدار الشريحة الاولى منه بقيمة ١٠٠ مليون دولار).

● اصدار لصالح الشركة العامة المصرفية اللبنانية — الاوروبية «سوسيته جنرال» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

● اصدار لصالح شركة «ترابة سبلين» يتولاه بنك البحر المتوسط للاستثمار بقيمة ٣٥ مليون دولار.

● اصدار لصالح بنك عبر الشرق بقيمة ٥ ملايين دولار.

● اصدار لصالح شركات تامين لبنانية بقيمة ٧٠ مليون دولار.

مصرف لبنان يرفع سعر الصرف بدل خفضه

التهويل بالمضاربة على الليرة ابتزاز سياسي بعد الفشل النسبي في الإعمار!

تحليل اقتصادي:

❐ تواجه وزير المالية في الحكومة الجديدة ضجة مزدوجة: الضجة الاولى تتعلق بالإختلاسات المالية في وزارة المالية، مما يضعف الثقة بقدرة وزارة المال على ادارة الشؤون المالية للبلاد، وهي الوزارة التي كان القائم باعمالها فؤاد السنيورة يباهي بأنها اضبط وزارة في الدولة. والضجة الثانية حول فشل وزارة المال في ضبط العجز في الميزانية لسنة ١٩٩٦ بالحدود التي توقعتها.

ففي حين توقعت الحكومة في بداية السنة الا يتجاوز عجز الميزانية ٣٨٪، فقد تجاوز هذا العجز الخمسين في المائة. وهذا فأل سيء للميزانية الجديدة لسنة ١٩٩٧ التي تتوقع عجزاً بحدود ٣٥٪.

وحول هذا الموضوع علق احد المراقبين بقوله: ان المال الداخل الى خزينة السنيورة هو مثل «فص الملح» الذي يلقى في بركة ماء، سرعان ما يذوب قبل ان يصل الى القعر!

الهراوي يؤنب اللبنانيين!

وقد دخل رئيس الجمهورية الياس الهراوي، على خط الوضع المالي للبلاد بتعليق صحيح الى حد كبير وذلك عندما أنب اللبنانيين وعاداتهم في الانفاق بقوله ان اللبنانيين يعيشون فوق قدراتهم الحقيقية.

وقول الرئيس الهراوي هذا ينطبق ايضاً على الحكومة وميزانيتها والاختلاسات في ماليتها. فالحكومة اللبنانية ايضاً تعيش فوق قدراتها وفوق قدرات البلاد بدليل وجود العجز المتفاقم في ميزانيتها وتراكم مديونيتها وكذلك مديونية المؤسسات الخاصة.

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن الليرة اللبنانية التي يحرص الحريري على استخدامها كقميص عثمان كلما دق الكوز بالجرة هي الاخرى تعيش فوق قدراتها الحقيقية، بمعني ان سعر صرفها المرتفع حالياً هو سعر مفتعل لاسباب سياسية. ذلك ان ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية يخدم اغراض الحريري من وجهتين:

الوجهة الاولى استخدامه كعامل ابتزاز سياسي بمعنى ان بقاء الحريري هو عنصر الدعم الاساسي لليرة، فاذا ذهب ذهبت معه.

الوجهة الثانية، هي المحافظة على تعاون القطاع المصرفي معه، لأن تمويل المصارف للحكومة مشروط باستقرار سعر الصرف.

المضاربة على الليرة

والدليل على استخدام موضوع الليرة كعنصر «ابتزازي» ان رئيس الحكومة وجه تحذيراً الى من سماهم المضاربين ضد العملة الوطنية قائلاً ان هذا الموضوع ممنوع اللعب به «ولن نتسامح فيه على الاطلاق لا مع الكبار ولا مع الصغار».

وفي تحليل هذه المقولة يبرز احتمالان لا ثالث لهما، ولا سيما ان تحذير الحريري هذا صدر اثناء مشاوراته لتشكيل حكومته الجديدة:

الاحتمال الاول، هو ان يكون هناك بالفعل مضاربات على الليرة، مما ينبيء بأن المضاربين المزعومين باتوا اقل ثقة من السابق بقوة العملة الوطنية على الاستمرار في قيمتها الراهنة.

الاحتمال الثاني، وهو الارجح، انه ليست هناك مضاربات فعلية، لكن رئيس الحكومة فتح هذا الموضوع وضخمه في ظرف سياسي حرج لكي يقوي مركزه السياسي ازاء بقية القوى عن طريق التخويف من انهيار كبير في حال تخليه او الحد من سلطاته بصفته مركز القوة الاول في السلطة التنفيذية، فكأنه يقول للبنانيين «ومن بعدي الطوفان». لكن الطوفان الوحيد الذي شهده اللبنانيون في ذلك الوقت هو طوفان الامطار!

الخفض التدريجي

وعلى الرغم من تاكيد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، بأن سقف سعر الصرف للدولار لن يتجاوز ١٥٦٠ ليرة مشيراً الى ان سعر الصرف سوف يكون نزولياً وليس صعودياً بمعنى ان سعر الليرة ازاء الدولار سوف يرتفع اكثر من مستواه الحالي او على الاقل سوف يبقى في حدوده، فان المراقبين الاقتصاديين يرون ان هذا التجميد القسري لسعر الليرة اللبنانية على مستواه الحالي المرتفع في الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة هو قوة مستعارة وليس قوة ذاتية او بنيوية في الاقتصاد اللبناني، ولا سيما ان الاحتياطي الاجمالي للبنك المركزي حالياً لا يكفي لسد فاتورة الاستيراد من الخارج لاكثر من تسعة اشهر.

ويقول هؤلاء المراقبون انه لا بد في الاشهر المقبلة من خفض تدريجي على دفعات قليلة في سعر الصرف يتوازى الى حد ما مع الهبوط في مستوى معيشة اللبنانيين عموماً باستثناء قلة منهم. والدليل على ذلك الدراسة التي اصدرتها «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا»، التابعة للامم المتحدة، (اسكوا) المنشورة خلاصتها في هذه الصفحة.

لكنه من غير المتوقع حسب المعطيات الآنفة ان تقدم السلطات النقدية اللبنانية على أي اجراء من هذا النوع لاسباب سياسية بالدرجة الاولى، والمحذور الوحيد في تخفيض سعر صرف الليرة هو امكانية ارتفاع التضخم. لكن المحللين يجيبون عن ذلك بالقول ان الخفض التدريجي بنسب ضئيلة وعلى فترات متباعدة يحول دون ارتفاع ملحوظ بمستوى التضخم.

ثم ان معدلات التضخم في لبنان لم تهبط كثيراً مع ارتفاع سعر الصرف بل هنالك دلائل تشير الى ان نسبة التضخم العالية في لبنان قائمة لاعتبارات اخرى غير مرتبطة بسعر الصرف.

الفشل النسبي في الاعمار

وهنالك دليل آخر على ذلك في تحليل اوردته «خدمات وورلد نيوز لينك» للخبير الاقتصادي رياض خوري حذر فيه من آثار ارتباط عملية اعادة الاعمار في لبنان بشخص الحريري ومصالحه. اذ يقول:

«إن رئيس الوزراء ثري للغاية وتتضارب مصالحه الشخصية بالمصالح السياسية، وهذا يسبب القلق للناس. فماذا يحدث في المستقبل اذا فشلت خططه. برأيي انه سيكون لذلك تاثير خطير على الاقتصاد اللبناني اضافة الى ان هناك دائماً امكانية الفساد عندما تتضارب المصالح الشخصية مع مصالح البلاد». وفي رأي رياض خوري، ان عملية اعادة الاعمار في لبنان على يد الحريري قد منيت بفشل نسبي، وساق على ذلك مثلاً إلغاء الحكومة اللبنانية لعقود البناء والتشغيل والتحويل الذي هو الانموذج الشائع لسياسة الاستثمار في البلدان النامية، وهو مفهوم اعتمد في لبنان في البداية لكن الحكومة اللبنانية تتراجع عنه اليوم. ومن الامثلة على هذا التراجع «الاتوستراد العربي». وقد اعتبر رياض خوري ان هذا التراجع عن سياسة البناء والتشغيل والتحويل مؤشر رئيسي للفشل النسبي في عملية اعادة الاعمار.

ومما يؤكد هذا التحليل لوضع الليرة اللبنانية انها في الواقع ليست مقياساً للقيمة في المعاملات التجارية، فالقيمة التجارية الحقيقة ماتزال تقاس بالدولار. فالطلب الوحيد على العملة اللبنانية هو من قبل المستثمرين في اذون الخزانة اللبنانية، بسبب الفوائد العالية المدفوعة عليها. لكن في المقابل عندما تستحق هذه الاذون او عائداتها يقوم المستثمرون فيها على الفور بتحويل ليراتهم الى دولارات!

«اسكوا» تدعو حكومة الحريري لوضع سياسة رسمية للحد من الفقر

أكثر من ثلث اللبنانيين من الفقراء والربع منهم معدم

❐ اصدرت «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للامم المتحدة (اسكوا) تقريراً سنوياً عرضت فيه بالارقام معدلات الفقر في لبنان.

وقد جاء فيه ان ٧,٢٥٪ من الاسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع اي ان دخولها لا تفي الحد الادنى من احتياجاتها من الغذاء. وان حوالي ٢٨٪ من الاسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المطلق، اي لا تغطي دخولها نفقات احتياجاتها الاساسية من غذاء، ومسكن وملبس ونقل وصحة وتعليم.

وبالقياس مع عدد السكان البالغ عددهم ٣,٥ مليون، فان عدد الفقراء يبلغ نحو مليون شخص منهم نحو ٢٥٠ الف من الفقراء المعدمين، ويعيش ثلثا الفقراء المعدمين (١٨٠ الف نسمة) في المناطق الريفية، ويشكلون اكثر من ربع السكان فيها. ويتمركز الفقر المطلق في المدن التي تضم نحو ٨٣٠ الف من الفقراء ينتمي معظهم الى اسر يعمل معيلوها في الصناعة والادارة العامة والخدمات.

وفي موضوع التعليم لدى الفقراء، قال التقرير ان رجلين أثنين فقط لا يجيد ان القراءة والكتابة من اصل ١٧ رب اسرة، و٦ نساء من اصل ٢٠ ربة منزل. غير ان التقرير يشير الى انخفاض مستوى التعليم حيث لم يكن اي من ارباب الاسر قد تلقى تعليما ثانوياً او جامعياً او مهنياً .اما على صعيد الاولاد، فيلاحظ ان نسبة الالتحاق بالمدارس مرتفعة تقابلها نسبة رسوب عالية كذلك.

اما عدد الذين انقطعوا عن التعليم الدراسي في احدى مراحله الاربع فقد بلغ ٣٧٪ (١٦ في المرحلة الابتدائية و١٤ في المرحلة المتوسطة و٤ في المرحلة الثانوية و٣ في المرحلة الجامعية).

كما لاحظ التقرير ان اولاد الاسر الفقيرة التي شملها التحقيق يلتحقون بالمدارس الخاصة اكثر من المدارس الحكومية (٣٣ مقابل ١٦) وسبب ذلك يعود الى غياب المدارس الحكومية في معظم الأحياء الفقيرة في المدن.

ويوضح التقرير ان النمو الاقتصادي ليس شرطا كافياً لتقلص الفقراء، اذ تحققت معدلات نمو مرتفعة في الاعوام السابقة دون ان يرافقها انحسار للفقر في الوقت نفسه. كما يرى التقرير ان هناك تفاوتاً في نسبة الفقر بين القطاعات المختلفة. فحوالي ٧٢٪ من اجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع يعملون في القطاع الزراعي، في حين ان ثلثي الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق يعملون في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، اما نسبة الفقر الاقل فهي بين العاملين في التجارة.

ويرى التقرير ان سياسة مكافحة الفقر والحد منه في لبنان يجب ان تتضمن مزيجاً من الحلول الهادفة الى رأب الصدع بين الموارد والحاجات، وذلك عبر زيادة دخول الفقراء، وتخفيض تكلفة الحاجات الاساسية، وتأمين الموارد والمساعدات الفورية والمباشرة.

ولاحظ التقرير ان الحكومة لا تتجه الى اتباع سياسة للحد من الفقر يكون أحد عناصرها رفع مستوى الاجور، مشيراً الى ان النظرية الاقتصادية التي تطبقها الحكومة تعطي الاولوية لضبط الكتلة النقدية بدعوى الحد من التضخم، مفترضة ان تحسين مستوى العيش ينبغي ان يتم بوسائل غير مباشرة لا تشمل رفع الاجور حيث ان عدد الموظفين كبير والانتاجية منخفضة.

ويضيف تقرير «اسكوا» ان سياسات معالجة الفقر يجب ان تتضمن الحد من البطالة وتوفير فرص عمل منتجة للفقراء بما يمكنهم من زيادة حصة الزراعة والصناعة في الناتج الوطني، واعداد التوازن بين المؤسسات ودعم المؤسسات الصغيرة على اعتبار انها اكثر قدرة على خلق وظائف جديدة في المدى المباشر والمتوسط.

غير ان هذا الامر يتطلب اعادة تقويم وهيكلة جميع الوظائف والمهن في مختلف القطاعات بما في ذلك الاعمال المشروعة للعمالة الاجنبية.

ويعتبر تقرير «اسكوا» ان التدريب والتأهيل المهني يندرج ضمن اجراءات تمكن الفقراء من رفع مستوى قدرتهم على زيادة مواردهم.

ويبرز الخلل على هذا الصعيد ابتداء من تدني حصة التعليم المهني من اجمالي التعليم الخاص والرسمي، حيث لا تتجاوز حصته ١٤,٢٪ من اجمالي عدد المدارس في القطاعين، و١٣٪ من عدد التلاميذ، مع وجود تفاوتات مهمة بين القطاعين العام والخاص لمصلحة هذا الاخير.

وتضمنت خطة النهوض التربوي الحكومية اجراء دراسة عن سوق العمل واحتياجاته يفترض ان تستغرق ١٨ شهراً، وتهدف الى تحديد احتياجات لبنان والمنطقة وتكييف التعليم معها. ولكن لم تتخذ خارج هذا الاطار اي خطوات ملموسة نحو اعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة.

وفي هذه النقطة يخلص التقرير الى القول ان خطة النهوض العشرية، لا تتضمن اي اشارة الى سياسة معينة للعمالة تعتمدها الحكومة، كما ان سوق العمل اللبنانية مفتوحة لا توجد فيها ضوابط عملية امام العمال غير اللبنانيين وخاصة في قطاع البناء والخدمات الهامشية والخدمات الفندقية. وتوقع التقرير استمرار ارتفاع معدلات البطالة، في حين قد يصل متوسط العرض السنوي من اليد العاملة الى ما بين ٧٠ و٨٠ الف طالب عمل، مع الأخذ في الاعتبارتراجع باب الهجرة الى الخارج. وبالتالي لا يمكن توقع حدوث تطورات ايجابية للحد من الفقر من خلال الاعتماد على التوسع العفوي لنطاق العمالة المنتجة.

سوريا

باريس جدولت ديون دمشق بقيمة ٣٥٠ مليون دولار وعززت تجارتها معها

إتجاه إلى إنشاء مصارف مشتركة واستعدادات للدخول في الوساطة المالية وإدارة الإصدارات

❒ سبق زيارة الرئيس جاك شيراك الى دمشق، من ضمن جولته الشرق اوسطية الاخيرة، تفاوض بين الحكومة السورية و«شركة كوفاس» الفرنسية حول جدولة الديون المتراكمة على سوريا.

ومع وصول الرئيس الفرنسي الى دمشق كان التفاهم قد تم على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين ومشكلة الديون العالقة التي تبلغ ١,٨ مليار فرنك فرنسي (٣٥٠ مليون دولار). ويشمل المبلغ اصول ديون وفوائد بقيمة ٨٠٠ مليون فرنك، والباقي متأخرات جرى حلها. وكان قر الرأي بين الطرفين بعد توقيع الاتفاق على جدولة الديون، احياء اللجنة المشتركة العليا السورية ـ الفرنسية بهدف تنمية مجالات التعاون والبحث عن مجالات جديدة.

واللجنة ستضم ستة من رجال الاعمال من كلا الطرفين ويمكن ان يزداد عددهم، على ان يكون الاعضاء من القطاع الخاص والحكومي.

وبموجب التفاهم الجديد ستجد الصادرات الفرنسية طريقها الى الاسواق السورية اذ ستتولى «مؤسسة كوفاس» الحكومية الفرنسية ضمان الصادرات الفرنسية الى سورية.

وكانت ازمة الديون قد اوقفت «كوفاس» عن ضمان الصادرات الفرنسية الى سوريا على مدى عقد من الزمن مما عرقل عمليات التصدير الفرنسية اليها.

ودعا الوزير المفوض للشؤون المالية والتجارة الخارجية الفرنسي ايف جالان الى وضع اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين.

وقال المستشار المالي الفرنسي في دمشق جان ـ لوي فونتنيل ان حقبة جديدة من التعاون بين سوريا وفرنسا سيتم ارساء دعائمها بعد النجاح الذي شهدته زيارة شيراك.

واضاف، ان فرنسا تسعى الى دخول الاسواق السورية في مجالات متعددة منها الكهرباء والري على نهري الخابور والفرات والنقل وتصدير المعدات والقطاع المصرفي اضافة الى حقل الاستثمار.

وقال جان ـ لوي فونتنيل، ان سوريا هي شريك تجاري قديم لفرنسا مشيرا الى ان شركة الف اكيتان النفطية الفرنسية استثمرت في سوريا ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار خلال السنوات الست الماضية في عمليات التنقيب والاستخراج.

وتتعهد فرنسا مشروعاً لتحديث الاداء في «البنك المركزي السوري»، وتقوم شركة فرنسية بصك ٣٢٠ مليون قطعة نقدية لسوريا من فئات متنوعة حيث اصدرت الحكومة منذ اشهر قليلة عملة نقدية من فئة ٢٥ ليرة سورية اوما يعادل نصف دولار الى جانب العملة الورقية من الفئة ذاتها.

وحسب احصائيات سورية رسمية وعلى اساس سعر صرف قدره ١١,٢ ليرة سورية للدولار بلغت قيمة الصادرات السورية الى فرنسا السنة الماضية ٦,٤ مليار ليرة سورية بينما بلغت الواردات من فرنسا حوالي ١,٨ مليار ليرة سورية. وتصدر سوريا لفرنسا المواد الخام وعلى رأسها النفط والمنسوجات وتستورد منها الالات والمعدات.

على صعيد آخر، تتوقع الاوساط المصرفية ان تقوم الحكومة السورية بالسماح بانشاء مصارف اجنبية مشتركة.

وكانت الحكومة باشرت بتعزيز العمل المصرفي وتوسيعه لرفع الاداء الاقتصادي وتعزيز مواكبة المصارف للتقنيات الحديثة وتهيئة المهارات المحلية للنهوض باداء المصارف. وشهدت المصارف ارتفاع فروعها في السنوات الخمس الماضيات الى ٢١ فرعا، كما شهدت الاعمال المصرفية تطورا ملحوظا بعد سماح السلطات مؤخرا بفتح حسابات مصرفية بالعملات الاجنبية تمهيدا لتوحيد سعر صرف الليرة السورية.

وكان محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة افتتح مؤخرا عددا من فروع المصارف معلنا ان «المصارف السورية بدأت تعد نفسها لدخول مجال الوساطة المالية والمصرفية الاستثمارية لتشمل ادارة الاصدارات الجديدة للاسهم والاوراق المالية وضمان وتغطية الاكتتابات وتوفير التسهيلات الائتمانية للمستثمرين ولتكوين وادارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك مستقبلا».

وقالت مصادر مصرفية مسؤولة، ان قيمة رؤوس اموال المصارف السورية تفوق الآن ٣,٤٤ مليار ليرة سورية فيما بلغت توظيفاتها ٢٢٧,٥ مليار ليرة. اما قيمة الودائع فارتفعت الى ١٧٦,٥ مليار ليرة.

واضافت المصادر ذاتها، ان المصارف تمكنت من المساهمة في دفع النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، واكدت ان المصارف شهدت تنامي حركة الودائع والاقراض بشكل لافت اذ بلغ اجمالي القروض الصناعية طويلة وقصيرة ومتوسطة الاجل من المصرف الصناعي الى اكثر من ٤ مليارات ليرة مقارنة مع ٣,٦٩٩ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ و١,٤٣ مليار ليرة فقد في سنة ١٩٩١ اما القروض الزراعية طويلة وقصيرة ومتوسطة الآجال بلغت نحو ١٤,٥ مليار ليرة فيما لم تتجاوز قيمتها في سنة ١٩٨٠ نحو ٤٤٦ مليون ليرة فقط. اما قروض «المصرف العقاري السوري» فبلغت ١٥,٤ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ مقارنة مع ١,٦ مليار ليرة فقط في سنة ١٩٨٠ وقدم المصرف التجاري السوري في سنة ١٩٩٤ قروضا بقيمة ١١٩,٦ مليار ليرة محققا زيادة كبيرة في الاقراض فيما رفع مصرف التسليف الشعبي قروضه الى ١٠,١ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤.

وقالت مصادر على مقربة من صناع القرار المالي والاقتصادي ان قيمة الودائع الحكومية بالعملة الاجنبية ارتفعت الى ١٣,٧ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ فيما بلغ اجمالي الودائع الخاصة بالعملات الاجنبية ٣,٧ مليار ليرة. وقدرت سلفيات المصارف للقطاعات العام والمشترك التعاوني والخاص في سنة ١٩٩٤ بنحو ١٧١,٦ مليار ليرة مقارنة بنحو ١٧ مليار ليرة فقط سنة ١٩٨٠. فما انصبت توظيفات المصرف الصناعي على الصناعات الغذائية والغزل والنسيج.

غزة ـ أريحا

ما نابهم من «اتفاق اوسلو» سوى الفقر والبطالة

البطالة ٤٥٪ ودخل الفرد تدنى بنسبة ٢٥٪ والسلطة عاجزة

❒ يوماً بعد يوم، يلمس الفلسطينيون ان الامل في ان يجلب «اتفاق اوسلو» معه الازدهار، فيعوضهم عن الخسائر التي تحملوها خلال سني الاحتلال، قد ظهر انه خادع وحل مكانه «فقر مريع» وتفش للبطالة والاحباط في صفوف مليوني فلسطيني في غزة واريحا.

ويوماً بعد يوم يتأكد ان غياب اقتصاد فلسطيني منتعش سينعكس سلباً على مستقبل محادثات السلام، بما في ذلك مفاوضات الحل النهائي التي تناقش مسائل السيادة والقدس والمستوطنات واللاجئين. فمن دون حصول ازدهار اقتصادي لدى الفلسطينيين، فان هناك فرصة ضئيلة لنجاح حل شامل.

والفجوة في الدخل آخذة بالتزايد بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ففي الوقت الذي كان فيه دخل الفرد السنوي في الدولة العبرية قبل ثلاث سنوات ١٣ الفا و٨٨٠ دولارا، فان دخل الفرد الفلسطيني لم يكن يزيد عن ٢٤٠٠ دولار في السنة، بينما تبلغ نسبة البطالة بين الفلسطينيين نحو ٤٥٪ مقابل ٧,٥٪ لدى إسرائيل. وقد اظهرت احصائية وضعها البنك الدولي في آب/ اغسطس الماضي ان الاوضاع في الاراضي الفلسطينية تدهورت بشكل متزايد، ودخل الفرد انخفض منذ اتفاق اعلان المبادىء في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بنسبة ٢٥٪ وهو الآن اسوأ مما كان عليه في السابق حيث اصبح متوسط الدخل السنوي للفرد حالياً ١٨٠٠ دولار، بينما ارتفع في اسرائيل الى ١٥ الف دولار في السنة.

ويتحدث المراقبون المطلعون عن وجه آخر للازمة المستفحلة من خلال التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية، حيث زادت من ٤٠٠ الف عامل سنة ١٩٩٤ الى ٤٣٣ الف في سنة ١٩٩٦، غير انه في ظل الاجراءات الامنية الاسرائيلية المتشددة و«الاغلاق الامني» فان عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل انخفض من ٥٣ الف عامل الى ١٨ الف عامل حسب مصادر صندوق النقد الدولي، مقابل ١١٦ الفاً كانوا يعملون في اسرائيل سنة ١٩٩١.

ويضيف المراقبون الى ان الاجراءات الامنية الاسرائيلية التي تتزامن مع مساعي تل ابيب للحفاظ على الاقتصاد الاسرائيلي بعيداً عن المؤثرات الخارجية انعكست على نسبة الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، ونتيجة لذلك فان اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني انخفض بنسبة ٨,٥٪ سنة ١٩٩٥ وقد ينخفض بنسبة ١٥٪ هذه السنة مع استمرار الظروف ذاتها.

ولم يكن للمساعدات والمعونات التي وعد بها الفلسطينيون من جانب المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس الاولى من توقيع اتفاق اوسلوا مع اسرائيل اي اثر او كان اثرها قليلاً في تحسين اوضاع المواطنين المرهقين.

وعلى الرغم من جهود البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، فان تسلم السلطة الفلسطينية للمساعدات البالغة قيمتها ٢,٤ مليار دولار يتم بصورة بطيئة جدا، كما ان الجهات الدولية المانحة لم تقدم جهودها من اجل تطوير القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تساعد السلطة الفلسطينية على تطوير سياستها في تشغيل العمال وتحقيق برنامج الرفاه السكاني.

وكان العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية وصل هذه السنة الى ١٢٦ مليون دولار، بينما يواصل غالبية رجال الاعمال الفلسطينيين الاستثمار في مناطق اخرى غير الارضي المحتلة، كما ان وجود رجال الاعمال الاجانب مازال محدوداً في مناطق الحكم الذاتي، ولم تقدم المؤتمرات الاقتصادية الاخيرة في المغرب والاردن حول التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة سوى وعود معسولة للفلسطينيين، ولن يكون منتظراً من مؤتمر القاهرة في الشهر الجاري أن يغير شيئاً في الصورة.

على من يقع اللوم في هذه المشكلات؟

في رأي الخبراء الدوليين أن السلطة الفلسطينية كانت بطيئة جداً في استيعاب حقيقة ان النمو الاقتصادي والسيادة يعتمدان على قدرتها على التصدي لاعمال العنف التي يقوم بها معارضون فلسطينيون مناوئون لعملية السلام، كما انها كانت بطيئة في انشاء المؤسسات التي يمكن ان تستخدم المساعدات الدولية من اجل تشجيع التطور والاستثمار.

اما الاسرائيليون فقد بالغوا من جانبهم في اجراءاتهم الامنية، حيث رفضوا مبدأ السماح لمزيد من الفلسطينيين بالعمل داخل اسرائيل، ورفضوا السماح للبضائع الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة بالوصول الى اسواقهم، واخفقوا في تشجيع التعاون الاقتصادي الفلسطيني ـ الاردني.

ويخلص الخبراء الى حقيقة مفادها ان اتفاق اوسلو جلب للفلسطينيين فقراً شديداً. فهو لم يتضمن حوافز اقتصادية تقنع المواطنين في الاراضي الفلسطينية بالوقوف الى جانبه. ويضيف هؤلاء اذا اراد الاسرائيليون والفلسطينيون ان يتوصلوا الى حل دائم فلا بد من وجود اندماج وتطور اقتصادي بينهما. ان الفجوة الاقتصادية بين الاسرائيليين والفلسطينيين تتسع بشكل ستحمل معه تهديداً جدياً للسلام.

● ما ناب غزة واريحا من زيارة شيراك هو اعادة اطلاق مشروع بناء مرفأ في غزة تتولاه كل من هولندا وفرنسا، يكون قادراً على استيعاب حركة بضائع تقدر باكثر من مليون طن سنوياً خلال ست سنوات.

وأثناء تجواله في مناطق الحكم الذاتي مرّ الرئيس الفرنسي بالموقع الذي سيتم بناء المرفأ فيه حيث شهد على توقيع عقد تفوق قيمته ١,٥ مليون دولار يسمح للمهندسين الفرنسيين بالبدء بالاعمال التمهيدية للبناء فور التوصل الى اتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين بهذا المعنى.

وينص المشروع على بناء مرفأ صغير بعمق ١٠ امتار يكون مجهزاً بمركز للصيانة وآخر لتخزين البضائع اضافة الى شاطىء سياحي ومنطقة صناعية ومرفأ لصيد الأسماك.

ويقع هذا المرفأ على بعد خمسة كيلومترات جنوب غزة على ساحل «نتزاريم» الضيق بالقرب من مستوطنة اسرائيلية صغيرة.

وقد وضعت جامعة تل ابيب في سنتي ١٩٩٠ ـ١٩٩١ دراسة جدوى اقتصادية طلبتها شركة «غرابوفسكي وبورتز» الهولندية بعد ان اعطت اسرائيل الضوء الاخضر لذلك. وفي هذا الوقت اجازت اتفاقات الحكم الذاتي الموقعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية بناء مرفأ خاص بها.

واتفق الاسرائيليون والفلسطينيون على اجراء مفاوضات تنص على التوافق المتبادل بشأن المراحل الثلاث التي يتضمنها المشروع: الدراسة والبناء والاستثمار.

ولايزال هذا المشروع حبراً على ورق، لكن ياسر عرفات وضع حجر الاساس لبناء هذا المرفأ في ١٨ كانون الثاني/ يناير الماضي برفقة رئيس الوزراء الهولندي ويم كوك.

وما تأمله السلطة الفلسطينية هو ان اطلاق اعمال البناء سيسمح بخفض نسبة البطالة التي تطال اكثر من ٦٠٪ من السكان القادرين على العمل في قطاع غزة، كما سيعتبر علامة استقلال ضرورية جداً نظراً الى ان اسرائيل تفرض اغلاقاً شبه دائم على الاراضي الفلسطينية.

ويعتمد الفلسطينيون الى حد كبير على المرافىء الاسرائيلية في التجارة الخارجية خصوصاً مرفأ اشدود، علماً بان الضفة الغربية لا تملك اي منفذ على البحر وان قطاع غزة غير مجهز بتسهيلات لترسو فيه السفن.

وتقدر تكاليف مشروع بناء مرفأ غزة بـ ٧١ مليون دولار تسهم هولندا فيه بـ ٢٣ مليوناً وفرنسا بـ ١٩ مليوناً والاتحاد الاوروبي بـ ٢٩ مليوناً عبر «بنك الاستثمار الاوروبي».

■ الأردن

فيما دراسة للبنك العربي تحذر من «المنافسة غير المتكافئة»

حكومة الكباريتي ترى الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» مسألة تدعم السلام

❐ المباحثات التي بدأت بين عمان و«منظمة التجارة العالمية»، لم تكن بالسهولة التي توقعها الطرفان. فبعد الجولة الاولى لم يترك هؤلاء مجالا للشك في انهم يتوقعون مباحثات شاقة على مدى اشهر، وان انضمام الاردن للمنظمة الذي سيضمن له دخول الاسواق العالمية لن يتم قبل سنة ١٩٩٨.

وقال وزير التجارة الاردني علي ابو راغب للديبلوماسيين في المنظمة: «المجتمع الدولي الذي له نصيب في السلام مثلماً لاطراف المنطقة مدعو لدعم الاطراف في المنطقة لتتمكن من الانضمام الى الاقتصاد العالمي».

ومضى يقول: «نحن في حاجة لان نظهر لرجل الشارع العادي ان السلام يحقق مكاسب بالفعل».

وكان ابو الراغب يتحدث في الكلمة الافتتاحية امام فريق عمل في المنظمة شكل لبحث طلب الاردن.

والاردن من بين ٣١ دولة تقدمت بطلبات للانضمام الى المنظمة التي يتعهد اعضاؤها الحاليون البالغ عددهم ١٢٤ عضواً بمنح بعضهم بعضاً وضع الدولة الاولى بالرعاية او معاملة على قدم المساواة لا يشوبها التمييز.

ومن بين دول المنطقة المتقدمة بطلب الانضمام سلطنة عمان. ذلك أن اسرائيل والبحرين وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اعضاء بالفعل في المنظمة، ولكن الدول الغربية عرقلت في الآونة الاخيرة محاولة ايران للسعي للانضمام الى المنظمة.

ولاحظ المراقبون المتتبعون للمفاوضات الصعبة ان هناك بعض المعارضة في الاردن للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية لأن ذلك يعني أيضاً ان يفتح الاردن اسواقه امام السلع والخدمات الاجنبية. وهؤلاء المعارضون على نقيض ظاهر مع حكومة الكباريتي التي ترى ان ربط الاقتصاد الاردني بالاقتصاد العالمي من خلال الانضمام الى عضوية «منظمة التجارة العالمية» في غاية الاهمية، وتأمل بأن يضمن ذلك دخول البضائع والمنتوجات والخدمات الاردنية بأفضل شروط الى الاسواق العالمية.

إلا ان المراقبين يؤكدون بأن الحكومة ستواجه مشاكل كبيرة لتحقيق متطلبات المنظمة للانضمام اليها. ومن هذه المشاكل تعويض خسائر الايرادات، حيث بدأ خفض الرسوم على الواردات الجمركية التي توفر حوالي ثلث عائدات الحكومة.

وكان الجانب الاردني طالب فريق العمل الدولي تفهم وادراك ان الاردن سيتعين عليه ان يفي بالتزامات المنظمة تدريجياً.

وفي دراسة اعدها «البنك العربي» حول اثر انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، ان حصول المملكة على عضوية المنظمة سيؤدي الى تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه، الامر الذي سينعكس ايجابياً على كفاءة هذا القطاع حيث سيعمل على خلق الحوافز لاصلاح هياكل المؤسسات المالية وتسهيل قيامها بتقديم خدمات مالية شاملة، وخلق فرص للانطلاق الى الاسواق الخارجية، والتكيف مع متطلبات المنافسة، وزيادة مصداقية الاردن امام المستثمرين الاجانب، وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال دخول مؤسسات اجنبية تتمتع بكفاءة عالية، وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الاموال المهاجرة التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح.

واستبعدت الدراسة ان يؤدي انضمام الاردن الى «منظمة التجارة العالمية» الى اغلاق الطريق امام التعاون الاقتصادي الاقليمي، بل انه على العكس سيعزز هذا التعاون حيث سيؤدي الى فتح اجباري للحدود بين الدول العربية من خلال التزاماتها بموجب الاتفاقيات التي ستوقع مع اطراف اخرى.

الا ان الدراسة اشارت الى الآثار السلبية للانفتاح حيث ستؤدي الى منافسة غير متكافئة مع منافسين اقوياء يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة في الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية، واحتمال قيام المؤسسات الاجنبية بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثمارات اخرى في بلدانها الاصلية او حيث توجد فرص اكثر جاذبية للاستثمار واقل مخاطر.

ووضعت دراسة البنك العربي استراتيجية لمواجهة تحدي الانفتاح تتمثل في تعزيز الموارد الذاتية للمؤسسات المالية، وتكوين وحدات كبيرة منها من خلال عمليات اندامج طوعية، وهو اتجاه يشجعه البنك المركزي الاردني من خلال حوافز ومزايا تشجيعية يتم منحها للمصارف المندمجة.

كما دعت الدراسة الى اعادة النظر في التشريعات الرقابية والتنظيمية المتعلقة بالاعمال المصرفية في الاردن، وتطوير وتحديث السوق النقدي والراسمالي، وتوجيه الاستثمار نحو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وادخال المنتوجات المصرفية الحديثة والتوسع في استخدامها.

■ العراق/الأردن

مؤشرات التفاهم دانية القطاف

إعادة البروتوكول التجاري مقابل دور «للعقبة» في التجارة مع بغداد!

❐ يبدو ان حكومة عبد الكريم الكباريتي اذعنت لمطالب التجار والصناعيين ورجال الاعمال، واقدمت على التفاوض مع العراق بغية اعادة وصل ما انقطع، وتنشيط حركة التبادل التجاري.

وقد نزلت على الكلام بين المسؤولين الاردنيين والعراقيين مسائل عدة اهمها:

مسألة ميناء العقبة وموقعه في الحركة النشطة المتوقعة للتجارة المتجهة الى العراق بعد تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء، ومسألة عودة البروتوكول التجاري بين البلدين الى ما كان عليه قبل قرار عمان بتخفيضه. وقد ذهبت حكومة الكباريتي في تسهيل التفاهم مذهبا معتدلا من بغداد فأعلن الدكتور مروان المعشر، وزير الاعلام، ان عمان لن تضع «اي عراقيل امام اي بضاعة ترد للعراق عن طريقه بعد ان تحظى بموافقة الامم المتحدة».

ويقول خبراء على اطلاع بمجريات الامور بين بغداد وعمان ان هناك عاملين اسهما الى حد بعيد في اعادة اهتمام الحكومة الاردنية بالتجارة مع العراق وهما: موقف ونصيحة الحكومة الفرنسية وما تبعها من دلائل مباشرة، وموقف وضغوط القطاع التجاري الاردني الذي فشل في العثور على بدائل للسوق العراقية.

ففي الفترة الاخيرة، ابلغ كبار اعضاء غرفة الصناعة الاردنية رئيس الحكومة عبد الكريم الكباريتي انهم ضاقوا ذرعا بالموقف الرسمي من العراق، واعتبروا الموقف السياسي المناهض لبغداد تهديداً مباشراً لمصالحهم الاقتصادية، وطلبوا منه اعادة البروتوكول التجاري مع العراق الى حجمه السابق. وقالوا ان لديهم ما يؤكد بأن الوضع الاقتصادي في العراق سيشهد انفراجاً كبيراً خلال الاشهر القليلة المقبلة. كما طلبوا من رئيس الحكومة السماح لهم بالمشاركة بمعرض بغداد الدولي دون قيود او شروط.

وبعد ذلك بايام قليلة احتج كبار التجار الاردنيين المتعاملين مع السوق العراقية، على الاجراءات والغرامات والقيود التي تفرضها «شركة لويدز» البريطانية للتأمينات البحرية على اي بضاعة واردة الى العراق عن طريق ميناء العقبة، ووضعوا الحكومة امام خيارين صعبين اذ طالبوا بترحيل «لويدز» وفريقها الذي يقيم في «العقبة» منذ سنتين ونصف السنة، او بوضع مراكز لها على المعابر البحرية والبرية الاخرى التي ترد الى العراق منها بضائع من مصادر غير اردنية. وازاء هذا الوضع وجدت الحكومة الاردنية نفسها مضطرة لتخفيف هذا الاحتقان الاقتصادي عبر الدفاع عن مصالح التجار الاردنيين الذين يتعاملون مع العراق ويرتبطون بعقود توريد ملزمة مع قطاعاته، واتخذت الحكومة في الوقت ذاته جملة من الاجراءات، والقرارات فبادرت لفتح نافذة تفاوضية استجابت لها بغداد، كما احتجت لدى الامم المتحدة بخصوص استفزازات «شركة لويدز» للتجار الاردنيين، وسمحت لـ ٦٧ شركة صناعية اردنية بالمشاركة في معرض بغداد الدولي.

ويؤكد من هم على شأو ودراية ان مجمل هذه الاجراءات، اتخذت في سياق صفقة اردنية مع العراق يحظى الاردن بموجبها بافضلية لتوريد البضائع المسموحة الى العراق بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء عبر ميناء العقبة.

ويبدو ان هذه الصفقة بين عمان وبغداد في طريقها نحو النجاح. فقد اكدت مصادر مقربة من ناصر اللوزي، وزير النقل، ان ميناء العقبة هو اكثر موانىء المنطقة خبرة في التعامل مع السوق العراقية، كما انه يقدم افضل العروض السعرية.

ويعبر هذا القول بطبيعة الحال عن تفاؤل اردني بحل مشكلة ميناء العقبة من خلال التفاهم مع بغداد.

وتحدثت المصادر ذاتها عن اشارات ايجابية للزيارة الطويلة التي قام بها محمد الدلابيع، مسؤول الموانىء الاردنية الى بغداد في خواتيم الشهر الماضي، وقالت ان الدلابيع عاد لعمان «بمسودة» اتفاق مع العراقيين حول ميناء العقبة.

وفي غضون ذلك برز عامل اضافي كمؤشر على التقارب الخفي بين العاصمتين، وهو العامل المتعلق بحزب «البعث العربي الاشتراكي» الاردني المقرب من العراق، والذي توقفت الحكومة عن اتهامه بالمسؤولية عن «انتفاضة الخبز» وبالافراج عن خمسين عضواً من اعضائه كانوا في السجن طوال الشهرين السابقين.

ويبدو من ذلك كله ان في الافق محاولة اردنية مصلحية واضحة لاجراء «اتصالات تصالحية» مع العراق. والبارز في الموضوع ان هذه المحاولة تتخذ شكل التفاصيل التنفيذية بعيداً عن «التوجهات السياسية». فالذين يتحدثون عن التفاوض مع بغداد من الاردنيين حالياً هم وزراء القطاعات والفعاليات الغنية وليسوا وزراء التوجهات والمناورات السياسية.

■ اسرائيل

جمود السلام أبعد المستثمرين والخبراء ينذرون نتنياهو:

الركود سيستمر سنة ١٩٩٧ والشركات الاجنبية مترددة!

❐ يجمع المراقبون المتتبعون ان يشهد الاقتصاد الاسرائيلي خلال سنة ١٩٩٧ حالة ركود حادة للغاية. ويؤكد صوابية هذا الكلام، تقديرات حديثة اعدها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي واظهرت توقفا تاماً في نمو القطاع التجاري منذ بداية النصف الثاني من ١٩٩٦.

واستنادا الى هذه التقديرات فان التوقعات التي اجمعت عليها مختلف الدوائر الاقتصادية الرسمية في الحكومة الاسرائيلية، ومن ضمنها «بنك اسرائيل المركزي»، فانه ما من امل في توسع ونمو الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنة المقبلة باكثر من ٢,٥٪ الى ٣,٥٪ وهو معدل يعتبر بمثابة جمود وتراجع في معدل الناتج القومي للفرد حسب المصادر الاسرائيلية.

وتتوقع المحافل الاقتصادية ذاتها من جهة اخرى ارتفاعا ملموساً لمعدل البطالة من ٦٪ تقريبا الى ٨,٥٪ حتى نهاية السنة المقبلة.

ويعزو خبراء الدوائر الاقتصادية الاسرائيلية اسباب الركود الاقتصادي الحاد المتوقع الى رفع قيمة الشاقل مقابل العملات الاجنبية، والمراوحة في المكان في مجال التصدير الذي لن يزداد هذه السنة والسنة المقبلة سوى بنسبة ٤٪ فقط، والازمة الحادة في قطاع السياحة، وهبوط حجم النشاطات في قطاع البناء.

وتزامنت هذه التوقعات مع نداءات استغاثة انطلقت من قبل العاملين في قطاع السياحة الاسرائيلي، والذين شكوا من انهم تعرضوا لازمة حادة هي الثانية خلال سنة واحدة بعد ان شبت الاضطرابات الاخيرة في الاراضي الفلسطينية حيث اريقت دماء عشرات المدنيين، مما حدا بالآلاف من السياح الاجانب الى الغاء حجوزاتهم لزيارة الدولة العبرية. وقدرت نسبة التراجع في السياحة هذه السنة بما يعادل ٣٠٪.

وكان ايتان راف الذي يرأس مجلس ادارة «بنك لئومي» الاسرائيلي، ابدى مخاوفه من تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الجمود السياسي. فقد قال في لندن: «من دون احراز تقدم في محادثات السلام فلن يكون بوسعنا امتلاك اقتصاد مزدهر».

وكشف المصرفي الاسرائيلي عن ان مسؤولي المصارف والخبراء الاقتصاديين يعبرون عن قلقهم هذا بشكل مستمر خلال الاجتماعات التي يعقدونها مع المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية، وقال ان عملية السلام تحتل مرتبة مهمة في اي محادثات تجري بهذا الصدد. وشدد راف على ان العملية السلمية «يتعذر الغاؤها».

وقالت نادين بودوت، رئيسة قسم السندات المالية في بنك «هابوعليم»، ان الاوضاع السياسية الراهنة «جعلتنا اقل جاذبية» في نظر المستثمرين الاجانب، مشيرة الى ان اسرائيل «ستحتاج الى وقت لا يستهان به لكي تعود جذابة مرة اخرى»، واضافت ان الشركات الاجنبية تترقب لترى ما اذا كانت اجواء الثقة التي انبعثت اثر عملية السلام يمكن احياؤها مجددا ام لا؟».

وقالت الخبيرة الاسرائيلية ان نمو اجمالي الناتج المحلي الاسرائيلي الذي بلغ متوسطه ٧٪ خلال السنوات الخمس الماضية سيتراجع الى ٢,٥٪ فقط، بينما توقع عساف رازين استاذ الاقتصاد في جامعة تل ابيب ان ينخفض النمو الى ٢٪.

وجاءت تلك التوقعات المشار اليها متزامنة مع اعلان شركة الخطوط الجوية الاسرائيلية «العال» عن ان الشهر المقبل سيكون الاسوأ لها منذ ازمة الخليج سنة ١٩٩٠، حيث يتوقع انخفاض عدد المسافرين بنحو ١٦ الف مسافر. ويخشى رجال الاقتصاد الاسرائيليون بشكل خاص ان تلغي شركات اجنبية خططا مقررة سابقة لاقامة مشروعات مشتركة.

فقد الغت شركة فيشناي الاميركية للالكترونيات مؤخرا خطة لانشاء مصنع لها في بلدة «اوفاكيم» في صحراء النقب والتي تعاني من اكبر نسبة بطالة. وقررت الشركة تحويل الخطة الى جمهورية التشيك حيث ستقيم مصنعاً هناك.

كما ان شركة «بلاسون» الاسرائيلية للصناعات البلاستيكية اجلت الشهر الماضي تنفيذ خطتها لطرح اسهمها في بورصة لندن بسبب ما اسمته «التوتر السياسي» في المنطقة والذي خشيت ان يؤثر على اقبال المستثمرين في بورصة لندن على اسهمها.

■ ايران

على الرغم من العقوبات الأميركية الخانقة

ارتفاع سعر النفط ساعد على النمو وتقلص الديون أسعف الحال

❐ يبدو ان الاقتصاد الايراني سيحقق نمواً يصل الى ٤٪ على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على ايران.

ويتفق اقتصاديون غربيون مع رأي دانيال ريتشي، رئيس القسم المختص بايران في البنك الدولي، من ان الايرانيين «بلغوا درجة معينة من الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي».

فالايرانيون يشعرون بدرجة اكبر من الراحة ازاء الوضع الاقتصادي بعد ان تعاملوا مع ازمات الديون والصرف الاجنبي، وهم يعتقدون ان بامكانهم التحايل على العقوبات. ونادراً ما تكون العقوبات المفروضة من جانب واحد مؤثرة، وحتى اذا اثرت يكون اثرها هامشياً.

وكانت واشنطن فرضت حظراً تجارياً واستثمارياً على ايران سنة ١٩٩٥ بعد ان اتهمتها برعاية الارهاب والسعي للحصول على اسلحة نووية. ونفت طهران هذه الاتهامات. والحق الكونغرس بهذه العقوبات قانوناً في آب/ اغسطس الماضي يقضي بمعاقبة الشركات غير الاميركية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار او اكثر في سنة واحدة في قطاع الطاقة الايراني.

واغضب هذا القانون بعض دول اوروبا وشرق آسيا التي تفضل اقامة «حوار انتقادي» مع الجمهورية الاسلامية التي تنظر اليها هذه الدول باعتبارها مؤهلة لان تصبح قوة اقتصادية اقليمية عظمى.

ويرى المسؤولون الاوروبيون ان التشريع الجديد الذي يقضي بان تختار واشنطن نوعين من بين ستة انواع من العقوبات لفرضها على الشركات الاجنبية المخالفة مازال بعيداً جداً عن التنفيذ.

غير ان المسؤولين الاميركيين يستبعدون اي احتمال للتساهل في تطبيق السياسة الاميركية بعد فوز الرئيس بيل كلينتون بفترة رئاسة جديدة قائلين انهم لم يروا اي بادرة على استعداد طهران لتغيير موقفها ازاء العنف السياسي والتسلح النووي او التقليل من عدائها لعملية السلام بين العرب واسرائيل.

ومعظم الحكومات الاجنبية غير مستعدة لاغضاب واشنطن بانتهاك العقوبات. ولكن يرى الاقتصاديون ان المستثمرين الاجانب حريصون على تسجيل مواقفهم حتى لو لم يدفعوا باستثماراتهم الى ايران في هذه المرحلة.

وماتزال امام ايران سنوات قبل ان تتحقق قدراتها الكامنة بعد ان فقدت نحو ثلث اقتصادها منذ قيام الثورة الاسلامية سنة ١٩٧٩.

غير انها تقع على طرق التجارة الى دول آسيا الوسطى وتضم اراضيها ثاني اكبر احتياطيات للغاز الطبيعي في العالم وتصدر ٢,٥ مليون برميل من النفط يومياً.

ومن المتوقع ان ترتفع صادرات النفط بمقدار ١,٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٧ الى ١٥ مليار دولار، غير ان فائض الميزان التجاري سيضيق الى ثلاثة مليارات من ٤,٥ مليار دولار هذه السنة.

ويتوقع الاقتصاديون ان يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس انتاج الاقتصاد من السلع والخدمات ما بين ٣,٥٪ و٤٪ في سنة ١٩٩٧ وهو معدل النمو ذاته الذي تحقق هذه السنة.

وتراجع معدل التضخم الذي ارتفع الى اعلى من ٦٠٪ سنة ١٩٩٥ الى نحو ٢٥٪ الآن ومن المتوقع ان يستقر.

ودعم ارتفاع اسعار النفط احتياطات ايران من العملة الصعبة لتبلغ نحو ٨,٥ مليار دولار مما يضمن للدائنين قدرة طهران على سداد مدفوعات ديونها التي اعادت هيكلتها اخيراً.

ويتوقع الاقتصاديون ان يتراجع الدين الخارجي الى ١٤ مليار دولار في السنة المقبلة من نحو ١٨ مليار دولار هذه السنة.

ويرى الاقتصاديون ان ايران تحتاج الى تحقيق معدل نمو يبلغ ٧٪ حتى تتمكن من الانطلاق. غير ان تحقيق هذا الهدف يعتمد على الاعتبارات السياسية قدر ما يعتمد على الاعتبارات الاقتصادية. ويرغب المخططون الغربيون في طرح اصلاحات هيكلية مرهقة تشمل تخصيص نحو ٤٠٪ من النشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه الحكومة في ايران. ويتعين توحيد سعر الصرف المزدوج وتقليل عجز الميزانية عن مستواه الحالي الذي يعادل ١,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي وزيادة اسعار البنزين المحلية عن مستواها الراهن الذي يتراوح بين ثمانية وعشرة سنتات للغالون.

غير ان الاقتصاديين لا يتوقعون ظهور مبادرات اقتصادية ملحوظة قبل اجراء الانتخابات الرئاسية في منتصف ١٩٩٧.

ويحظر الدستور على الرئيس الايراني الحالي اكبر هاشمي رفسنجاني السعي الى فترة رئاسة ثالثة مما يتيح الفرصة امام انصار الاصلاح لخوض غمار الانتخابات. ويقول الاقتصاديون انه اذا فاز المحافظون سيكون ايقاع التحرر الاقتصادي بطيئاً.

■ سلطنة عُمان

القطاع الخاص سيكبر دوره والاستثمارات الاجنبية امل خطة ٢٠٠٠

السلطنة تنشد التخصيص والتنويع لحل معضلة العجز والنمو؟

❐ سلطنة عمان التي تربض على مدخل الخليج ليست في ثراء جيرانها الشماليين ولكن ٨٥٠ الف برميل من النفط يومياً ماتزال تمثل العمود الفقري لاقتصادها.

الا ان السلطنة تركز حالياً على اقتصاد قوامه التصدير كجزء من برنامج التنمية الطموح «رؤيا عام ٢٠٢٠» الذي يعتز به العمانيون مسؤولون ومواطنون.

ويجري تعديل القانون من اجل نظام ضريبي سلس على الشركات الاجنبية والمحلية. ويقام حالياً المركز العماني لتنمية الاستثمار وتطوير الصادرات بهدف ما اسماه مسؤول «الحد من الروتين».

ولاجتذاب استثمارات اجنبية في قطاع الثروة المعدنية الموجودة اسفل التلال الساحلية الوعرة يجري حالياً تحديث قانون التعدين الصادر في سنة ١٩٧٤.

ولكن المحللين ينظرون بحذر الى هذه الخطط ويقولون انه يجب السيطرة على نسبة عالية من النمو السكاني والتقليل من الاعتماد على النفط الذي يشكل ٧٥٪ من عائدات السلطنة.

وتتطلع خطة الحكومة لسنة ٢٠٠٠ الى نسبة نمو في اجمالي الناتج المحلي مقدارها ٤,٦٪ سنوياً. وتشير بيانات رسمية الى ان اجمالي الناتج المحلي حقق نمواً اسمياً مقداره ٦,٥٪ سنة ١٩٩٥ بالمقارنة مع ٣,٤٪ في سنة ١٩٩٤.

والتضخم لا يعتبر مشكلة حالياً. وبفضل انخفاض مقداره ١,٨٪ لمؤشر الاسكان ارتفع التضخم العام بمقدار ٠,٣٪ فقط خلال السبعة اشهر الاولى من العام الحالي.

والتخصيص هو الكلمة السحرية في مسقط وتعلق عليه الآمال الكبار في ان يصبح محرك النمو الاقتصادي في العقد المقبل.

وفي حزيران/ يونيو الماضي اصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بتشكيل لجنة وزارية خاصة ببرامج التخصيص، والخطوة الاولى في هذا المضمار هي البنية التحتية.

وعندما تم بناء محطة كهرباء «مناة» في نيسان/ ابريل الماضي كانت سلطنة عمان اول دولة خليجية تستخدم نظاماً في مجال البنية التحتية يقوم على تولي القطاع الخاص تمويل وتنفيذ المشروع وادارته والحصول على عائد لفترة محددة وبعد ذلك يتم تسليمه للدولة. ويدعى هذا النظام باسم (البناء والتشغيل ثم التحويل – بي او تي). وتنوي السلطنة تنفيذه في مشروعات للمياه والمجاري في «مسقط» و«صلالة». كما وضعت خطط لمشروعات اخرى يتولاها القطاع الخاص تتراوح بين اقامة مصهر «الومنيوم» الى تطوير موانىء في «ريسوط» و«صحار».

ومن ناحية اخرى تم الاتفاق على اكبر مشروع تنمية مشترك بين الحكومة وشركات اجنبية لانتاج ٦,٦ مليار طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ابتداء من سنة ٢٠٠٠. المحللون الاقتصاديون، يعتبرون ان مناة ومشروعات اخرى مماثلة هي البداية، ولكن هناك حاجة الى دور اكبر للقطاع الخاص بما في ذلك بيع موجودات الدولة الحالية، وان هذا يشمل انصبة الدولة في عدد من المصارف «والهيئة العامة للاتصالات» و«شركة طيران الخليج» وربما «شركة عمان للتعدين».

وفيما يتعلق بالايرادات تنفس المسؤولون في السلطنة الصعداء اذ لا توجد مشاكل الآن على الاقل بفضل ارتفاع اسعار النفط التي حققت عائدات اكثر من المتوقع هذه السنة مما اعطى دفعة لخزائن السلطنة التي كانت تفرغ بسبب عجز تمويلي وضعف في اسعار النفط استمر ثماني سنوات.

وفي نهاية تموز/ يوليو الماضي بلغ العجز ٢٤,٥ مليون ريال (٦٥ مليون دولار) مقابل توقعات بان يصل الى ٢١٨ مليون ريال للعام كله.

ولكن عدداً من المحللين حذروا من احتمال اقتراب العجز من توقعات الميزانية لان اي دخل اضافي يتجاوز سعر ١٥ دولاراً للبرميل الذي وضعت الميزانية على اساسه سيستخدم في سد النقص في صندوق الاحتياطي العام.

وفي الوقت ذاته ستجمع السلطنة اموالاً من اجل خططها الانمائية عن طريق اصدار سندات دولية لاول مرة، وقرض مشترك قيمته ٤٠٠ مليون دولار هو الاكبر من نوعه منذ ازمة الخليج.

من ناحية اخرى وقعت وزارة الاقتصاد الوطني صفقة تمويل حجمها ١,٤ مليار دولار مع شركاء اجانب في شركتها الرئيسية لتطوير احتياطيات الغاز من اجل مشروع الغاز المسال، وهم «رويال داتش شل غروب» و«توتال» الفرنسية وشركة «بارتكس» المستقلة.

وقال بيان لوزارة الاقتصاد الوطني ان اتفاق التمويل ينص على ان توفر «شل» و«توتال» و«بارتكس» الاموال اللازمة لتشييد مشروعات استخراج وتسييل الغاز.

وقرأنا في البيان ان الحكومة ستدفع قيمة الاستثمار لهؤلاء المساهمين اعتباراً من سنة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ من عائد بيع الغاز والمكثفات المصاحبة للغاز الطبيعي. وحسب البيان فان تكلفة الاستثمار في المشروعات المذكورة تبلغ حوالي ١,٤ مليار دولار.

وستتولى شركة تنمية نفط عمان وهي مملوكة بنسبة ٦٠٪ للحكومة العمانية، ادارة مشروعات استخراج وتسييل الغاز طوال ٢٥ سنة.

■ دبي

١٦٠ ألف عامل رحلوا حتى الآن

الإمارة اكثر المضامين من رحيل الوافدين

❐ ادى قرار السلطات في دولة الامارات العربية المتحدة بطرد العمال غير الشرعيين من البلاد الى نقص حاد في اليد العاملة انعكس سلباً على نشاط بعض القطاعات الاقتصادية مثل البناء والفنادق والمطاعم.

ولوحظ انه بات من الصعب العثور على سيارة اجرة. كما شهدت المحلات التجارية في «الشارقة» نقصاً في الكثير من المواد بسبب صعوبة العثور على حمالين لنقل البضائع من المخازن الى المحلات.

وتأثر ايضاً قطاع البناء حيث توقفت ورش كثيرة عن العمل بسبب النقص في اليد العاملة، وبات اصحاب الفنادق والمطاعم يشتكون من الصعوبات التي تواجههم للعثور على عمال.

وحتى ١٩٩٦/١٠/٢٧ كان تم ترحيل ١٦٠ الف عامل اجنبي معظمهم من الهند وباكستان.

واذا كان الهدف من القرار تصحيح «الخلل الديموغرافي» في بلد يعيش فيه ٢,٢٣ مليون نسمة اكثر من ٨٠٪ منهم اجانب، حسب تقديرات السفارات الاجنبية في ظل غياب الارقام الرسمية، فان الانعكاسات الاقتصادية لهذا القرار بدأت تظهر للعيان.

ويهدف القانون الجديد الى طرد العمال الاجانب الذين يعملون خلسة او الذين يعملون لحساب رب عمل غير الكفيل الذي ادخلهم البلاد، اذ يعتبر اي عامل اجنبي في وضع غير شرعي في حال انتقل الى عمل آخر من دون موافقة رب عمله الاول.

ويفرض القانون الجديد عقوبات بالسجن تصل الى ثلاث سنوات وغرامات تصل الى ثلاثين الف درهم (٨٢٠٠ دولار) بحق العمال الاجانب الذين يدخلون او يعملون خلسة.

اما الذين يقدمون لهم مساعدة فان عقوبتهم يمكن ان تصل الى السجن ١٥ سنة.

كما انعكس هذا القرار سلباً على الاماراتيين الذين كانوا يعملون على تدبير تأشيرات الدخول للعمال الاجانب حيث كانت تباع التأشيرة بخمسة الاف درهم (نحو ١٤٠٠ دولار) للعمال الهنود والباكستانيين والسريلانكيين او الفيليبينيين.

وتأثرت امارة دبي كثيراً بالوضع الجديد لاعتمادها بشكل رئيسي على التجارة بينما تستفيد امارة ابو ظبي من موارد نفطية كبيرة.

واقر حاكم المصرف المركزي سلطان السويدي بان «المصرف المركزي يتوقع تباطؤاً موقتاً لنشاط بعض القطاعات التي تشغل اعداداً كبيرة من اليد العاملة».

ويرى اقتصادي غربي ان القطاعات التي تستخدم اليد العاملة غير الشرعية هي خاصة البناء والفنادق حيث العمل موسمي.

ويعتبر مصرفي اوروبي ان «الانعكاس السلبي على قطاع البناء مباشر وهو مرشح للتزايد» لان توقف العمل في الورش او التباطؤ في انهائها «سيؤدي الى بلبلة في ميزانيات الشركات التي ستطلب من المصارف اعادة جدولة ديونها».

ويرى مراقب اقتصادي ان دبي خاصة تعيش على التجارة وعلى قدرتها على منافسة الاسعار في مناطق اخرى من العالم، وفي حال ارتفعت النفقات فقد تفقد الامارة قدرتها على المنافسة.

■ **الكويت** البطالة والعجز في الموازنة ... ملفات أمام مجلس الأمة الجديد

عقدة الخوف المستمر من العراق هاجس يعيق التصحيح الإقتصادي!

❐ بعد سنوات خمس على تحرير الكويت مازال الكويتيون يحاولون الخروج من الحلقة المفرغة التي ادخلتهم فيها ازمة الاحتلال العراقي لبلادهم و لا تزال تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حية في اذهانهم، وتذكرهم بها من وقت لآخر التهديدات العراقية سواء المفتعلة او الحقيقية.

هذه الازمة وما خلفته لاتزال الشغل الشاغل للكويت، وقد تجددت اثناء المعركة الانتخابية الاخيرة وتزامنت مع ظهور الهاجس الامني من جديد وبقوة.

وعلى الرغم من انه لا يوجد اختلاف كبير في الرأي بين الكويتيين حول ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة ضد التهديدات العراقية، الا ان تعزيز التواجد العسكري الاميركي الاخير بدأ يثير علامات أستفهام عدة بين الكويتيين وخصوصاً في ضوء عدم تأييد الدول الخليجية الاخرى والعربية للحملة الاميركية ضد العراق واستخدام اراضي الكويت نقطة انطلاق للقوات الاميركية ، الأمر الذي جعل بعض الكويتيين يهمس : من سيدفع فواتير التواجد الاميركي الذي «يتكرر في المواسم» ؟

الا أن المسائل الاخرى التي تشغل اهتمامات الكويتيين هي القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة والعمالة الكويتية، اضافة الى قضايا اقتصادية واجتماعية أخرى.

وعلى الرغم من ان الكويت، مقارنة بدول عدة، بلد غني ويملك ١٠٪ من احتياطي النفط العالمي، ويتمتع الكويتيون بأعلى مستويات المعيشة في العالم، الا ان القلق حول العجز في موازنة الدولة والبطالة بين الكويتيين يدفع الكويت الى اعادة التفكير في مستقبلها.

فالكويتيون، على ما يقول غير مراقب، يمرون في وضع مزدوج، اي هناك ركود من جهة ونشاط من جهة اخرى. وهناك ثلاثة اسباب رئيسية للركود التجاري:

● اولا ،كانت الكويت تمارس تجارة الترانزيت وكانت منطقة عبور للبضائع المستوردة الى العراق وايران وبعض الدول الخليجية. هذه التجارة تقلصت الآن بسبب الوضع في الخليج، وبسبب الوضع في ايران والعراق. واصبح لدى الكثير من دول الخليج الموانىء والخبرة التجارية التي لم تكن موجودة لديها من قبل.

● السبب الثاني ،هو تغير التركيبة السكانية في البلاد، فقبل الاحتلال العراقي للكويت كان هناك الكثير من العائلات العربية المستقرة (منهم ٤٠٠ الف فلسطيني لم يبق منهم سوى ٤٠ الفا أو اقل)، وكانت مصاريفها الاستهلاكية تشكل قوة شرائية في السوق. اما اليوم فان كثيرا من القوى العاملة الحالية تأتي من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وكثير منهم من دون عائلاتهم.

● السبب الثالث ،هو عدم توسع الدولة في المشاريع الانمائية مثل الاسكان والطرق والمرافق العامة التي تقلصت مقارنة بما كانت عليه في السابق.

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط خلال الاشهر الماضية، يظل العجز في ميزانية الدولة اكبر مصدر قلق للحكومة اذ ان العجز يبلغ حسب بعض التقديرات ثلاثة مليارات دولار سنويا. لذلك فهناك شبه اجماع عام على ضرورة التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي والمضي بالتصحيح الاقتصادي.

ويصل هذا العجز الى حوالي ٢٥٪ من الانفاق العام، وهذه نسبة كبيرة جدا. وهناك محاولات من قبل الحكومة لخفض الانفاق من اجل سد العجز لأن هناك مخاوف من ان استمراره قد يؤدي الى التهام مدخرات الكويت المستثمرة في الخارج، وقد كانت تعد مصدراً مدراً للدخل مسانداً للدخل من النفط.

ويذكر ان «صندوق احتياطي الاجيال المقبلة» الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار كان يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار قبل سنة ١٩٩٠ ولكن قيمة هذا الصندوق الاحتياطي قد تقلصت الى نحو ٣٥ مليار دولار منذ تلك السنة.

وتبقى البطالة او العمالة الكويتية موضوعاً حساساً آخر وهو مثار نقاش وجدل بين الكويتيين ويندرج في اطار سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة، والتي انعكست على الكويتيين، ولكن مشكلة العمالة الكويتية ليست اقتصادية او سياسية فحسب بقدر ما هي مشكلة اجتماعية وثقافية. فالكويتي تعود على سنوات عدة من الرفاهية و الاعتماد على رعاية الدولة، كما انه يترفع عن القيام باعمال في القطاع لخاص، هذا ان كان مدربا وكفوءا، وفي المقابل يفضل رجل الاعمال الكويتي توظيف غير الكويتيين لانهم اقل تكلفة واكثر خبرة.

ومن الظواهر الغريبة ان يتكلم الكويتيون عن البطالة في الوقت الذي لا يشكل الكويتيون الا نسبة ١٨٪ فقط من القوى العاملة في الكويت. والمشكلة تتمثل بتضخيم اعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام وعدم اندفاعهم ورغبتهم في العمل في القطاع الخاص من ناحية، وعدم انجذاب القطاع الخاص لتوظيف هؤلاء الشباب مما يشكل مشكلة للحكومة. وفي الوقت الذي تستورد فيه عمالة من الخارج، تواجه الكويت ايضاً ضيقاً في فرص العمل امام الكويتيين.

ويقول احد المسؤولين الكويتيين «ليس المقصود من دعم العمالة الكويتية الحصول على راتب جيد بل نريد ان يكون الكويتي فعالاً داخل المجتمع، ولو كانت القضية مجرد راتب فان هناك ضمانات اجتماعية كثيرة يمكن ان تؤمن هذا الجانب. ولذا نحرص ان يكون الكويتي منتجا ويتحلى بالمبادرة».

وهناك تخوف لدى الشركات الكويتية الخاصة من احتمال ان تفرض الحكومة سياسة «التكويت» على المؤسسات الخاصة. وفي المقابل تتعالى صيحات البعض ضد تواجد اعداد كبيرة من العمال الاجانب في الكويت، وضد وجود آلاف من العمال الوافدين في وقت يحتاج فيه الاقتصاد الى اعادة هيكلة لتدريب الكويتيين وتأمين مزيد من الوظائف لهم في القطاع الخاص.

ويلفت عدد من النواب في مجلس الامة الجديد الانتباه الى تباطؤ الحكومة الكويتية في تطبيق توصيات التصحيح الاقتصادي التي تقدم بها تقرير للبنك الدولي سنة ١٩٩٤. وقد أوصى التقرير المذكور بخفض الدعم الحكومي وفرض ضرائب واجراء اصلاحات في الرعاية الاجتماعية، اضافة الى تشجيع عملية التخصيص وفتح سوق العمالة. ويبدي آخرون تحفظاً على عملية التخصيص معتبرين ان المشكلة التي تواجهها الكويت هي الخوف من التركيز اي الاحتكار بنقل مشاريع الدولة الى ايدي القلة، وهذا ينافي اهداف التخصيص... ويخشى هؤلاء ان يؤدي التخصيص الى توظيف غير الكويتيين بدلاً من الكويتيين لان تكلفة الكويتي مرتفعة جداً وربما لان انتاجية الكويتي قد لا تعادل انتاجية الوافد.

عملية التخصيص تسير بخطى حثيثة انعكست في قوة اداء البورصة الى مستويات غير عادية بسبب عوامل اخرى منها تسديد الشريحة الثانية من المديونيات.

علي البدر العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار قال: «تمكنا حتى الآن في تخصيص ما قيمته اكثر من ٤٠٠ مليون دينار كويتي في ١٥ شركة محلية ووفرنا فرصاً استثمارية للقطاع الخاص الكويتي المحلي، وتبقى لدينا الآن حوالي ثلثي المشروع ونتوقع استكماله خلال سنتين».

واضاف: «لقد كان اثر برنامج التخصيص ايجابيا وأدى الى ارتفاع مستوى التداول (في سوق الكويت للاوراق المالية) من مبلغ يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار الى حوالي ١٥٠ مليون

د ولار يومياً، فاصبحت سوق الكويت من اكبر الاسواق الموجودة في الشرق الاوسط».

وعلى الرغم من هذه الاخبار الاقتصادية الايجابية التي رافقتها زيادة غير متوقعة في اسعار النفط، فان النواب في مجلس الامة يبدون نيتهم الاستمرار في حملاتهم للضغط على الحكومة من اجل اجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعدت بها. ويأمل الكويتيون في أن مجلس الامة الجديد الذي تم انتخابه في السابع من تشرين الاول/ اكتوبر الماضي سيقوم بمهمة واضحة الا وهي فرض رقابة مشددة على كل تحرك تقوم به الحكومة حتى نهاية القرن الحالي.

■ **اليمن** فيما تأمل الحكومة بجدولة ٦٠٪ من ديونها في «نادي باريس»

عين صنعاء على منطقة عدن الحرة لدعم التصحيح الاقتصادي

❐ تعلق حكومة عبد العزيز عبد الغني على منطقة للتجارة الحرة وعلاقات افضل مع السعودية لانقاذ الاقتصاد المتداعي.

إلا ان المحللين يجمعون على القول بان المصاعب الاقتصادية التي تعانيها صنعاء اكثر تعقيداً من ان تحل بعملية تجميل بسيطة وستحتاج الى سنوات من التصحيح المالي والاداري. وفي روع حكومة عبد الغني ان بدء مشروع المنطقة الحرة في عدن هو مؤشر على الاستقرار السياسي الذي قد يجذب المستثمرين. وما تأمل الحكومة به هو ان ينمو ايراد المنطقة التي بلغت تكاليفها ٥٠٠ مليون دولار الى خمسة مليارات دولار بعد ثلاث سنوات تشغيل من مليار دولار في السنة الاولى.

ويتوقع ان يبدأ تشغيل المنطقة التي تقع خارج المدخل الجنوبي للبحر الاحمر في سنة ١٩٩٩. ويقول مسؤولون انها قد تجذب استثمارات تبلغ مليار دولار في صورة استثمارات اجنبية تحتاج البلاد اليها بشدة.

وبعد الاضرار البالغة التي نجمت عن الاحتراب الداخلي في سنة ١٩٩٤ يجري اليمن عملية تحديث لمصفاة نفطه الوحيدة في عدن المدينة التي كانت ذات يوم ميناء عربياً مزدهراً.

وفي رأي عدد من المحللين ان تجديد عدن العاصمة الاقتصادية لليمن والاستئناف المحتمل للمساعدات السعودية جزء من العلاج، لكنه ليس علاجاً لسنوات من الخصومات والحروب والكوارث الطبيعية وسوء ادارة الاقتصاد والمساعدات الضخمة.

وتنفذ الحكومة حالياً المرحلة الثانية من اصلاحات واسعة النطاق متفق عليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتتوقع الحكومة عجزاً في ميزانية سنة ١٩٩٦ يبلغ ١٨١,٤١ مليار ريال (١,٣٩ مليار دولار) اي ٥,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي، وتأمل ان يسمح «نادي باريس» للدول الدائنة باعادة جدولة ٦٠٪ من ديونه التي تبلغ ٨,٢ مليار دولار.

ويضخ اليمن، وهو منتج مستقل للنفط نحو ٣٥٠ الف برميل يومياً. وتقول مصادر في صناعة النفط ان الحكومة تعدل حالياً اتفاقات المشاركة في الانتاج لجذب مزيد من الاهتمام الدولي بالتنقيب من اجل زيادة الانتاج.

وقال مسؤولون ان نجاح برنامج التصحيح ومحاولة تقليل الفجوة في ميزان المدفوعات التي تبلغ ٩٠٠ مليون دولار يعتمد على الدول المانحة للمساعدات والمنظمات الدولية.

وقد تفاقمت المصاعب الاقتصادية للسكان البالغ تعدادهم ١٦,٦ مليون نسمة عندما تسببت حرب الخليج في انقطاع مساعدات مالية حيوية بعدما بدت صنعاء منحازة الى جانب بغداد في ازمة الخليج سنة ١٩٩٠ ـ١٩٩١.

وطرد نحو مليون عامل يمني تصل تحويلاتهم السنوية الى مليار دولار تقريباً من السعودية والدول العربية الخليجية المجاورة. وخسر اليمن ايضاً نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً في صورة مساعدات من السعودية.

وعانى اليمن من انتكاسة اخرى في سنة ١٩٩٤ عندما قام الجزء الجنوبي الماركسي السابق بعد اربع سنوات من الوحدة بمحاولة فاشلة لاحياء «دولة اليمن الجنوبي». وسحقت قوات الشمال المحاولة في احتراب داخلي شرس استمر شهرين وتسبب في خسائر قدرها ١١ مليار دولار.

ويرى الدبلوماسيون الان صدعاً متزايداً بين الائتلاف الحاكم بزعامة حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح وشريكه الاصغر في الحكومة «حزب التجمع اليمني للاصلاح» (الاسلامي).

ودارت الاضطرابات السياسية بين الحزبين في الماضي حول الازمة الاقتصادية وحول القضايا التعليمية. لكن دبلوماسيين يقولون ان «حزب التجمع اليمني للاصلاح» يسعى في ما يبدو الى عقد تحالفات جديدة قبل الانتخابات المزمعة في نيسان/ ابريل ١٩٩٧.

واشتبك اليمن مع اريتريا بسبب نزاع حدودي بعد الاتفاق مع الرياض على حل قضية مطالبات في منطقة الحدود يرجع تاريخها الى ٦٠ سنة ويحتمل ان تكون غنية بالنفط والغاز.

وعلى الرغم من اتفاق ايار/ مايو الماضي للسعي الى التحكيم، اقترب اليمن وأريتريا مرة اخرى من الحرب في الشهر الماضي، لكن الوساطة الدولية خففت من حدة التوتر.

وتعرض اقتصاد اليمن لضربة اخرى في حزيران/ يونيو الماضي عندما تعرضت البلاد لأسوأ فيضانات في ثلاثة عقود تسببت في اضرار قدرت قيمتها بنحو ١,٢ مليار دولار للمنازل وشبكات الكهرباء والمنشآت الاخرى.

مصر

بعدما ارتفع منسوب السد العالي الى ١٧٨ متراً

فائض مياه «بحيرة ناصر» يجري في «قناة توشكا»

يتنصب السد العالي، بتحويل فائض ما يختزن من مياه الى قناة فرعية، على بعد حوالي ٩٠٠ كيلومتر من القاهرة جنوبا، ويعتبر من بين ابرز الانجازات العالمية في هذا المجال.

يبلغ ارتفاع هذا الجبل الاصطناعي من الصخور والرمال ١١١ متراً، وسماكته عند القاعدة ٩٨٠ متراً، وعند القمة ٤٠ متراً، ويبلغ حجمه ٢٤,٧ مليون متر مكعب. اي اكبر بـ١٧ مرة من الهرم الكبير، واكثر من نصف حجم ما تم انتشاله من رمال لدى حفر قناة السويس.

ويغذي السد عبر قناة تحويلية محطة لتوليد الكهرباء بطاقة اجمالية تصل الى اكثر من مليوني كيلوواط، ويمكن للقناة تمرير ١١ الف متر مكعب من المياه في الثانية، مما يجعلها الاولى في العالم في هذا المجال.

وقد بدأ بناء السد في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، بمساعدة الاتحاد السوفياتي السابق الذي مول ٤٠٪ من كلفته التي بلغت حينها ملياري دولار.

ودشن عبد الناصر في ١٤ ايار/ مايو ١٩٦٤، في احتفال كبير، دخول مياه النيل، في القناة التحويلية. ودشن السد رسمياً في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، بعد وفاته.اما المرحلة النهائية من المشروع فاختتمت في ١٩٧٢.

وتعتبر بحيرة ناصر، التي بنيت خلف السد، ثاني اكبر بحيرة اصطناعية في العالم بعد بحيرة كاريبا بين زيمبابوي وزامبيا، ويبلغ طولها ٥٠٠ كيلومتر، ثلثها في السودان، وعرضها بين ١٠ و٣٠ كيلومترا. وتبلغ سعة البحيرة نظرياً حوالي ١٦٠ مليار متر مكعب.

وتتفرع من «بحيرة ناصر» عند مستوى «ابوسمبل» على الحدود مع السودان قناة «توشكا» التي يبلغ طولها ثمانين كيلومترا، وتصب في مفيض يحمل الاسم ذاته ويقع على بعد ٢٥٠ كيلومتراً من السد، وتبلغ سعته حوالي ٤ مليارات متر مكعب.

وقناة «توشكا» معدة بحيث تتحول المياه تلقائياً اليها عندما تصل الى مستوى ١٧٨ متراً فوق سطح البحر. وقد تم بالفعل تحويل المياه الى القناة، وبالتالي الى المفيض للمرة الاولى منذ انشاء السد.

ويشكل السد العالي صرحاً عملاقاً، اسهم في السيطرة على منسوب النيل، وانقذ مصر من الجفاف في سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٤ كما انقذها من فيضانات مدمرة في ١٩٧٥ وفي ١٩٩٦.

ويمد السد مصر بالكهرباء، بقدر يمكنها من ان تنتج منه اكثر مما تستهلك، فسمح لها ذلك باقامة المصانع الضخمة. كما اسهمت «بحيرة ناصر» في زيادة مساحة الاراضي المزروعة باكثر من ٢١٠ الاف هكتار، وهي مساحة اقل بكثير مما كان يؤمل تحقيقه لدى بناء السد. وتبلغ المساحة المزروعة في مصر حاليا ٤٪ من المساحة الاجمالية.

ولكن ايجابيات السد الكبيرة لم تخف عيوبه، التي لا تقارن مع ذلك بحجم حسناته. وتتمثل هذه السلبيات في حرمان الارض من الطمي المخصب، مما يعني زيادة استخدام الاسمدة الكيميائية بثلاثة اضعاف.

ويترسب سنوياً ما بين ٦٠ و١٨٠ مليون طن من الطمي في «بحيرة ناصر».

وادى حجب الطمي الى اختفاء انواع من الاسماك في شرق المتوسط وانحسار مساحة الدلتا التي تتراجع بمعدل ٣٠ متراً في السنة امام تقدم البحر، وارتفاع نسبة الملوحة في الاراضي الزراعية. كما ادى حفر بحيرة ناصر الى ترحيل ستين الفاً من سكان النوبة المصرية، كما تسببت المساحات الواسعة من المياه في زيادة القواقع التي تستضيف طفيلي «البلهارسيا» الذي ازداد انتشاره ولا سيما بين اهالي الصعيد.

ولم يكن معظم هذه السلبيات متوقعاً عند انشاء السد، وهي كلها مشاكل يجري العمل على حلها. وهناك امر اضافي لم يتم بعد تحديد مساوئه او محاسنه، وهو تغير المناخ في جنوب مصر بسبب اتساع «بحيرة ناصر» حيث لوحظ في السنوات الاخيرة هطول المطر بغزارة اكبر.

وكان ارتفاع المياه في البحيرة قد ادى الى اختفاء عدد من الاثار القبطية والنوبية والفرعونية. وتمكنت مصر بمساعدة منظمة «يونسكو» ودول اوروبية من نقل بعضها ولا سيما معبد «ابو سميل»، الى مواقع اكثر ارتفاعاً. يذكر ان ٣٥ الف شخص عملوا ليل نهار لانجاز المشروع الضخم فقد ٣٠٠ منهم حياتهم. يبلغ منسوب النيل ٨٤ مليار متر مكعب، وتبلغ حصة مصر السنوية منه ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨,٥ مليار، وفق اتفاق تم توقيعه في سنة ١٩٥٩ بهذا الشأن.

المغرب

الاعباء الخارجية ٦٤٪ من الناتج المحلي

الرباط تسعى مع مدريد وباريس لتقليص وإعادة جدولة ديونها

كشف مسؤولون في وزارة المالية ان معدل الديون الخارجية للمملكة وصل حاليا الى ٦٤٪ من الناتج الاجمالي المحلي، بينما يبلغ معدل الديون الداخلية المستحقة على الدولة ٣٣٪.

فعلى الرغم من قلة الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة مشاكل المديونية فان التدابير والاجراءات التي قامت بها حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي قد مكنتها خلال الفترة الماضية من تحقيق انخفاض كبير في معدلات هذه المديونية بشقيها الخارجي والداخلي.

وهذه التدابير تمثلت في مجموعة من الاصلاحات التي شهدتها القوانين المتعلقة بقطاعات الاستثمار والنظام المالي، وتحسين الاوضاع الاجتماعية للعاملين، مما ادى بدوره الى زيادة في الانتاج وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

وكان محمد القباج وزير المالية المغربي قد اشار مؤخراً الى ان عائدات الخزينة العامة من الضرائب ارتفعت بنسبة ١٧٪ خلال سنة ١٩٩٥، وقال ان ذلك تحقق بفضل الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة ظاهرة التهرب من الضرائب والتي كانت متفشية على اكثر من صعيد.

اما على مستوى المديونية الخارجية فيشير المراقبون الى الخطوات التي اتخذتها الحكومة المغربية من اجل تنظيم جدول ديونها الخارجية مع بعض البلدان التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية متميزة خصوصاً فرنسا واسبانيا.

على صعيد الديون الفرنسية المستحقة على المغرب والتي تبلغ ٥,٤ مليار دولار استطاع المغرب ان يوقع اتفاقاً مع فرنسا بتحويل مبلغ ١٢,١ مليار من هذه الديون الى استثمارات اقتصادية داخل المغرب.

وكان محمد القباج اجرى خلال زيارة له الى مدريد في الشهر الماضي مباحثات مع المسؤولين الاسبانيين بهدف التخفيف من المديونية الاسبانية المستحقة على المغرب، وتبلغ ٣,١ مليار دولار.

وما تأمل به الرباط هو التوصل الى اتفاق مع المسؤولين الاسبان يمكن من تحويل جزء من تلك الديون الى استثمارات اسبانية في مشاريع تنمية اقتصادية في المغرب.

فالحكومة المغربية ظلت تسعى من اجل ايجاد حلول ملائمة لمشكلة الديون الخارجية، وما ينتظره الفيلالي ان تبحث المجموعة الدولية بصورة جماعية في موضوع الديون الخارجية الذي تعاني منه الكثير من البلدان الفقيرة والسائرة في طريق النمو على حد سواء.

ويؤكد المراقبون ان المغرب اخذ يتبع نهجاً جديداً على هذا الصعيد يسعى الى الحصول على قروض جديدة طويلة الامد بفوائد منخفضة، مشيرين الى ان هذا النهج سوف يسمح للحكومة المغربية بتسديد الديون القصيرة الامد من دون ان يشكل ذلك عائقاً امام معدلات النمو الاقتصادي.

على صعيد آخر، أعلن محمد حما، الوزير المنتدب المغربي المكلف بتنشيط الاقتصاد، ان قروض البنك الدولي التي يستفيد منها المغرب سنوياً تمثل اكثر من ثلث القروض الممنوحة لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط.

واوضح محمد حما في حديث ادلى به في اطار برنامج «شؤون اقتصادية» ونشرته وكالة الانباء المغربية، ان المغرب عضو مساهم في «البنك الدولي» بحصة من رأس مال البنك تبلغ النسبة المدفوعة منها ٠,٣٥٪ فقط. وذكر بأهم المحاور التي ناقشها الوفد المغربي الذي شارك مؤخراً في الاجتماع العام السنوي لمحافظي البنك وصندوق النقد الدوليين، مشيراً الى انها تركزت حول عملية تقويم الوضعية الحالية للتعاون بين المغرب والبنك الدولي، ومناقشة المشاريع التي تقدم بها المغرب الى هذه المؤسسة المالية الدولية. يذكر ان تلك الجلسات توجت بتوقيع الوفد المغربي على اربعة قروض تقدر بحوالي ١٧٣ مليون دولار تخص ميادين التكوين المهني والصحة والتعليم والتعاون الوطني والتشغيل.

وفيما خص استراتيجية التعاون بين المغرب والبنك الدولي خلال الثلاث سنوات المقبلة فقد اكد محمد حما انها تهتم باتجاهات عديدة تشمل تنمية الموارد البشرية وإتاحة الخدمات الاجتماعية الاساسية للسكان، وتنمية تنافسية للاقتصاد المغربي لمواجهة حركة عولمة الاقتصاد بمساعدة القطاع الخاص، واصلاح الادارة وترشيد المؤسسات العمومية وتدبير المياه في المناطق القروية.

تونس

مع دنو تنفيذ خطة التأهيل الشامل للصناعات

القطاع المصرفي يزيد حصته في تمويل الاستثمارات الصناعية

مع دنو تنفيذ خطة التأهيل الشامل للصناعات المحلية، استعداداً لاستحقاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي»، ابدت المصارف رغبة في زيادة حصتها في تمويل المشاريع الصناعية.

وعملية التأهيل تشمل ١٠٧ مصانع لا يؤمن القطاع المصرفي سوى ٧٠٪ من التمويلات المطلوبة لها للتأهيل، فيما تأتي البقية من التمويل الذاتي.

وقد حدد الجهاز المصرفي حصة المصرف الواحد من المصارف الـ١٢ التي تؤلف القطاع المصرفي المحلي بمبلغ يراوح بين ٤٠ و٨٠ مليون دولار.

وتكفل كل مصنع متابعة تنفيذ خطط التأهيل في قسم من المصانع المرشحة للتحديث يراوح عددها بين ٢٠٠ و٤٠٠ مصنع.

وقدر خبراء مساهمة القطاع المصرفي في تأهيل المؤسسات الصناعية بـ٨٠٠ مليون دولارتشمل زيادة اعتمادات المؤسسات التي تواجه نفقات تحديث اجهزتها والاتها واعادة تدريب العمال والكوادر الادارية، فيما سيتعهد كل مصرف دعم خطط التأهيل في مجموعة من المؤسسات تنتمي الى قطاع واحد او قطاعات متكاملة.

وارتفعت قيمة القروض القصيرة الامد التي منحتها المصارف لمؤسسات صناعية في السنوات الخمس الماضية من ١,٨ مليار دولار (١,٨ مليار دينار) الى ٢,٦ مليار مما شكل نسبة ٤٥٪ من الحجم الاجمالي للقروض التي حصلت عليها كل القطاعات الاقتصادية من المصارف.

وتسعى المصانع المحلية من وراء تنفيذ خطط التأهيل التي شملت ١٠٩ مؤسسات هذه السنة للمحافظة على قدرتها التنافسية وتحسين نوعية المنتجات وتأمين مواطىء قدم في الاسواق الاوروبية بعدما توصلت حكومة حامد القروي «والاتحاد الاوروبي» الى اتفاق شراكة سيؤدي الى انشاء منطقة للمبادلات الحرة في حدود السنة ٢٠١٠.

ويؤمن القطاع الصناعي المحلي ٧٥٪ من صادرات تونس. لذلك سيتركز الاهتمام في المرحلة الاولى التي تستمر من السنة الجارية حتى السنة ٢٠٠٠ على تأهيل المؤسسات الصناعية، وهو برنامج قدرت تكاليفه بـ١,٥ مليار دينار (١,٥ مليار دولار). وستتعاون ثلاثة اطراف على تأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ خطط التأهيل وهي المصارف والسوق المالية والمصانع المعنية التي ستتعهد تأمين قسم من الاستثمار بواسطة التمويل الذاتي.

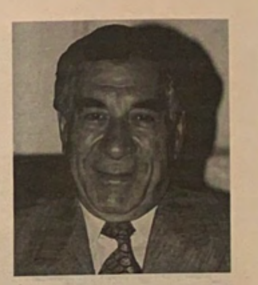
وستقوم مكاتب الدراسات بدور اساسي في اجراء الدراسات الفنية التي تعتمدها المصارف لتحديد نسبة مساهمتها في تمويل خطط التحديث. وقدرت الاعتمادات التي سيخصصها كل مصرف لهذا الباب بمبلغ يراوح بين ٨ و١٦ مليون دولار في السنة.

ويقضي اتفاق الشراكة المبرم بين تونس والاتحاد الاوروبي الصيف الماضي بانشاء منطقة للمبادلات الحرة سنة ٢٠١٢، بعد منح الصناعة المحلية فرصة لاعادة هيكلة بنيتها وتحديث تجهيزاتها وتحسين ادائها. ويتوقع التونسيون ان يؤدي الاتفاق الى تحقيق ادماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الاوروبي مع مطلع القرن المقبل، اذ ستنتقل العلاقات التجارية بين تونس والاتحاد الى مستوى حرية التبادل.

وستحرر تونس في المرحلة الاولى التي تبدأ اواخر السنة الجارية استيراد ١٢٪ من المواد الاولية والسلع المصنعة والتجهيزات من بلدان الاتحاد الاوروبي التي ستدخل السوق المحلية من دون دفع رسوم او ضرائب، وستلغى الرسوم والضرائب على مجموعة ثانية في مرحلة لاحقة تضم ٢٨٪ من مستوردات السلع والمواد الاولية والتجهيزات.

نحو سوق عربية مشتركة

البداية الناجحة المتواضعة خير من الطرق المختصرة



❐ أود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين يولون أهمية خاصة للحديث الذي تجدد مؤخراً عن ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة قوية قادرة على دعم وحماية الاقتصاد العربي. وقد كان تحقيق ذلك حلم كل أبناء جيلي الذي عاصر التحرر من السيطرة الاستعمارية.

إن العالم العربي لا يمكن عزله عن مجريات الأحداث وعما يدور حوله، لأننا جزء من الاقتصاد العالمي الذي يتطور بسرعة مذهلة، ليطل علينا بشكل جديد في صورة تكتلات إقليمية، وتقنية حديثة، وصيغة جديدة للتجارة الدولية، وتحولات في القوى العالمية، وأصبحت الدول مسؤولة بدرجة كبيرة أمام منظمة التجارة العالمية. إننا نواجه الكثير من التحديات والمخاطر التي توجب علينا الاستجابة لنداءات إقامة السوق العربية المشتركة.

فمن الناحية الاقتصادية، لا يمكن أن يصبح اقتصاد العرب مستقلاً ومنعزلاً عن الاقتصاد العالمي، وعلينا أن نواجه الحقيقة بصراحة، وهي اننا كعرب مجتمعين ليس لنا تأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على التجارة والزراعة والصناعة العربية، وذلك بالمقارنة مع التكتلات الاقليمية الأخرى الأكثر تنظيماً.

وفي الوقت الذي يتحرك فيه الجميع، نجد اننا نحن العرب لا نزال نقف عند نفس النقطة التي كنا عليها منذ عقد مضى. فجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وهو من الأهمية للعرب كأهميته لأي تجمع آخر، وضع بمعرفة التجمعات الاقتصادية التي تمكنت من تسوية الخلافات الداخلية فيما بينها وأصبحت تتحدث بصوت واحد قوي. أما المجموعات الأقل تنظيماً فعليها مسايرة الأقوياء، والالتزام بالقواعد والإجراءات التي يفرضونها. وقد رضي العالم العربي لنفسه أن يكون بين تلك المجموعات الضعيفة، وهذه حقيقة مرة يجب أن نقر بها.

إن الوقت ليس في صالح العالم العربي، فلا بد من التحرك الفوري حتى لا نصبح على هامش الأحداث. فالعالم العربي لا يمكنه تحمل عواقب تجاهله عند وضع سياسات التجارة العالمية التي ستشكل اقتصاد كل دولة، لأن الأجيال الصاعدة من شبابنا العرب في حاجة إلى التطور والتنمية التي بدورها تعني توفير فرص العمل والاستقرار. لذلك وجب علينا، نحن العرب، استخدام العناصر والأهداف والمصالح المشتركة، وأن نعمل متحدين لكي يكون لنا تأثير فعال على السياسات التجارية التي سيكون لها أثرها العميق في اقتصاد كل دولة عربية.

إن القول بأننا نريد سوقاً عربية مشتركة أمر سهل، ولكنه صعب التنفيذ. ولكن لا بد من البداية، ولا بد من دراسة النماذج الأخرى من دون أن نطبق أياً منها. فكل تجمع تجاري إقليمي له خصائصه وهيكله الذي يلائم ظروفه الخاصة به، وعلينا أيضاً التوصل للصيغة والهيكل الذي يناسبنا.

وهذا لا يعني الحماس والاندفاع، ومحاولة تطبيق أفكار نموذجية واختصار الوقت لإنجاز التكتل الاقتصادي العربي المنشود في انطلاقة واحدة من وضعنا الحالي المتفرق. إن ما نحتاجه هو برنامج واقعي فعال، واختيار السياسات الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن نتفق عليها، ونعتبرها بمثابة أساس نضيف إليه كل ما يستحدث من سياسات.

إن البداية المتواضعة الناجحة نحو سوق مشتركة، أفضل من اللجوء إلى الطرق المختصرة، كي نتمكن من بناء الثقة، كما إن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات ستساعد على تقدمنا بخطى أسرع نحو الهدف المنشود.

عبد الكريم المدرس
الأمين العام لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية
بتصرف عن مجلة «التجارة العربية ـ البريطانية» التي تصدرها الغرفة.

شكوك خليجية حول السياسة الأميركية

حان الوقت لإعادة فتح ملف صدّام حسين في الأمم المتحدة

❐ ركزت الأزمة الكردية الأخيرة الانتباه على حقيقة دور القوات الأميركية في منطقة الخليج. فقد بات واضحاً أن حكومات عديدة في المنطقة لم تعد واثقة مما تعتقد الولايات المتحدة انها تحاول تحقيقه. ذلك أن دخول صدام حسين إلى شمال العراق هو ما استجلب «الرد» بالصواريخ على أهداف عسكرية إلى الجنوب من بغداد. غير أن التوقيت يشوبه شيء من الشبهة لحدوثه قبيل انتخابات الرئاسة الأميركية، وخصوصاً بالنظر إلى الاتهامات الموجهة إلى الرئيس كلينتون في الماضي بأن سياسته الخارجية غير حاسمة. كذلك كانت علاقات أميركا مع حلفائها الخليجيين، وهي ناحية أساسية في السيلسات الخارجية للفرقاء المعنيين، موضع تساؤل في بعض الأوساط. ومما لا شك فيه أن العمل العسكري ضد العراق لم يكن مرغوباً في أنحاء عديدة من العالم العربي، وهو عمل أثبت عدم جدواه من نواح عديدة.

ففي الأسابيع التي أعقبت الهجوم بالصواريخ على العراق، جرى تعزيز القوات الأميركية في الخليج تعزيزاً ملحوظاً. وقد تمركزت حاملة طائرات ثانية في مياه الخليج، وتم إرسال ٣٠٠٠ جندي إضافي إلى الكويت لتعزيز القوة المتمركزة هناك وتعدادها ١٤٠٠ جندي، وأرسل سرب من طائرات «ستيلث» (ف ـ ١١٧) إلى الكويت وسرب من الطائرات المقاتلة ف ـ ١١٦ إلى البحرين. وكانت هذه التعزيزات إضافة إلى القوات الكبيرة المنتشرة في أنحاء الخليج.

ومع انه من الطبيعي أن تحاول الولايات المتحدة تطمين حلفائها بأنها سوف تواجه أي تهديد من العراق، أو من إيران لهذه الغاية، مواجهة لا هوادة فيها، فقد أثيرت تساؤلات عديدة في الولايات المتحدة ذاتها كما في الخليج. وربما ليس مفاجئاً أن تصدر في العديد من الدول العربية مواقف سلبية من العمليات الأميركية. فما تتناساه الولايات المتحدة والغرب عموماً هو أن كرامة اي بلد عربي وكرامة العالم العربي بأسره لها بالغ الأهمية بالنسبة إلى جميع العرب. والذين فاتهم ذلك من المعلقين في الغرب، ضخموا كثيراً تردد الدول الخليجية في السماح للطائرات الأميركية المتمركزة في أراضيهم بالمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق. بل إن بعضهم اتخذ من ذلك حجة للتأكيد على وجود خلافات بين واشنطن والخليج، وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية.

لكن ذلك ليس صحيحاً. وليس هنالك أي دليل على نشوء تصدع خطير في هذه العلاقة الاستراتيجية الحيوية، على الرغم من وجود أسباب مشروعة تثير استياء الحكومات الخليجية، في الرياض وغيرها في المنطقة، من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.

ومن الطبيعي الا تشعر الحكومات الخليجية بالارتياح إزاء الدعم المكشوف الذي تقدمه إدارة كلينتون إلى إسرائيل، وخصوصاً منذ انتخاب بنيامين نتانياهو رئيساً للوزراء في شهر أيار/مايو الماضي. وحتى قبل ذلك كان هنالك شعور بالخيبة لعدم اكتراث الولايات المتحدة إزاء القصف الإسرائيلي لجنوب لبنان في وقت سابق أيام شيمون بيريز. فليس هنالك أدنى شك بأن سياسة واشنطن تميل بوضوح إلى إسرائيل. وفوق ذلك تشعر حكومات عربية عديدة بأن الضغوط الأميركية عليها لحملها على إقامة روابط أوثق مع إسرائيل لا مسوغ لها. وفي ضوء الأحداث التي جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية، يمكن التأكيد بأن أي حديث عن قيام الدول العربية بتعاون جماعي مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال هو مجرد هراء. فالسياسة العامة لمجلس التعاون الخليجي تقضي بعدم تسهيل العلاقات الرسمية مع إسرائيل قبل عقدها معاهدة سلام ناجزة وملزمة مع سوريا ولبنان.

إن على الحكومات الغربية أن تتذكر أن قواعد الديبلوماسية والحكم في الخليج تختلف كثيراً عما هم معتادون عليه. فالمنطلقات التي تقوم عليها الدول الخليجية تكمن في الاستقرار وعدم الاعتداء. وهذا ما يجعل تصرفات كتصرفات النظام العراقي غريبة عن بقية الخليج. غير أن الشعب العربي يشعر من نواح عديدة بأنه يشكل أمة واحدة. وبالتالي فإن أي هجوم ضد أي دولة عربية غير مستساغ أيا كانت الجهة المتعرضة له. كذلك هنالك قدر كبير من العطف في العالم العربي على أهل العراق. فالشعب العراقي الذي خضع سنين عديدة لطغيان صدام، تعرض أيضاً للهجمات الأميركية عالقاً في تقاطع النيران.

وأياً كانت مشروعية إطلاق الصواريخ على الأهداف العسكرية العراقية، وهو أمر تكتنفه الشكوك في أحسن الاحتمالات، فلا مجال لإنكار حقيقة وقوع ضحايا من المدنيين العراقيين على أيدي الأميركيين. وربما حان الوقت لفتح موضوع صدام حسين برمته في الأمم المتحدة لتوضيح موقف المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من هذه المشكلات فإن التحالف الخليجي كما هو قائم الآن من المستبعد أن ينهار. وذلك لأن اللاعبين الرئيسيين، وهم الولايات المتحدة والدول الخليجية، ما زالوا متضامنين مع بعضهم البعض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بريطانيا. على أن الشيء المهم هو أن تبقى القوى الغربية معترفة بالطبيعة الخاصة للخليج وللعلاقات بين الدول الخليجية. فالأوليات كثيراً ما تكون مختلفة، وهذا أمر غالباً ما ينساه الأميركيون في غمرة نهجهم المتحفز دائماً للمواجهة.

عن «غلف ريبورت» الصادر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

رد على رسالة فؤاد مطر

❐ ما كنت لأرد على مضمون الرسالة الرقيقة التي خصني بها الزميل فؤاد مطر بمناسبة دخول «الميزان» عامها الرابع ونشرت في العدد الماضي، لولا الملاحظة التي وردت فيها حول موقفنا من الرئيس رفيق الحريري، أو حسب تعبير الزميل مطر «المفردات» التي نخصه بها. وأشكر الزميل مطر لأنه أثار هذه النقطة التي يبدو أنها ما زالت بحاجة إلى توضيح، وخصوصاً أن المسألة اللبنانية التي تتمحور حولها «الميزان» ما زالت مدار أخذ ورد في العالم كله وليس في لبنان وحده.

وأسجل هنا أنه قبل اعتراضنا الراهن على السياسات المالية والنقدية لحكومة الحريري، كان لنا اعتراض جوهري على الخطة الإعمارية التي جاء بها وعلى مفاهيمها غير اللبنانية. إننا نقول إن مفهوم الحريري للإعمار هو الوجه الآخر للحرب أو تكملة لها بطريقة أخرى. فالحرب هي تعبير بالعنف عن الاشمئزاز من الماضي، وكذلك مفاهيم التجديد المادي بالجملة من خارج الخلق الوطني اللبناني الذي قام عليه لبنان أساساً ولو تشوه فيما بعد. فقد هدم أولئك لكي «يعمر» هؤلاء!

ولا بد من التأكيد أيضاً أن الماضي لم يكن كله سيئاً، وبالتالي فإن أي إسهام في إلغاء فضائل الماضي هو بالضرورة إحلال لرذائل مركبة تضيف المساوىء الجديدة الوافدة من وجهي الحرب، العنف والإعمار بالجملة، إلى مساوىء الماضي.

ولست أظن أن الزميل مطر يخالفني القول بأن تصوير أمل البلاد على أنه يكمن أو يتجسد في رجل واحد وفي أفعاله مهما كانت حسنة، ما هو في الحقيقة إلا انتقاص من قدر البلاد وأهلها حتى ولو تحقق «الأمل» الذي هو في المنظور العام السائد «أمل مادي».

إن هذا وحده يحتم علينا كأصحاب خطاب يخاطب عقل البلاد لا مصالحها المادية فقط، أن نتجاوز أي جوانب جيدة في الرجل، ولا بد أن في الحريري جوانب جيدة كأي إنسان، لكي نرى ما هو فيه بالضرورة محدود وعابر إزاء ما هو مطلق ودائم في العقل اللبناني.

إن أي مخاطبة صميمية وصادقة لعقل البلاد، هي بالمعنى الدقيق أن نقيم وسائلنا الخاصة للتخاطب مع المستقبل. ومن هذا القبيل كانت «الميزان». ولا قيمة البتة لأي وسيلة خاصة للتخاطب مع المستقبل ما لم لم يكن لها موقف نقدي من الرجل القوي أو المنتصر لئلا يغره النصر وتستبد به القوة.

ثم إن لنا اعتراضاً بالغ الأهمية من الناحية الإجرائية ألا وهو إصعاد رجال الدولة التنفيذيين على حساب رجال الدولة النافذين، تارة تحت عنوان «الإنجاز»، وتارة تحت عنوان «الانسجام الحكومي»، وتارة تحت عنوان «التنظيم»، وما إلى ذلك من تسميات مماثلة. فالتنفيذيون من رجال الدولة الحريرية ليس دأبهم بطبيعة الحال استقراء العقل الوطني اللبناني شأن رجال الدولة النافذين، لأن لديهم، بموجب صفتهم كرجال دولة تنفيذيين، مهمة وحيدة هي تنفيذ رغبات مركز القوة وتبني هذه الرغبات على أنها رغباتهم الشخصية، على افتراض أنهم يعرفون أين هو مركز القوة.

وطالما أن رجال الدولة التنفيذيين يعتبرون أن الحريري هو مركز القوة الذي يجب تنفيذ رغباته، فلا لوم على من يواجههم بالنقد على هذا الأساس، وبالتالي لا يجوز القول بأن التركيز بالنقد على رمز واحد هو نوع من الشطط، أو تهرب من انتقاد بقية الرموز.

وبصرف النظر عن رجال الدولة التنفيذيين في ظل الحريري كمركز للقوة في نظرهم، لا بد من إلقاء نظرة شاملة على الحريريين رمة، وهم الآن يشكلون طبقة كاملة ذات شرائح متعددة (وطبعاً حسابات مصرفية متعددة). انظر ملياً في هؤلاء الناس. في طريقة حياتهم، وفي عاداتهم، وفي أخلاقهم، وفي تصرفاتهم، وفي لغتهم ولهجتهم والكلام الصادر من أفواههم. تنظر في ذلك وتسأل: هل هنالك أي قدر من المال أو الثروة يستحق أن يسعى أو يطمح إليه إنسان على قسط من السوية الثقافية والوطنية والأخلاقية، إذا كان ثمنه أن يصبح واحداً من هؤلاء أو مثلهم!

فإذا كان متعذراً في الظروف الراهنة إنقاذ الحاضر من الطبقة الجديدة الوافدة باسم التجديد، أو باسم الإعمار، فإن الدعوة إلى إنقاذ المستقبل هي الموقف الوطني الحق في اعتقادنا.

ووجه الخطورة في هذه الطبقة أنها تحمل معها مفهوماً شبه عقائدي من حيث ما يمكن تسميته «عبادة الإعمار» مما يذكرنا بعبادة الأحجار والأصنام كغاية بحد ذاتها.

ومن هنا منشأ السبب الأصلي لنقدنا المتواصل لهذه الظاهرة لئلا تدوم وتتجذر بعد أداء دورها.

مؤسسات تلافيا للحروب بين الدول البحرية

محكمة دولية للبت السريع في المنازعات على الجزر

❐ تنشأ بين الحين والآخر في انحاء عديدة من العالم نزاعات بحرية بين الدول المتجاورة على الجرف القاري، او على جزر نائية قبالة ساحل هذه الدولة او تلك. وقد شهدت المنطقة العربية في الخليج والبحر الاحمر نزاعات من هذا النوع في السنوات الاخيرة، منها احتلال ايران لثلاث جزر تابعة لدولة الامارات العربية المتحدة (ابو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى)، واحتلال اريتريا بعد استقلالها عن اثيوبيا جزيرة يمنية هي جزيرة حنيش.

لكن هناك في الشرق الاقصى منازعات من هذا النوع حتمت على الامم المتحدة البحث عن ادوات قانونية واجرائية لتطبيق القانون الجديد للبحار بما يكفل حل تلك النزاعات.

نزاعات الشرق الاقصى

وأهم هذه النزعات في الشرق الاقصى اربعة هي التالية:

١ ـ النزاع على جزر ارخبيل دياويو الذي ألهب المشاعر ضد اليابان في الصين وتايوان وهونغ كونغ عندما قام متطرفون يابانيون برفع علم بلادهم على احدى الجزر وأقاموا عليها منارة للسفن، مما حمل مواطنين من تايوان على احتلال جزيرة اخرى في الارخبيل في شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي. ويسمي اليابانيون ذلك الارخبيل باسم دياويو، بينما يسميه الصينيون سينكاكو.

٢ ـ النزاع على جزر صخرية بين اليابان وكوريا الجنوبية التي اعلنت الجزر من طرف واحد ضمن منطقة اقتصادية كورية، وتتولى شركة كورية بناء مشاريع هناك بحراسة قوات عسكرية من سيول، ويتردد في بعض الدوائر ان المناطق البحرية المحيطة بالجزر تحتضن خزانات من النفط والغاز. وهنا ايضا يختلف اليابانيون والكوريون على تسمية الجزر، اذ يسميها اليابانيون جزر تاكيشيما، ويسميها الكوريون جزر توكدو.

٣ ـ النزاع على جزر باراسيل بين الصين وفيتنام. ففي شهر ايار/ مايو الماضي اعلنت الصين حقها في المياه الاقليمية لتلك الجزر التي احتلتها في عام ١٩٧٤ وطردت قوات فيتنام الجنوبية منها انئذ، معللة ذلك بانه تطبيق للقانون الدولي للبحار. وهذا الارخبيل تدعي ملكيته ايضاً حكومة تايوان.

٤ ـ النزاع الكبير والمتعدد الاطراف على جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي بين الصين وتايوان وفيتنام والفيليبين وماليزيا وسلطنة بروناي. وهذه المجموعة غير المأهولة من الجزر والجرف القاري تضم احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، ولذلك قدمت الحكومة الفيليبينية احتجاجات قوية ضد الصين عندما أقدم الصينيون على بناء منصات من الاسمنت المسلح على احدى تلك الجزر.

محكمة البحار العالمية

ولذلك رعت الامم المتحدة في الشهر الماضي بشخص امينها العام بطرس بطرس غالي (ربما في آخر مهمة كبيرة قبل انتهاء ولايته. راجع «بروفيل» على الصفحة الاخيرة)، مؤتمراً عالمياً في مدينة هامبورغ الالمانية لإقامة مؤسسة دولية جديدة تابعة للامم المتحدة هي «المحكمة البحرية العالمية» التي تستطيع إصدار احكام سريعة حول المنازعات على الجزر والمناطق البحرية في انحاء العالم، وعلى نجاحها او فشلها يتوقف نشوب حروب او تفاهم وسلام في انحاء العالم خلال السنوات المقبلة.

ويقول المراقبون ان المحكمة لن تنجح في مسعاها ما لم توافق الدول على الالتزام مسبقاً بأحكامها.

وستكون مهمة المحكمة العالمية المؤلفة من ٢١ قاضياً تفسير ميثاق الامم المتحدة حول قانون البحار (اونكلوس) الصادر في عام ١٩٩٤ والذي ابرمته ١٠٠ دولة حتى الآن. ومن المفارقات ان هذا القانون الدولي قد أثار من النزاعات البحرية اكثر مما حل حتى الآن الامر الذي استوجب اقامة محكمة خاصة لتفسيره. ويتناول هذا القانون تنظيم مجالات واسعة من النشاطات في البحار والمحيطات مثل تنظيم المسامك، والسيطرة على التلوث البحري، وخطوط الملاحة البحرية، والتعدين والتنقيب في قاع البحر.

النزاع البريطاني ـ الايرلندي

وقد مني البريطانيون بنكسة ديبلوماسية أثناء اعداد قانون البحار عندما اصرت الجمهورية الايرلندية على عدم ادراج الجزر غير المأهولة ضمن المناطق الاقتصادية، اي عدم السماح لها باقامة مثل هذه المناطق اسوة بالجزر المأهولة.

والمعروف ان القانون المذكور قد سمح للدول البحرية باعلان مناطق اقتصادية على مسافة ٢٠٠ ميل (٣٧٠ كيلومترا)، او اعلان جرف قاري حسب التشكيل الجغرافي قد يكون اوسع من ذلك كثيرا. وسمح للجزر المأهولة ان تقيم مناطقها الاقتصادية الخاصة، مما أثار نقطة نزاع جديدة تتمثل في ان احكام القانون الجديد قد تضع منطقة اقتصادية لجزيرة مأهولة ضمن الجرف القاري لدولة اخرى!

وكانت بريطانيا تتنازع مع ايرلندا ودول اخرى على المياه حول جزيرة صغيرة في المحيط الاطلسي هي جزيرة روكال. ولذلك لم تبرم بريطانيا القانون الدولي (اونكلوس)، لكنها تعد بابرامه.

النزاع التركي ـ اليوناني

وربما كان من اهم واخطر النزاعات البحرية في اوروبا النزاع على الجزر المتوسطية في بحر ايجه بين اليونان وتركيا، وقد استصدرت الحكومة التركية قانونا من البرلمان بالدخول الفوري في الحرب ضد اليونان اذا ما فكرت اثينا في توسيع مجالها الاقليمي من ستة اميال الى ١٢ ميلاً. وعلى الرغم من ان اليونان تؤكد انها لا تعتزم القيام بذلك، الا انها ابقت حقها القانوني في ذلك محفوظاً.

والملفت للنظر ان تركيا قد رفضت قانون البحار كأداة لفض النزاعات في بحر ايجه باعتبار ان اقدام اليونان على توسيع مجالها الاقليمي سوف يجعل بحر ايجه كله بحيرة يونانية. وبالتالي، رفضت انقرة التوجه اليوناني الى عرض مسألة التعدين في قاع البحر في تلك المنطقة على التحكيم الدولي، مما يفسر حماس اليونان للمحكمة الدولية الجديدة.

وفي رأي الحكومة اليونانية ان تركيا تثير مسألة السيادة على بعض الجزر في بحر ايجه، وهي جزر لم تكن هويتها موضع نزاع او مطروحة للبحث من قبل، من اجل اهداف اخرى، او كورقة للمساومة في مسألة توسيع المياه الاقليمية حسب القانون الدولي المقبول من اليونان والمرفوض من تركيا.

الخليج والبحر الاحمر

ولعل المحكمة الدولية الجديدة تستطيع ان توفر الارضية اللازمة لحل النزاعات القائمة على الجزر الاماراتية المحتلة من ايران في الخليج وتلك المحتلة من اريتريا في المياه اليمنية في البحر الاحمر، وربما كان ذلك يفسر المرونة المستجدة التي ابدتها طهران اخيراً حيال رغبتها في حل الموضوع.

وتقول مصادر ديبلوماسية في باريس ان الحكومة الايرانية تخشى من إقدام الولايات المتحدة على تحريض دولة الامارات بعد تسليحها لها بأسلحة جوية متطورة (راجع الصفحة الاولى) لافتعال مشكلة عسكرية في الخليج تبرر تدخلها ضد ايران كجزء من مخطط اوسع.

وذكرت الانباء ان ايران تقترح ادخال طهران وبغداد في مجلس التعاون الخليجي لحل النزاعات القائمة بصورة ودية بين الاطراف المعنية بغير حاجة الى تدخل جهات خارجية.

بلغاريا الجوع يفرغ المعاجن والتضخم الى ارتفاع

البلغار يترحمون على زمن جيفكوف!

❐ تواجه بلغاريا حالياً ازمة اقتصادية ـ اجتماعية خانقة هي الأسوأ في اوروبا الشرقية منذ سقوط الشيوعية مما يجعل عدد من الديبلوماسيين الغربيين يحذرون من امكانية حصول شغب سببه الجوع مما يدفع بعض البلغار للحديث عن اعادة الملكية او التحول الى ديكتاتورية عسكرية لتحل مكان السياسيين المتنازعين المترددين عن القيام بالتصحيح الاقتصادي المطلوب.

ويشير الديبلوماسيون الى ارتفاع معدل الجرائم والاعمال المشبوهة الامر الذي يجعل بلغاريا عرضة للوقوع تحت سيطرة رجال العصابات الذين هم على صلة جيدة مع الذين جنوا ارباحاً فاحشة بسبب الحرب في جمهورية الصرب المجاورة عن طريق بيع السلاح وتهريب المواد المحظورة.

قد يبدو أن في ذلك بعض المبالغة ، ولكن هذه هي حقيقة الوضع. فالتضخم الشهري يبلغ حوالي ٢٠٪ ويزداد سوءا. وقد تضاعف سعر الخبز والكهرباء في الصيف، وهبط سعر العملة الوطنية «الليفا» بحوالي ٣٠٪ مقابل الدولار الاميركي بين اواسط شهر حزيران/ يونيو، واواسط شهر تموز/ يوليو الماضيين قبل ان ترتفع قليلاً فيما بعد.

ويقول اوغنيان مينشيف، وهو عالم سياسي معروف: «في ازمة كهذه، اول شيء تفقده هو القدرة على التنبؤ. فلو علم احد ماذا سيحصل قبل ستة اشهر او حتى ثلاثة اشهر، لما كانت الازمة بهذا العمق».

ويتجمع البلغار القلقون كل يوم امام المصارف لسحب مدخراتهم بالعملة الوطنية وتحويلها الى الدولار الاميركي او المارك الالماني او الى عملات صعبة اخرى، وتكافح المصارف لدرء العجز عن تسديد الديون. ومع رفع معدل الفائدة الى ١٠٨٪، في محاولة فاشلة لجعل «الليفا» مستقرة، لا تستطيع مؤسسات الدولة التي تخسر المال ان تتحمل دفع القروض.

وقد بدأت المحلات التي انتعشت بعد سقوط حكم جيفكوف الشيوعي سنة ١٩٨٦ تتراجع وقام الكثير من المحلات التي تبيع الملابس او السلع الاستهلاكية المستوردة من الغرب بخفض الاسعار بمعدل ٥٠٪.

وعلى الرغم من ذلك يبقى عدد الشارين قليلاً. وكان الكثير من اصحاب هذه المحلات قد رهنوا منازلهم من اجل فتحها. والمعروف أن ٨٠٪ من البلغار يملكون منازلهم، حتى في ظل الحكم الشيوعي. وفي حال عجز اولئك التجار عن دفع ديونهم وخسروا بذلك منازلهم فستبدأ دورة جديدة من الفقر.

ويتميز البلغار بلا مبالاتهم وإن كانوا حريصين على استمرار الاستقرار لئلا يعودوا الى وضعهم السابق زمن الشيوعية. فعلى الرغم من الغضب الملموس بسبب نقص الخبز في بلوفديف وهي اكبر مدينة بعد العاصمة صوفيا، قام ٤٠٠ شخص فقط بتظاهرة احتجاج كانت قد دعت اليها المعارضة المضادة للشيوعية.

ويقول أوغينيان مينشيف ان تقارير وسائل الاعلام عن الفساد المتفشي في البلاد لا تبرهن ان هناك اهتماماً او احتجاجاً لدى مواطني بلغاريا البالغ عددهم ٨,٥ مليون نسمة. ويرى بيتكو بوخاروف، وهو معلق في صحيفة معروفة «أن هناك غياباً في الحس والانتماء الوطني»، ويشير الى تدنيس النصب التذكارية للابطال الوطنيين، او اذابة التماثيل من اجل الحصول على المعادن. ويراقب بوخاروف ذلك وهو يقول «لا احد يهتم، لا احد يهتم». ويردف قائلاً «نحن هنا مجرد سكان... هذه ليست امة».

والخوف ان يبدأ البلغار بالترحم على زمن جيفكوف!

تركيا في اول تجربة مالية لحكومة أربكان

تشكيك «بواقعية» الميزانية الخالية من العجز!

❐ كشف وزير المالية عبد اللطيف سينير، الذي يعاني من مكافحة تضخم يبلغ معدله ٨٠٪ ومن عجز ضخم في الميزانية، عن مشروع طموح لميزانية لسنة ١٩٩٧ خال من العجز!

وقال سينير ان عجز الميزانية في السنة الحالية بلغ ٧٥١ تريليون ليرة (٧,٩٥ مليار دولار) خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير حتى ايلول/ سبتمبر مقابل ١٥٨,٣ تريليون ليرة في الفترة نفسها من السنة الماضية.

واضاف ان الانفاق سيصل الى ٦٢٥٥ تريليون ليرة في ١٩٩٧ مقابل ٣٩٤٦ تريليون ليرة في المستوى المستهدف لهذا العام. وقد تمت مراجعة ميزانية هذا العام ليبلغ الانفاق ١٣٠٠ تريليون ليرة مقابل ٨٦١ تريليون ليرة كانت متوقعة في وقت سابق.

والميزانية على قول وزير المالية تهدف الى تحقيق عجز تجاري قدره ٢٠,٥ مليار دولار مقابل ١٦ مليار دولار هذه السنة غير ان الحكومة قالت في وقت سابق ان العجز التجاري هذه السنة سيرتفع الى ٢٠ مليار دولار.

ومن المستهدف ان تصل قيمة الصادرات سنة ١٩٩٧ الى ٢٩,٥ مليار دولار بارتفاع ٢٠,٤٪ (عن هذه السنة). والواردات الى ٥٠ مليار دولار بارتفاع ١١,١٪.

وتقدر الحكومة عجز ميزان المعاملات الجارية لسنة ١٩٩٧ بنحو ٥,٦ مليار دولار مقابل عجز السنة الحالية الذي بلغ ٣,٨ مليار دولار. غير ان اقتصاديين ومحللين قالوا انهم يتوقعون ان يتجاوز العجز هذه السنة ٧ مليارات دولار.

ولم يوضح الوزير كيفية موازنة هذه التقديرات المتوقعة، غير ان مسؤولين اشاروا في وقت سابق الى سلسلة من مشروعات زيادة العائدات من بينها بيع شركة الاتصالات الحكومية.

وكان عبد الله غول، وزير الدولة، اعلن ان مجموعتين من الاجراءات التي اعلنت في الفترة الاخيرة ستساعد على توازن الميزانية في سنة ١٩٩٧، وتتوقع الحكومة عائدات اجمالية قدرها ٢٠ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات نتيجة لهذه الاجراءات.

والمستهدف في نظر الحكومة لمعدل النمو في اجمالي الناتج القومي هو ٤٪ سنة ١٩٩٧ مقابل المستوى المتوقع لهذا العام البالغ ٨٪. وبينما المستوى المستهدف لمعدل التضخم السنوي لمبيعات الجملة في الميزانية الجديدة يبلغ ٥٧,٧٪ مقابل ٦٥٪ كنسبة مستهدفة لهذه السنة، فانه من المتوقع ان يصل الى ٨٠٪ في هذه السنة.

وكان معدل التضخم السنوي لمبيعات الجملة قد بلغ ٧٩,٨٪ ولمبيعات التجزئة ٧٩,٣٪ في ايلول/ سبتمبر الماضي.

غير ان فريقاً من صندوق النقد الدولي يقوم حالياً بتقويم الاقتصاد التركي عبر عن قلقه من الاهداف الطموحة التي وضعتها تركيا من خلال الميزانية، وحث الحكومة على تطبيق برنامج عاجل لمكافحة التضخم.

وقال الفريق في بيان وزع في انقرة: «في ظل الحالة الراهنة من التضخم الهائل والعجز المتزايد لحساب المعاملات الخارجية تحث بعثة الصندوق تركيا على تبني برنامج شامل مضاد للتضخم».

واضاف الفريق الدولي في بيانه: «عبرت البعثة عن تحفظها على امكانية تحقيق توقعات العوائد الضريبية في الميزانية والعوائد المتوقعة من الخصخصة وبيع الارصدة في الاطار الزمني المفترض». وقال البيان ان الحوار بين الصندوق وتركيا سيتواصل في مباحثات اخرى في اوائل سنة ١٩٩٧.

واضاف «كما عبرت اللجنة عن قلقها للعجز الكبير والمتزايد في نظام الضمان الاجتماعي. وهناك حاجة ايضاً الى ضبط الانفاق من اجل تحقيق هذه الاهداف».

التنافس بين الـ«يورو» والدولار يخفي الصراع السياسي

إنتقلت أميركا الى إفريقيا فتحرك شيراك الى الشرق!

❏ فسّر كثيرون الدخول الفرنسي بشخص الرئيس جاك شيراك على خط أزمة الشرق الاوسط منذ «عملية عناقيد الغضب» الاسرائيلية في نيسان/ ابريل الماضي، ثم زياراته المتكررة الى المنطقة، على أنها نوع من التجاذب الأوروبي الأميركي في مسائل عالمية متعددة أهمها المسألة التجارية. بل إن بعضهم قد فسّر ذلك على انه بداية صراع دولي جديد ثنائي الأقطاب على ضفتي الاطلسي.

إلا أن هذا التفسير قد يكون مجافياً للواقع وربما مجافياً للتطور التاريخي الذي تشكّلت فيه أساساً العلاقات الأوروبية الأميركية منذ اكتشاف القارة الأميركية على أيدي الاوروبيين. لكن منذ انهيار الامبراطورية البريطانية وأفول مرحلة الاستعمار الاوروبي، وبروز الزعامة الأميركية للعالم الحر أولاً، بما فيه اوروبا، وللعالم أجمع بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية، بدأت تعلو في أوروبا الغربية، وخصوصاً بعد نشوء فكرة الأسرة الأوروبية على يد الفرنسي جان مونيه، تصاعدت أصوات أوروبية تقول بالأحقية الأوروبية في زعامة الغرب. والملفت للنظر أن من بين هؤلاء كان رئيس الحكومة البريطانية الراحل هارولد مكميلان، الزعيم المحافظ الذي عرف فيما بعد باسم «اللورد ستوكتون»، والقائل بأن في أوروبا موارد مادية وبشرية وثقافية أكبر مما في الولايات المتحدة معتبراً ان زعامة أميركا للغرب في هذه الحالة غير طبيعية ومردها الى غياب مركز أوروبي جامع.

الديغولية والأوروبية

وما كان من المتوقع ان ينجح جاك شيراك على الرغم من ارتدائه «العباءة الديغولية» في القيام بأعباء الدور الموازن للولايات المتحدة، وخصوصاً في الشرق الاوسط للاسباب الآتية:

١ ـ الرفض الإسرائيلي القاطع لتعدد الاطراف الخارجية المساهمة في حل أزمة الشرق الاوسطوقد عبّر عن ذلك رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو بقوله ان كثرة الطباخين تفسد الطبخة.

٢ ـ تردد الأوروبيين الآخرين ولا سيما الانكليز والالمان والهولنديين، في تبني التحرك الفرنسي في الاتجاه المضاد للولايات المتحدة كموقف أوروبي موحد معتبرين أنه تحرك فرنسي منفرد.

٣ ـ يعتبر الاوروبيون عموماً ان التباين في وجهات النظر الأوروبية ـ الاميركية في مسائل عديدة، وخصوصاً في المسائل التجارية والاقتصادية مثل الموقف من التعاطي الاقتصادي مع ايران او مع كوبا او في اطار منظمة التجارة العالمية او في المسائل الزراعية، ما هي إلا خلافات في إطار واحد ولو اتخذت أحياناً شكل التنافس الحاد، لكنها ابداً لا تدخل في إطار صراع كليّ شامل.

٤ ـ يتبنى الأوروبيون وجهة النظر التاريخية القائلة بأن الولايات المتحدة هي الاحتياطي الاستراتيجي لأوروبا، كما ثبت في الحربين العالميتين في هذا القرن، ومنهم من يصف أميركا بأنها أوروبا على الشاطىء الأخر من الأطلسي، وبالتالي لا مجال لصراع عالمي يقف فيه الفريقان كقطبين متضادين تماماً.

وكان الجنرال شارل ديغول قد رفع وتيرة التعارض مع الولايات المتحدة محاولاً عرقلتها او على الاقل مشاركتها الزعامة العالمية على قدم المساواة. لكن الجنرال ديغول عندما نادى بكويبك الحرة في كندا كان يرفع صوته في الحقيقة ضد الانغلوسكسونية، لا ضد الولايات المتحدة الأميركية تحديداً. وهذا الموقف الديغولي ليس جديداً، فقد أعلنه عندما زار لبنان وسوريا أثناء الحرب العالمية الثانية وهو متحالف مع الانكليز، عندما قال انه آتٍ الى الشرق المعقد بأفكار مبسطة. وقد رأى الانكليز في زيارة ديغول المشرقية تلك محاولة للمحافظة على النفوذ الفرنسي في لبنان وسوريا ضد الزحف الانغلوسكسوني.

تراجع الفرانكوفونية

وما قام به الرئيس جاك شيراك أخيراً في البلاد المشرقية، هو عملياً موقف دفاعي فرنسي على خطى الجنرال ديغول. ذلك أن الفرنسيين، وخصوصاً أوساطهم الثقافية، يعتبرون ان تراجع الفرانكوفونية في العالم، وخصوصاً في إفريقيا والشرق الأوسط، مردها الى تعاظم القوة الاميركية مسلحة باللغة الانكليزية، لا الى الانكليز أنفسهم. وقد ظهر التضايق الفرنسي من الامتداد الأميركي في الآونة الاخيرة، أثناء جولة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر في أفريقيا... بل إن بعض المحللين رأى في تحرك شيراك وجهة المشرق العربي رداً مباشراً على التحرك الأميركي في القارة الإفريقية. (وكنا في العدد الماضي من «الميزان» قد أشرنا الى النكسة التي أصابت الفرانكوفونية في الجزائر وقد كانت حتى أمد قريب تعتبر جزءاً من فرنسا)...

وبالتالي، يمكن القول إن ما يجري على ساحة التنافس والتعارض مع الولايات المتحدة، هنا وهناك، إنما هو تحرك فرنسي أكثر مما هو تحرك أوروبي.

شراكة لا تنافس

وفي رأي كثيرين من المحللين في أوروبا وأميركا على حد سواء، ان بوادر التنافس



الاوروبي ـ الاميركي في أماكن مختلفة من العالم، وخصوصاً في الشرق الاوسط، ليست صحية وتضر بالفريقين على المدى البعيد ولا سيما اذا توهّمت أطراف أخرى بأنها يمكن ان تبلغ غاياتها باللعب على التناقض الأوروبي ـ الأميركي.

ومن هذا القبيل يمكن القول إن رحلة شيراك في المشرق العربي أعطت الفلسطينيين أملاً خادعاً أو وهمياً بأن في مقدورأوروبا ان تساعدهم ضد التحالف الاسرائيلي ـ الأميركي. ذلك ان تصديق مثل هذا الوهم او الركون إليه سوف يؤدي في النتيجة الى إلحاق الضرر بجميع الاطراف. ويقول المعلق الاميركي وليام فاف في مقال له في جريدة «لوس انجلوس تايمز»، ان الرئيس الفرنسي، إنما يضيع كلامه هباء إذا بقيت الحكومات الأوروبية الأخرى خارج هذا الشأن بطلب من واشنطن. لكن هذا الكاتب يرى في الوقت ذاته انه يتوجب على الدول الأوروبية أن تشارك في موقف موحد مثل الذي يدعو إليه شيراك، لأن في ذلك مصلحة للجميع، لأميركا واسرائيل واوروبا ويقول:

«واذا لم يلق الاوروبيون بثقلهم وراء المحاولة لتحقيق تسوية عادلة للاسرائيليين والفلسطينيين فانهم مع الاسف يكررون ما فعلوه سنة ١٩٨٩ و١٩٩٠ عندما تجاهلوا الأدلة الماثلة أمامهم عن الانفجار الداهم في يوغوسلافيا، فندموا بعد ذلك ندماً شديداً».



«اليورو» و«الدولار»

غير ان مظاهر الصراع الأوروبي ـ الأميركي تبدو في المسائل الاقتصادية والتجارية أوضح منها في المسائل السياسية، وان كان المحللون الاقتصاديون يقولون ان الاندفاع الاوروبي نحو عملة موحدة (الـ«يورو»)، هو اندفاع سياسي اكثر منه اندفاع اقتصادي.

ولئن كان الأوروبيون مشغولين بتحليل نتائج توحيد العملة الاوروبية على الاوضاع في اوروبا، فإن قليلين تعرضوا لانعكاسات العملة الاوروبية الموحدة على بقية العالم وخصوصاً بالنسبة الى الدولار الاميركي.

وهناك قولان في هذه المسألة في صفوف الخبراء والباحثين الاقتصاديين:

● فريق يقول بأن حلول الـ«يورو» الفضفاض محل العملات الاوروبية البائدة وأهمها «المارك» الالماني القوي، سوف يدفع بالمستثمرين وبالكتل المالية العالمية الكبرى باتجاه التحول الى الدولار، فترتفع قيمته كثيراً ازاء العملة الاوروبية الموحدة.

● وفريق آخر يقول ان خلق عملة اوروبية موحدة منافسة للدولار من شأنه ان يدفع المصارف المركزية والمستثمرين العالميين الى تنويع موجوداتهم لمصلحة العملة الاوروبية ضد الدولار الذي ستهبط قيمته حتماً في هذه الحالة.

والواقع ان نصيب الدولار من الاحتياطيات العالمية للقطع الاجنبي قد هبطت من ٨٠٪ في مطلع السبعينات الى ٦٤٪ في الوقت الحاضر، وفي هذا الموضوع تقول مجلة «ايكونوميست» البريطانية، ان هنالك مجالاً اكبر لمزيد من الهبوط في هذه النسبة. ذلك ان وزن الدولار في الاحتياطيات العالمية مازال يفوق كثيراً وزن اميركا في الاقتصاد العالمي. إذ ان نسبة الناتج الاميركي الاجمالي الى الناتج العالمي الاجمالي لا يتعدى العشرين في المائة. اي ان للولايات المتحدة خمس الانتاج العالمي فقط بينما عملتها تشكل ثلثي الاحتياطي العالمي.

ويتوقف تأثير العملة الاوروبية الموحدة على الدولار على كيفية تعديل البنوك المركزية الاوروبية وغير الاوروبية لموجوداتها الاحتياطية. ونظرة سريعة الى وضعية البنوك المركزية الاوروبية حالياً تنبىء بأن مجموع احيتاطي دول الاتحاد الاوروبي من العملات الاجنبية يبلغ حالياً ما يزيد على ٣٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يفوق احتياطي كل من اميركا او اليابان، حيث يبلغ الاحتياطي الاوروبي ضعفي الاحتياطي الياباني واربعة اضعاف الاحتياطي الاميركي (بما في ذلك الاحتياطي الذهبي بالاسعار الحالية).

انتفاء المضاربة

والواقع ان العملة الاوروبية الموحدة سوف تخلق وضعاً فريداً من حيث فكرة الاحتفاظ باحتياطي من عملات اخرى. فالمصارف المركزية بصورة عامة، تحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لسببين رئيسيين: اولهما سبب احترازي لتلبية أي نقص مؤقت في العملات الاجنبية اللازمة للمدفوعات التجارية، او لدفع الفوائد على الديون. وثانيهما دعم قيمة العملات المحلية اذا ما دعت الحاجة.

لكن بعد قيام العملة الاوروبية الموحدة، لن تكون هنالك حاجة للدول المشاركة فيها الى أي احتياطي لمواجهة السببين المذكورين، لأنها لن تعود بحاجة الى احتياطي كبير للدفاع عن عملاتها في وجه المضاربات واللعب على تفاوت اسعار الصرف.

ثم ان الدول الداخلة في الاتحاد الاوروبي لن تكون بحاجة الى دفع فواتيرها للاستيراد بالعملات الاجنبية لأن التجارة البينية فيما بينها سوف تتم بالعملة الاوروبية الموحدة، وبالتالي سوف تكون حاجتها قليلة الى الاحتياطي بالعملات الاجنبية.

وماذا عن الدول غير الاوروبية؟

المنطق الاقتصادي يقول ان خلق عملة اوروبية موحدة من شأنه ان يجعل هذه العملة اكثر جاذبية كعملة عالمية من حيث إصدار الفواتير التجارية، وكاداة للتدخل في السوق، وكمجال للاستثمار. وبالتالي فان الدولار سوف يواجه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية منافساً له قوة مماثلة، ولا سيما ان ذلك سيكون مقروناً بناتج اجمالي في اوروبا اكبر من الناتج الاميركي، وبتوسع في اسواق المال الاوروبية التي سوف تكون اكثر سيولة كمنافس للاسواق الاميركية. وهكذا يمكن القول ان اي مسعى من الدول الاخرى لتنويع موجوداتها سوف يكون لمصلحة العملة الاوروبية نظراً لان البنوك المركزية سوف تزيد من نسبة موجوداتها بالعملة الاوروبية الموحدة. ثم ان الدراسات الصادرة حتى الآن من بعض البيوتات المالية، ومنها بيوتات اميركية، تشير الى ان الـ«يورو» سوف يلعب من حيث «الفوترة» التجارية دوراً اكبر من مجموع ادوار العملات الاوروبية الحالية منفردة، وذلك نظراً الى ان عملات كبار المصدرين تستعمل بنسبة غير متوازنة من حيث الفوترة. وتوضيحا لهذه النقطة تقول مجلة «ايكونوميست»، ان ٥٠٪ من التجارة العالمية «تفوتر» بالدولار مع ان حصة اميركا من الصادرات العالمية لا تتجاوز ١٣٪. فإذا بقيت نسبة الفوترة بالـ«يورو» مثل النسبة الحالية للمارك الالماني فهذا يعني ان ٢٥٪ من الصادرات العالمية سوف تفوتر بالـ«يورو» نظير ١٦٪ حالياً.

ويقدر بنك «جي.بي. مورغان» ان الطلب العالمي على العمل ة الاوروبية الجديدة سوف يزيد بمقدار ٦٠٠ مليار دولار خلال العقد المقبل، وهو مبلغ سوف يخسره الدولار. اضافة الى ذلك، يتوقع المحللون ان تلجأ دول اوروبا الشرقية ايضاً الى ربط عملاتها بالـ«يورو» اذا لم تستوف الشروط اللازمة للدخول فيه، وهذا يعني تخفيف اعتمادها على الدولار، مع العلم انها في الوقت الحاضر تعتمد بالتساوي تقريباً على الدولار وعلى «المارك» الألماني. وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الـ«يورو»، خلافاً للرأي الشعبي السائد الآن، لن يكون عملة ضعيفة، بل سيكون عملة قوية أكثر من المتوقع. وهذا يشكل مفارقة من حيث ان الـ«يورو» القوي من شأنه ان يسهم في تفاقم المشكلات الراهنة التي تعاني منها التنافسية الاوروبية، وبالتالي من شأنه ان يقلص الانتاج وفرص العمل.



في العدد المقبل:
أميركا العبرانية!

هبط مؤشرها الى أدنى مستوى

بورصة عمان تعاني من ارتفاع اسعار الفائدة وقلة الاسهم...وتعثر السلام

❒ كانت بورصة عمان حتى العام الماضي تعتبر أهم بورصة في المنطقة العربية بعد بورصة تل ابيب طبعاً، وكان من المؤمل ان تكتسب زخماً جديداً مع توقيع معاهدة السلام الاردني ـ الاسرائيلي. لكن هذه التوقعات ما لبثت ان تراجعت مع تعثر عملية السلام بعدما وصل مؤشر السوق المالية الاردنية في الربع الاول من السنة الماضية الى الذروة التي كان بلغها في اوائل ١٩٩٤. ومما أدى الى تفاقم هذا التراجع في البورصة الاردنية تبدد الآمال التي عقدها المستثمرون على قمة عمان الاقتصادية التي كان ينتظر لها ان تعمل على اجتذاب الرساميل الخارجية والمستثمرين الاجانب.

إلا ان ذلك، على ما يبدو، لم يثن السلطات الاردنية عن متابعة الاصلاحات المالية التي بدأتها كتطبيق لتوصيات صندوق النقد الدولي، ومنها اجراء تغييرات بنيوية في ادارة البورصة وآلياتها ونظمها، املاً في ان تسهم هذه الاصلاحات في استعادة ثقة المستثمرين في المستقبل.

وهنالك جملة من الأسباب الأساسية التي حملت مؤشر بورصة عمان على التدهور من ١٧٨ نقطة في الربع الأول من ١٩٩٤ فالى ١٤٨ نقطة في الربع الاول من ١٩٩٥ ليعود فيرتفع الى ١٦٠ نقطة في اواسط السنة الماضية ثم ليهبط الى ادنى حد له في السنوات الاخيرة بحدود ١٤٦ نقطة. ومن هذه الاسباب تعثر عملية السلام في المنطقة ونشوء حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في الآونة الاخيرة بين اسرائيل والفلسطينيين، والارتفاع الحاد والقياسي في اسعار الفائدة المحلية، وما لذلك من اثر حاد لجهة امتصاص السيولة في السوق.

٣ أسباب جوهرية

لكن هنالك ثلاثة اسباب جوهرية تحد من توقعات تحسن البورصة الاردنية وقدرتها على اجتذاب الرساميل الخارجية:

● ضعف الركائز الاقتصادية الاساسية حيث هنالك عجز متفاقم في الميزان التجاري بسبب تزايد فاتورة الاستيراد على الرغم من تحسن ملحوظ في الصادرات على نمط يشبه الى حد كبير النمط اللبناني (راجع الجدول).

● تأخر الاصلاحات المالية واستحداث نظم جديدة غير مجربة وربما غير ملحوظة او مفهومة بعد من المستثمرين الاجانب. وعلى الرغم من صدور قوانين جديدة بشأن الاستثمار وضرائب الشركات في هذه السنة، فإن بعض المراقبين مازال يرى ان ذلك غير كاف لتنشيط الحركة، وان الوضع يتطلب المزيد من الاجراءات الجذرية، وخصوصاً ما يتصل بالحوافز لزيادة السيولة المالية في السوق.

● انعدام وجود أسهم مغرية او شركات كبرى تتيح توسيعاً في مجالات الاستثمار، وعدم نزول اسهم جديدة الى السوق بسبب ضيق تلك السوق. والواقع ان هذا العائق لا يقتصر على الاردن، بل يتعداه الى منطقة الشرق العربي كلها. واذا القينا نظرة على الاصدارات الجديدة من الأسهم في العالم، نجد ان منطقة الشرق الاوسط هي اضعفها على الاطلاق. ففي عام ١٩٩٥ امتداداً الى الربع الثالث من هذه السنة صدرت اسهم جديدة في العالم قيمتها الاجمالية ٨٤,٩٣ مليار دولار حسب التسلسل التالي:

١ ـ عموم اوروبا ٢٢٥ إصداراً بقيمة ٤٩,٧٣ مليار دولار.
٢ ـ الولايات المتحدة وكندا ٢٦٦ إصداراً بقيمة ١٦,٤٥ مليار دولار.
٣ ـ اسيا ١١٧ إصداراً بقيمة ١٢,٢٠ مليار دولار.
٤ ـ المناطق المتناثرة (برمودا، جزر كايمان، جنوب افريقيا، الباهاماز، جزر العذراء البريطانية، ليبيريا، غانا، المغرب) ٣٢ إصداراً بقيمة ٤,٥٩ مليار دولار.
٥ ـ اميركا اللاتينية ٢٣ إصداراً بقيمة ٢,٧٧ مليار دولار.
٦ ـ استراليا ونيوزيلندا ٦ إصدارات بقيمة ٢,١٠ مليار دولار.
٧ ـ الشرق الاوسط ٢٤ إصداراً بقيمة ١,٠٢ مليار دولار.

ومن هذا القسط الضئيل في منطقة الشرق الاوسط الذي لا يصل الى نصف قيمة الإصدارات في القارة الاسترالية، استأثرت مصر بالقسط الاكبر من تدفق الرساميل الخارجية، وقدرت كمعدل سنوي بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار نظير ٢٥ مليوناً فقط للأردن!

السوق المحصورة

والأسهم الكبرى المتاحة المدرجة في بورصة عمان باتت مشبعة وغير قابلة للتوسع، ويستأثر بها تقريباً البنك العربي المحدود الذي يمثل اكثر من ٣٠ في المائة من ترسملية السوق المالية الاردنية. والاسهم المتاحة للاجانب في البنك العربي ونسبتها ٥٠ في المائة من مجموع اسهم البنك باتت مشتراة بكاملها. وهذا ينطبق ايضاً على الشركات الرئيسية الاخرى المدرجة في بورصة عمان مثل بنك الاسكان، وشركة البوتاس العربية، وشركة مناجم الفوسفات الاردنية.

ولهذا تحاول الحكومة، ولو ببطء وتردد، زيادة وتيرة الخصخصة في بعض المرافق مثل الهاتف والكهرباء وشركة الاسمنت وغيرها بغية توسيع مجالات الاستثمار المحلية امام الرساميل الاجنبية، لأن المجال محدود ومحصور امام هذه الرساميل في الوقت الحاضر.

والملاحظ ان إقبال المستثمرين على السوق الاردنية كان خفيفاً على الرغم من هبوط اسعار الاسهم فيها عما كانت عليه في السنة الماضية، اذ هبطت نسبة العائد الى متوسط السعر من ١٦,٥ الى ١٤,٢ حالياً. ونقلت جريدة «فايننشال تايمز» عن بعض المحللين قولهم ان ارباح الشركات هي ادنى من ذلك وان اسعار اسهمها غالية بالمقارنة مع مثيلاتها في الاسواق الناشئة الاخرى.

لكنه من المنتظر ان تصدر قريباً قوانين جديدة للتبادل بالاسهم والاوراق المالية تقلص من سيطرة الدولة على البورصة، لجعل السوق اكثر قابلية لاجتذاب الرساميل الخارجية.

الأداء المقارن للإقتصاد الأردني

فيما يلي لمحة احصائية موجزة عن اداء الاقتصاد الاردني كما هي مقدرة للعام الحالي بالمقارنة مع العام الفائت (ايكونوميست انتليجنس يونيت، وداتا ستريم):

	١٩٩٥	المقدر ١٩٩٦
اجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الدنانير الاردنية)	٤,٦٢	٥,١٢
التغير المئوي في نمو الناتج المحلي الحقيقي	٪٦,٤	٪٤,١
الناتج المحلي للفرد بالدولار	١٥٦١	١٦٥٣
متوسط التغير المئوي للاسعار الاستهلاكية	٢,٣	٦,٤
التغير المئوي في الانتاج الصناعي	٥,١	-١,٩
التغير المئوي في الانتاج الزراعي	٤,٠	٤,٩
التغير المئوي في انتاج الخدمات	٥,١	٧,٨
التغير المئوي في الكتلة النقدية الفئة الثانية (M2)	٧,٦	٧,٠
الدين الخارجي بملايين الدولارات	٧١٢٩	٧٠٠٦
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	٪١٤,٤	٪١٤,٧
ميزان الحساب الجاري بملايين الدولارات	-٢٢١	-٢٧٩
البضائع المصدرة بملايين الدولارات	١٧٧٦	١٩٥٠
البضائع المستوردة بملايين الدولارات	-٣٢٩٧	-٣٥٢٨
الميزان التجاري	-١٥٢١	-١٥٧٨

تحسن الشفافية وتوسع الخصخصة

بورصة القاهرة تقفز الحواجز وتخترق المآزق وتحقق ترسملية عالية

❒ بورصة القاهرة في هذه الايام بأحلى حالاتها بعد سنوات طويلة من الركود والغموض امتدت نصف قرن تقريباً. وليس أدل على ذلك من ارتفاع حجم التبادل فيها من ١١٩ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٠ الى ١١٣٦ مليوناً في عام ١٩٩٥ وربما الى ضعفي هذا الرقم في نهاية السنة الجارية، اي بنسبة تقرب من الالف في المائة، او بمقدار عشرة اضعاف.

اما ترسملية هذه السوق فقد شهدت قفزة هائلة من حوالي خمسة مليارات دولار في ١٩٩٠ الى اكثر من ٢٧ ملياراً في ١٩٩٥، اي بنسبة مقدارها ٥٤٠ في المائة.

وقد شقت بورصة القاهرة طريقها مخترقة مأزقها المزمن بفعل عزم الحكومة على الاسراع في عمليات الخصخصة وتوسيعها لزيادة الاسهم المتاحة في السوق للمستثمرين.

وتشكل الاسهم المتداولة في بورصة القاهرة إغراء مهماً للمستثمرين المحترفين الذين يرون ان اسعار الاسهم رخيصة ومردودها مرتفع جداً بحيث يعتبر الاستثمار فيها اجدى من اي استثمار في اي سوق مالية اخرى متاحة في الدول الناشئة والدول الصناعية على السواء.

ومما يعزز الثقة بها ايضاً استحداث نظام فعال للتسويات والايداع، وتزايد الاسهم المتاحة فيها، وتحسن حالة الشفافية بفعل تحسين المعلومات الموثوقة عن السوق.

شطب الديون

وقد تمكنت مصر من اقناع الاسواق العالمية بجدوى الاستثمار فيها عندما انجزت بنجاح المرحلتين الاوليين من برنامج صندوق النقد الدولي وانطلقت لتنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة، مما حمل «نادي باريس» للديون الحكومية بشطب ديونها بقيمة ٤ مليارات دولار.

وجاء ذلك بعد اعلان مؤسسة «مودي» للتصنيف عن تصنيفها الائتماني بدرجة لا بأس بها (٢خصد)، وهي درجة اعتبرت جيدة بالنسبة الى المخاطر، وان كانت مقصرة عن الدرجة المطلوبة لأمان الاستثمارات، مما اثار حفيظة بعض المسؤولين المصريين، لكن هذه الدرجة تسهل على مصر دخول اسواق الديون العالمية.

والواقع ان هنالك توقعات برفع هذه الدرجة التي اعطيت لمصر عند مراجعتها التالية بعد ستة اشهر. ومع ذلك فقد احتلت مصر الآن مرتبة ارفع من اسواق عديدة سباقة مثل تركيا والبرازيل والاردن، لتصبح في مصاف فنزويلا والمكسيك.

والأهم من ذلك ان مصر تتمتع بوضع نقدي جيد بحيث انها ليست بحاجة الى استخدام حقوق السحب الخاصة الممنوحة لها اخيراً من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. فهي، خلافاً لدول عديدة في المنطقة، لا تعاني من اي مشكلة في ميزان المدفوعات ولدى البنك المركزي المصري احتياطي ضخم من العملات الاجنبية يبلغ ١٨ مليار دولار، بينما كان قبل خمس سنوات مساوياً للاحتياطي اللبناني بحدود ٤ مليارات فقط.

استمرار التحسن

وقد تحفظ المصريون على التصنيف الذي اعطي لهم من قبل مؤسسة «مودي» على أساس ان ذلك لا يعطي صورة حقيقية عن الطاقة الحقيقية للاقتصاد المصري. وهم يتوقعون ان يحصلوا على تصنيف أفضل من مؤسسة «ستاندرد اند بور» عندما تأتي لتدرس الوضع المصري قريباً. الا ان هذا التصنيف كان مرضياً لصندوق النقد الدولي الذي قال ممثله في مصر: «ان الحصول على هذا التصنيف مهم بحد ذاته لانه يدل على التزام مصر بالدخول في الاقتصاد العالمي والتقيد بنظمه وقواعده».

وكانت مصر قد نجحت في السنوات الاخيرة في خفض مديونيتها الخارجية من ٥٢ مليار دولار في ١٩٨٨ الى ٣١ ملياراً هذه السنة. كما نجحت في خفض العجز في ميزانيتها بنسبة تربو على عشرة اضعاف ليصل الآن الى ١,٢٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

اسهم جديدة

وسوف تتوسع السوق المالية المصرية كثيراً في المرحلة الثالثة من برنامج صندوق الدولي الدولي بعد خصخصة ٩١ شركة تقدر قيمتها الاجمالية بمبلغ ١٨ مليار جنيه مصري (٥,٢ مليار دولار).

ويقول ممثل صندوق النقد الدولي في مصر إن غاية الاصلاحات البنيوية الجارية هي زيادة تنافسية الاقتصاد المصري وجعله اكثر اغراء للاستثمار، وخصوصاً للاستثمارات الخاصة المباشرة.

وهنالك اجراءات ملحوظة خدمت وتخدم التحسن النوعي في بورصة القاهرة، منها:

١ ـ إعفاء عائدات صناديق الاستثمار المشتركة المتأسسة بموجب القانون ٩٥ للاسواق المالية الصادر في ١٩٩٢ من ضرائب الدخل السنوية.

٢ ـ إلغاء ضرائب الزيادة في قيمة راس المال على الاسهم المدرجة في البورصة، مما يعطي دفعاً لحركة التبادل في البورصة، ويزيد عدد الشركات المدرجة، كما يزيد ربحية الاستثمار.

٣ ـ منع اي مستثمر من امتلاك اكثر من ١٠ في المائة من راسمال اي بنك بدون موافقة مسبقة من البنك المركزي مما يعزز الثقة بملاءة المؤسسات المصرفية، نظراً لأهمية القطاع المصرفي في الوضع الاقتصادي العام وفي السوق المالية، بصرف النظر عن هوية او جنسية حاملي اكثرية الاسهم. ومن المنتظر أن تكون أسهم المصارف المطروحة حديثاً في السوق اكثر الأسهم رواجاً لدى المستثمرين، ومن المتوقع إدراج قرابة ٢٠ مصرفاً في البورصة حتى عام ١٩٩٧. والواقع أن البنوك الأجنبية، وخاصة البنوك الفرنسية وإلى حد ما البريطانية، قد راحت توسع حصصها في البنوك المصرية، بحيث بات بعضها مثل «سوسيتيه جنرال» و «كريدي كوميرسيال دو فرانس» يمتلك حصة الأكثرية في البنوك المصرية التي يساهم فيها (٥١٪)

وكانت الحكومة المصرية قد أصدرت تعليمات إلى بنوك القطاع العام الكبرى، وهي: البنك الوطني المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الاسكندرية، بالتخلي عن حصص الأكثرية التي تملكها في بعض بنوك القطاع الخاص لكي تتاح هذه الأسهم للمستثمرين في البورصة.

لأن عبء تلبية احتياجات العالم من النفط تقع على الدول الخليجية الأربع وايران

١٦٠ مليار دولار كلفة رفع الانتاج سنة ٢٠١٠

□ يجمع خبراء صناعة النفط على ان المتطلبات الاستثمارية اللازمة للبحث عن احتياطات جديدة للنفط وتنميتها على مستوى العالم من الآن حتى السنة ٢٠١٠ تقدر بنحو ٩٥٠ مليار دولار منها ٢٦٠ مليار دولار لدول «اوبيك» و١٦٠ مليار دولار لدول الخليج الاعضاء في «اوبيك» بما في ذلك ايران، ليرتفع انتاج المنطقة من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ الى نحو ٣٧ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠١٠.

ويقول الخبراء ان انتاج المنطقة سوف يرتفع الى ٤٤ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ مما يتطلب توفير نحو ٧٠ مليار دولار اضافية ليصل اجمالي الكلفة الاستثمارية لدول الخليج الاعضاء في «اوبيك» الى نحو ٢٣٠ مليار دولار من دون ان يؤخذ في الاعتبار اتجاه الكلفة الاستثمارية لدول الخليج الاعضاء في «اوبيك» مستقبلاً نتيجة لتضاؤل حجم الحقول الجديدة وازدياد صعوبة البحث عنها وتنميتها.

فالاستهلاك العالمي من النفط سيرتفع من نحو ٦٦,٥ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٣ الى نحو ٩٢ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ والى نحو ٩٩ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ وهو ما يزيد بنحو ٥٠٪ على مستواه سنة ١٩٩٣.

ويشير الخبراء الى ان الزيادة تتطلب توسيع الطاقة الانتاجية في دول «اوبيك» من نحو ٣٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ الى نحو ٤٨ مليار برميل يومياً سنة ٢٠١٠ والى٥٦ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥.

والتوقعات تشير الى ان ست دول فقط من اعضاء «اوبيك» ستستطيع توسيع طاقتها الانتاجية وتنميتها من نحو ٢٣ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ الى نحو ٤٠ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ والى نحو ٤٩ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ لكي تفي بنحو ٤٤٪ من احتياجات العالم النفطية سنة ٢٠١٠ ونحو ٤٩٪ من هذه الاحتياجات سنة ٢٠١٥.

ويرى الخبراء ان حجم الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة «اوبيك» الانتاجية حتى سنة ٢٠١٠ يزيد على مجموع ايراداتها النفطية في سنتين كاملتين، مما يتطلب دعوة الشركات العالمية الى المساهمة في التمويل وتقديم ما تملكه من تكنولوجيا متقدمة، بسبب ضعف أوضاعها المالية.

من هنا يفهم اصرار الدول الصناعية المتقدمة على ان تتضمن اتفاقات «غات» نصوصاً تتيح لشركاتها ان تعامل بالنسبة الى استثماراتها في الدول النامية معاملة الشركات الوطنية في تلك الدول. فالتحديات التي تواجه صناعة النفط العربية نتيجة تنسيق مواقف المستهلكين وسياساتهم بما يتفق مع مصالحهم المنفردة والمشتركة تتطلب تنسيق السياسات والعمل الجماعي بين دول «اوبيك» وعلى مستوى منطقة الخليج.

ويعتبر الخبراء انه بمقدور دول «اوبيك» ان تمارس ضغطاً على اسواق النفط الخام لزيادة اسعاره وتعويض ما فقدته من ايراداتها النفطية. لكن تلك الدول لا تحاول استثمار قدرتها الاحتكارية في هذا المجال وتخلت منذ سنة ١٩٨٦ عن اسلوب تحديد الاسعار بشكل ملزم للاعضاء، واصبح السعر يتحدد بفعل قوى السوق.

لذلك فإن «اوبيك» ستظل خلال المستقبل المنظور تتحلى بقدر من المحافظة على استقرار الصناعة النفطية التي تتوزع حقولها الكبيرة بين عدد من الدول وتحتاج بطبيعتها لتنسيق ما يضخ من تلك الحقول في الاسواق، ومن ثم فان استقرار الصناعات لا يمكن ان يتحقق في ظل مبدأ المنافسة المطلقة، كما هو الحال في اغلب الصناعات التحويلية.

من جهة اخرى فإن «اوبيك» قد تصبح عبئاً اقتصادياً على صغار المنتجين من اعضائها مما يشجعهم على الانسحاب منها كما فعلت «اكوادور» و«الغابون». وبالتالي فإن عبء تلبية حاجات العالم من النفط سيقع على الدول العربية الخليجية الاربع، وعلى ايران التي تعتبر جزءاً من المنطقة، واخيراً على فنزويلا.

وتقدر احتياطات النفط في المجموعة الخليجية بنحو ٦٦٠ مليار برميل منها ٩٠ مليار برميل في ايران، فيما يقدر احتياطي فنزويلا بنحو ٦٥ مليار برميل.

ويبلغ احتياطي المنطقة العربية من الغاز نحو ٢١٪ من الاحتياطات العالمية. وترتفع هذه النسبة الى ٣٦٪ باضافة احتياطي ايران الذي يبلغ ١٥٪ من الاحتياطي العالمي. وفي نظر الخبراء ان المنطقة العربية، وخصوصاً منطقة الخليج، تمسك بمفاتيح المستقبل بالنسبة الى احتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي ولا تحتاج بعد ذلك سوى الى تنسيق سياساتها لكي تحقق من ثروتها ما يؤمن مستقبل شعوبها. فالتعاون العربي في مجال التكرير والتوزيع والبتروكيماويات يتطلب ان تقام المصافي والمصانع داخل الدول العربية النفطية حيث يمكن الاستفادة من كامل عناصر الانتاج المتشكلة من النفط والمشتقات النفطية، واقامة معامل التكريرعلى مستوى المنطقة بحيث يجري تزويدها بنفوط الدول المشاركة فيها بدلاً من انفراد كل دولة بمصافيها ونفوطها، بهدف التغلب على معوقات التصدير للمنتوجات النفطية والبتروكيماويات الى اسواق الدول الصناعية التي تقيم امامها العراقيل.

قطر اكثر المتضررين

الوضع السياسي المهزوز في الخليج يؤثر على مشاريع الغاز!

□ خرج المؤتمرون في ابوظبي من «المؤتمر السنوي للغاز في الشرق الاوسط» [عقد في ١٣/١٧ الشهر الماضي]، بمحصلة بأن التوتر بين الولايات المتحدة وايران وجمود عملية السلام بين العرب واسرائيل أديا الى ابطاء بعض مشاريع الدول الخليجية المنتجة للغاز لتصديره.

واعتبر هؤلاء ان العقوبات التي اعلنت واشنطن في آب/ اغسطس الماضي انها ستتخذها ضد الشركات غير الاميركية التي تستثمر اكثر من ٤٠ مليون دولار في مشاريع نفطية او غازية في ايران «ستستمر في التأثير سلباً على تطور صادرات الغاز الايرانية».

وسيتأخر مثلاً تنفيذ مشروع بناء انبوب غاز بين ايران وباكستان بقيمة اربعة مليارات دولار، كان تم الاتفاق عليه سنة ١٩٩٤، لتزويد باكستان بالغاز الايراني، وباتت المصارف الكبيرة متحفظة على المشاركة في تمويل هذا المشروع بسبب العقوبات.

ولاحظ المراقبون انه بينما يتعثر المشروع الايراني فان مشروعاً منافساً تدخل شركة يونوكال الاميركية طرفاً فيه، لتزويد باكستان بالغاز من تركمانستان، تقدم في المقابل، مع ان الانبوب يجتاز افغانستان. وكانت «الميزان» قد ألمحت إلى المشروع المذكور عبر أفغانستان في عددها الماضي، مشيرة إلى أن وصول قوات حركة «طالبان» إلى كابول له علاقة مباشرة بالمشروع.

وتتطلع طهران كذلك الى السوق الهندية، لكن اتفاقاً اولياً وقع سنة ١٩٩٣ بين ايران والهند يصطدم بمشكلة اخرى، هي غياب حماسة نيودلهي التي لا تريد ان تكون تحت رحمة انبوب غاز يمر في دولة غير صديقة، هي باكستان.

واعتبر المحللون ان توقيع اتفاق في آب/ اغسطس الماضي بين انقرة وطهران لايصال الغاز الايراني الى تركيا، على الرغم من معارضة واشنطن، هو «الاستثناء الذي يؤكد القاعدة».

فتركيا حليف ثمين للولايات المتحدة في المنطقة، وهي قادرة على مقاومة الضغوط وخصوصاً ان المشروع البديل الذي يقضي باستيراد النفط من تركمانستان، غير مقبول، اذ ان الانبوب يجب ان يمر، في هذه الحال، في اراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وأدى ابطاء عملية السلام بين العرب واسرائيل بعد وصول بنيامين نتنياهو الى السلطة الى اعادة النظر في مشروع تزويد قطر الدولة العبرية بالغاز الطبيعي المسال، الذي وضع سنة ١٩٩٥، وابلغت اسرائيل، في ايلول/ سبتمبر الماضي شركة انرون الاميركية، التي فوضتها الدوحة التفاوض على هذا المشروع، انها تعتبر نفسها حرة في استيراد الغاز من بلدان اخرى، من دون ان تستبعد استيراده من قطر. ويدفع عدم الاستقرار في الشرق الاوسط الدول التي تريد الحصول على الغاز الى عدم الاعتماد كثيراً في مشترياتها على المنطقة. وتجد قطر التي تملك ثاني اكبر احتياطي في المنطقة (سبعةالاف مليار متر مكعب) صعوبة في ايجاد اسواق لتصريف انتاج مشاريعها الثلاثة لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

وقعتها الحكومة العمانية مع «شل» و«توتال» و«بارتكس»

١,٤ مليار دولار لتمويل مشاريع تسييل الغاز!

□ وقعت الحكومة العمانية في خواتيم الشهر الماضي على الاتفاقات المرتبطة ببناء الانشاءات القائمة فوق الارض لمشروع الغاز الطبيعي المسيل واتفاقية امداد الغاز لـ«الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسيل».

وتأتي هذه الاتفاقات في اطار المرحلة النهائية لتنفيذ المشروع الضخم القائم على استغلال كميات الغاز المكتشف في سلطنة عمان، حيث يصل حجم الاحتياط المؤكد الى ١٦ تريليون قدم مكعب.

ووقع الاتفاقات نيابة عن حكومة السلطنة كل من احمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني العماني وسعيد بن احمد الشنفري وزير النفط والمعادن فيما وقعها عن الجانب الآخر ممثلون عن الشركاء الاجانب في «شركة تنمية نفط عمان» وهم شركة «شل» و«توتال» و«بارتكس».

ومن بين تلك الاتفاقات اتفاق مالي ينص على ان يوفر الشركاء الاجانب («شل» و«توتال» و«بارتكس») الاموال اللازمة لبناء مرافق عمليات الانتاج للمشروع (الانشاءات) ويتضمن تأكيداً للاحتياط ومعالجة ونقل الغاز من الحقول في منطقة وسط عمان الى مصنع التسييل في ولاية صور في المنطقة الشرقية.

وتقدر الكلفة الاستثمارية لهذا الشق من المشروع بمبلغ ١,٤ مليار دولار، وستقوم الحكومة بتسديد قيمة الاستثمار للشركاء الاجانب ابتداء من سنة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ وذلك من خلال الدخل الناتج عن بيع الغاز وبيع المكثفات النفطية المصاحبة للغاز الطبيعي.

كما تشمل الاتفاقات توقيع اتفاق التشغيل بين الحكومة والشركاء الاجانب («شل» و«توتال» و«بارتكس»)، الذي يقضي بان تقوم «شركة تنمية نفط عمان» بتشغيل عمليات الانتاج من مشروع الغاز الطبيعي المسيل لمدة ٢٥ سنة عن طريق تقديم الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع وتوفير الغاز للمستهلكين من عمليات التكرير، وهم «الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسيل» ومشروع «سماد اليوريا» و«مشروع الطاقة في ولاية صور ومشروع الغاز الحكومي»، فيما يحدد الاتفاق المنطقة التي سيتم فيها استغلال احتياطات الغاز للمشروع.

من جهة اخرى، تتضمن الاتفاقات اشراف الحكومة العمانية على اعداد الموازنات ومراقبة التكاليف التشغيلية والرأسمالية للمشروع، وكذلك تحديد الاسس والضوابط اللازمة لتنظيم الاستفادة من استخدام المقاولين والموردين العمانيين في تنفيذ المشروع. وتم توقيع اتفاق لامداد الغاز بين حكومة السلطنة و«الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسيل» والذي وقعه نيابة عن الشركة طوني حنا المدير العام للشركة. وينظم الاتفاق عمليات بيع الغاز الطبيعي من الحكومة للشركة تمهيداً لعملية التسييل ثم تسويقه للمستهلكين. ويتضمن الآلية المنظمة لعملية التسديد للحكومة من بيع الغاز للشركة.



اضواء على قمة روما العالمية للأمن الغذائي

٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص في التغذية... والحبل على الجرار!

❐ سبق انعقاد القمة العالمية للأمن الغذائي في روما هذا الشهر (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٦) بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تبني المؤتمر الدولي الفني المنعقد في مدينة ليبزيغ الألمانية بتاريخ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، خطة عمل عالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بصورة مستديمة. كذلك تبنى المؤتمر الفني المذكور «إعلان ليبزيغ» الذي اكد التزام الحكومات بتنفيذ الخطة العالمية المشار إليها في سياق الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

وجاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة رفع إلى قمة روما:«في الوقت الحاضرفان الحصول على الغذاء ليس مضموناً في شتى أرجاءالعالم، وهناك ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص في التغذية. ومن المتوقع خلال السنوات الثلاثين المقبلة ان يصل عدد سكان العالم الى ٨٥٠٠ مليون نسمة. ولا بد من تحسينات موثوقة ومستدامة في الانتاجية لتلبية متطلبات هذا النمو السكاني. ولذا، فإن صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام هما المدخل لتحسين وإدامة الانتاجية الزراعية مما يسهم في التنمية القطرية والأمن الغذائي وتخفيف الفقر.»

خطة العمل العالمية

والقصد من خطة العمل العالمية أن تكون بمثابة إطار ودليل ومحفز للعمل على مستوى المجتمعات المحلية والمستويات القطرية والإقليمية والدولية، وهي تسعى الى خلق نظام فعال لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام عن طريق وسائل أفضل للتعاون والتنسيق والتخطيط، وعبر تعزيز القدرات وهي إسهام حيوي في نجاح تنفيذ «إتفاقية التنوع البيولوجي».

والأهداف الرئيسية لخطة العمل العالمية هي كما يلي:

● ضمان صيانةالمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كأساس للأمن الغذائي.

●تشجيع الاستفادة من الموارد الوراثيةالنباتية لتعزيز التنمية وتخفيف الجوع والفقر.

● تشجيع الاقتسام العادل والمنصف للمنافع المستمدة من استخدام الموارد الوراثيةالنباتية.

● مساعدة البلدان والمؤسسات على تحديد أولويات العمل.

● تدعيم البرامج القائمة وتعزيز القدرات المؤسسية.

ونبحث في الصفحات الآتية بعض النتائج الرئيسية للتقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم. بالإضافة الى عشرين من الأنشطة المتصلة بخطة العمل العالمية. وقد صنفت هذه الأنشطة في أربعة أقسام هي :

● الصيانة والتنمية في المواقع الطبيعية.

● الصيانة خارج المواقع الطبيعية.

● إستخدام الموارد الوراثية النباتية

● بناء المؤسسات والقدرات.

وتحتوي الخطة على عشرين نشاطاً من نشاطات الأولوية مجمعة في اربعة مجالات موضوعية هي:

١) الصيانة والتنمية في المواقع الطبيعية.

٢) الصيانة خارج المواقع الطبيعية.

٣) استخدام الموارد الوراثيةالنباتية.

٤) بناء المؤسسات والقدرات.

أبرز نقاط الخطة

وتشتمل الخطة العالمية على عدد من النقاط البارزة يمكن تلخيصها بما يلي:

هي أول خطة عالمية حول الموارد الوراثية النباتية تتبناها الحكومات رسمياً.

وهي تسهم في تحقيق أهداف إتفاقية التنوع البيولوجي وجدول أعمال القرن٢١.

إنها تروج نهجاً جديداً ورشيداً فيما يتعلق بالصيانة في بنوك الجينات وتأمين المجموعات الحالية الموجودة خارج المواقع الطبيعية.

إنها تقدم أول اعتراف ودعم حكومي دولي لإدارة وتحسين الموارد الوراثيةالنباتية في المزرعة.

إنها ترسي مبادرة مبتكرة لاستعادة الموارد الوراثية النباتية المتاقلمة محلياً وإعادة بناء الأنظمة الزراعية التي دمرتها الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الاهلية.

إنها تركز على بناء وتقوية الروابط بين الصيانة والاستخدام.

إنها تعطي الأولوية لزيادة قيمة وفائدة الموارد الوراثية النباتية بالنسبة الى مربي النباتات والمزارعين.

إنها تؤكد مركزية البرامج القطرية وأهمية زيادة التعاون عبر الشبكات الاقليمية وشبكات المحاصيل.

إنها تقر بأهمية الدور الذي تلعبه المجتمعات المحلية والسكان الأصليون، وكذلك النساء المزارعات في صيانة واستخدام الموارد الوراثيةالنباتية.

إنها تشجع التكامل بين دوري كل من القطاع الخاص والعام في تلبية احتياجات العالم الغذائية.

كلمة جاك ضيوف

وفي مقدمة التقرير عن حالة الموارد الوراثية في العالم، كتب جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة يقول:

«هذه هي أول خطة عالمية على الاطلاق لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بصورة مستدامة، وقد وافق عليها رسمياً ممثلو ١٥٠ بلداً أثناء المؤتمر الدولي الفني الرابع للموارد الوراثية النباتية الذي عقد في ليبزيغ بألمانيا في المدة من ١٧ الى ١٩٩٦/٦/٢٣، كما صدر عن المؤتمر «اعلان ليبزيغ» الذي يركز الانتباه على أهمية الموارد الوراثية النباتية للأمن الغذائي العالمي، ويلزم البلدان بتنفيذ خطة العمل.

وقد أعدت الخطة المذكورة بمشاركة ايجابية من جانب ١٥٥ بلداً، بالاضافة الى مؤسسات القطاعين العام والخاص، وهي تتضمن الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها هذه الجهات على المستويات المحلية والقطرية والاقليمية والدولية، كما تتضمن اطاراً متكاملاً للتعاون المستمر والرشيد والمتوازن والمتكافىء، وأصبحت بلدان العالم مطالبة الآن بتنفيذ هذه الخطة. وسيجري الجزء الأكبر من التنفيذ بالموارد القطرية، وان كانت بعض البلدان ستحتاج الى دعم إضافي. ولذا أكد المؤتمر ضرورة توفير أموال لتمويل تنفيذ الخطة من جانب البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، كما أقرت الخطة بضرورة الاعتراف بحقوق المزارعين.

ولا شك أن الموارد الوراثية النباتية، التي هي من أكثر موارد الأرض أهمية وضرورة أساسية، تتعرض لتبديد خطير. ففقدانها سيضر بكل فرد منا، بل وبالأجيال القادمة. وعدم القدرة على صيانة هذه الموارد واستخدامها على الوجه الأمثل يضر بمسعانا الى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. فخطة العمل العالمية تعطي – للمرة الأولى – حافزاً وإطاراً لارساء انشطة الصيانة والاستخدام على أسس متينة، وهي إسهام كبير في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في ميدان الأغذية والزراعة. إنها فرصة لا يجب أن تتسرب من بين أيدينا.

إن المنظمة ملتزمة بتنفيذ خطة العمل العالمية بتوجيه من الهيئة الحكومية الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، كجزء من النظام العالمي الذي وضعته المنظمة لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها.

وشدد مؤتمر ليبزيغ على أهمية توسيع نطاق المشاركة في تنفيذ خطة العمل الى أقصى حد. وبناء على طلب هذا المؤتمر قدم هذا التقرير الى أهم الأجهزة والمحافل الدولية والاقليمية والقطرية التي تعمل في مجال الأغذية والزراعة والتنوع البيولوجي، مع رجاء أن يقوم أعضاؤها بتحديد أفضل سبل المشاركة.

وانني أناشد الجميع الوقوف صفاً واحداً من أجل هذا المسعى النبيل، الحكومات والمؤسسات القطرية، والمنظمات الدولية الفنية والمالية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، وقبل كل هؤلاء، المزارعين ومجتمعاتهم.»

في المواقع الطبيعية

تشتمل خطة العمل العالمية على أربعة مجالات للعمل لتحسين ادارة الموارد الوراثيةالنباتية في مواقعها الطبيعية، هي:

– مسح للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وحصرها

تبدأسياسات الصيانة والسياسات القطرية لاستخدام الموارد الوراثية النباتية، من الوجهة المثالية بإجراء مسح للموارد الموجودة بغية وضع قوائم لحصرها .وبالاستفادة من المعارف ينبغي استنباط منهجيات لتقييم التنوع وزيادة قدرات البلدان للقيام بأعمال المسح والحصر.

– دعم إدارة المزرعة وتحسين الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

يجري تعزيزنشاطات المزارعين ومجتمعاتهم المحلية لإدارة المواردالوراثية النباتية عن طريق التدريب والبحوث القائمة على المشاركة الكافية وإشاعة مناخ مؤات لهذه السياسة. وسوف تنشأ شراكات جديدة بين بنوك الجينات ومربي النباتات من جهة، وبين المزارعين ومنظماتهم من جهة ثانية، مما يتيح للمزارعين إمكانية الوصول الى طائفة واسعة من مواد الزراعة سواء عن طريق الاستخدام المباشر للأنواع الأولى التي تتم صيانتها في بنوك الجينات أو عن طريق الانتخاب بواسطة المزارعين.

– مساعدة الفلاحين في حالات الكوارث لاستعادة الانظمة الزراعية

غالباً ما تؤدي الكوارث الى فقدان موارد وراثية مهمة متاقلمة على نحو فريد مع الاحتياجات والظروف المحلية. وتدعو الخطة الى مبادرة جديدة من قبل المجتمع الدولي لبناء القدرات على تقديم البذور من الأنواع المتاقلمة محلياً كلما دعت الحاجة للمساعدة على إعادة إرساء الأنظمة الزراعية المحلية في المناطق المتضررة بالحروب والصراعات الأهلية وغير ذلك من الكوارث.

– تشجيع الصيانة في المواقع الطبيعية للأقارب البرية للمحاصيل والنباتات البرية للإنتاج الغذائي

يهدف هذا النشاط الى تشجيع صيانة الموارد الوراثية للاقارب البرية للمحاصيل والنباتات البرية المهمة للأغذية والزراعة عن طريق الإدارة المحسنة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المناطق المحمية وغيرها من الأماكن. ومن الأهمية بمكان، من هذه الناحية، تشجيع المشاركة المحلية في عمليات الصيانة في المواقع الطبيعية.

خارج المواقع الطبيعية

ظل المنهج الرئيسي لصيانة الموارد الوراثية النباتية، هو استخدام بنوك الجينات خارج المواقع الطبيعية (البذور المخزونة على درجات الحرارة والرطوبة المنخفضة). وقد بدأت عام ١٩٧٠ جهود عظيمة لجمع الأجناس النباتية، كرد فعل على التآكل االوراثي بحيث توجد الآن ستة ملايين عينة مخزونة في بنوك الجينات في العالم. ومن أنواع الحبوب الممثلة جيداً في هذه المجموعات القمح والأرز والذرة، وإن كانت لاتزال هناك ثغرات معينة. وهناك محاصيل أساسية أخرى مثل «الكاسافا» و«البطاطا الحلوة» أقل تمثيلاً بكثير. أما المحاصيل الاستوائية فإن كثيراً منها يتعذر تخزينه كبذور، ولا بد بدلاً من ذلك من الاحتفاظ بها في هيئة مجموعات حية في حقول بنوك الجينات او خزنه في أنابيب زجاجية. وقلما وجدت في بنوك الجينات محاصيل لها أهمية محلية.

وفي حين توجد حالياً اكثر من الف من بنوك الجينات، هناك حوالي ٣٠ بلداً فقط تهيء تخزيناً إمناً طويل الأجل نظراً الى قلة ما يرصد من أموال للإدارة المستدامة طويلة الأجل لبنوك الجينات بعد بنائها. ونتيجة لذلك نجد مجموعات كثيرة في حالة سيئة، كما إن حوالى مليون من العينات بحاجة الى تجديد. وتبدو معدلات الاستنساخ المأمون منخفضة، لكنه من المتعذر إجراء تقديرات دقيقة بسبب نقص المعلومات والوثائق لدى العديد من بنوك الجينات. وبالإضافة الى بنوك الجينات، فإن الحدائق النباتية تضم العديد من الأنواع الهامة بالنسبة للأغذية والزراعة.

وتشمل خطة العمل العالمية أربعة مجالات من مجالات العمل لتحسين عمليات الصيانة خارج المواقع الطبيعية للنباتات والموارد الوراثية، هي:

– الحفاظ على المجموعات الحالية الموجودة خارج مواقعها الطبيعية

يهدف هذا البرنامج الى تحويل الجهود الحالية للصيانة خارج المواقع الطبيعية، وهي جهود تفتقر الى التنسيق وتتسم في الغالب بعدم الكفاءة والتكرار، الى نظام رشيد فعال ومستدام. وجميع البلدان التي ليست لديها مرافقها الخاصة للتخزين الطويل الأجل سيكون بوسعها أن تخزن مجموعاتها في بنوك الجينات الدولية او الإقليمية، وبالإمكان ضمان حقوق سيادة هذه البلدان على تلك الموارد من خلال اتفاقيات قانونية مناسبة.

– إكثار العينات المهددة بالانقراض خارج مواقعها الطبيعية

تدعو الخطة الى وضع استراتيجية عالمية والى برنامج رئيسي لتجديد قرابة مليون من العينات القابلة في بنوك للجينات في أنحاء العالم، مع إعطاء الأولوية للعينات الموجودة في التخزين الطويل الأجل وتلك الفريدة من نوعها عالمياً.

– دعم العمليات المخططة والموجهة لجميع المواردالوراثية النباتية للأغذية والزراعة

ستركز عمليات جمع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المستقبل على سدالثغرات في المجموعات الحالية، وعلى جمع محاصيل إقليمية وثانوية ومحاصيل كفاف بعينها، وعلى الجمع من بلدان معينة لم تجر فيها أي عمليات أو كانت العمليات فيها محدودة جداً.

– التوسع في نشاط الصيانة خارج المواقع الطبيعية

لا بد من التوسع في استخدام بنوك الجينات في الحقول ومرافق الصيانة في الأنابيب الزجاجية بالإضافة الى تطوير تكنولوجيات جديدة لصيانة أجناس نباتية مهمة يتعذر تخزينها بالسهولة التي تخزن فيها البذور. كذلك تقترح الخطة ان تلعب الحدائق النباتية دوراً أكبر في صيانة هذه الأجناس بالإضافة الى النباتات العديدة الاخرى ذات الأهمية المحلية للأغذية والزراعة التي أهملتها بنوك الجينات التقليدية.

إنتاج البذور وتوزيعها

وتقترح الخطة إجراءات توفر للمزارعين نطاقاً أوسع من أنواع المحاصيل وذلك كما يلي:

● تعزيز التكامل بين الشركات شبه الحكومية والتجارية والصغيرة النطاق.

● توسيع أنظمة إنتاج وتوزيع البذور التي تتوافر لها مقومات الاستمرار.

● توفير المواد المناسبة المخزونة خارج المواقع الطبيعية لإكثارها وتوزيعها.

● مراجعة لوائح شهادات اعتماد البذور.

كذلك تقترح الخطة إيجاد أسواق جديدة للأنواع المحلية والمنتجات الكثيرة التنوع، وإقامة برامج قطرية متينة، وتشجيع إنشاء شبكات للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وإنشاء أنظمة شاملة للمعلومات المتعلقة بتلك الموارد، وإنشاء أنظمة للرصد والانذار المبكر عن فقدان الموارد الوراثية، وتحسين وتوسيع التعليم والتدريب، وتعميق الوعي العام.

غياب القطاع الخاص

تتم صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لكي يمكن إستخدامها، كما ان تنويع الزراعة يتوقف على التوسع في استخدامها. كذلك فإن استخدام هذه الموارد على نحو أفضل حري بأن يقلل من تعرض المحاصيل للإصابة بالآفات والأمراض، وفي الوقت ذاته يقلل من الإعتماد على المبيدات . لكن المواردالوراثية النباتية لا تستخدم حالياً على النحو الامثل مما يحد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل لما يكرسه المجتمع من استثمارلأعمال الصيانة.

وترصد معظم البلدان عقبات عديدة تعترض الإنتفاع بصورة أكبر من الموارد التي تجري صيانتها، مشيرة الى المجالات التي تستدعي التحسين. ومن تلك العقبات نقص المعلومات حول قيمة واستخدام المواد وضعف الإتصال بين بنوك الجينات ومربي النباتات وغيرهم من مستخدميها. وهنالك مشكلة إضافية هي إنعدام الحوافز أمام القطاع الخاص للإنخراط في الأنشطة العديدة الأساسية للإستخدام الفعال للموارد الوراثية النباتية، وهذا يشمل برامج ما قبل التربية اوالزيادة الوراثية التي تجعل من المواد الوراثية أسهل أستخداماً في برامج تربية النبات. وبالنظر الى ضآلة مشاركة القطاع الخاص في تنمية العديد من المحاصيل الضرورية للأمن الغذائي لملايين البشر الفقراء، مثل «الكسافا» و«الموز الافريقي» و«الدُخْن»، يصبح الدعم الحكومي لهذه الانشطة أمرا حيويا.

بناء المؤسسات والقدرات

ومما جاء في التقرير قوله: «إن الصيانةالناجحة والاستخدام المستدام للموارد االوراثية النباتية للأغذية والزراعة ينطويان على عمل مشترك يتكاتف عليه طائفة واسعة من الناس في كل بلد من البلدان : واضعو السياسات، ومسؤولو التخطيط، والعلماء، وأمناء المادة الوراثية، ومربو النباتات، والمجتمعات الريفية، والمزارعون. ويقتضي الأمر آليات للتنسيق المتين على المستوى القطري ليتسنى لجميع هذه الأطراف الفاعلة المشاركة البناءة. ومع ذلك فإن ثلث بلدان العالم فقط لديه لجان وطنية أو آليات أخرى للتنسيق، وعلى نحو مماثل فإن بضعة بلدان فحسب لديها قوانين أو سياسات لتنمية الموارد الوراثية النباتية بما يتفق مع الاحتياجات القطرية. ففي الأقاليم والأقاليم الفرعية تشترك البلدان عادة في كثرة المحاصيل وكثرة التنوع الوراثي النباتي مما يستدعي قيام تعاون إقليمي وشبه إقليمي بالإضافة الى الجهود القطرية لتعزيز الموارد الوراثية النباتية.

بعد فضيحة الفضلات الايطالية سنة ١٩٩٤

لبنان يطالب المانيا استرجاع نفاياتها السامة من مرفأ بيروت على نفقتها!

❐ استدعت وزارة الخارجية اللبنانية، السفير الالماني لدى بيروت وولفجين ايرك واطلعته على نتائج التحقيقات التي قامت بها النيابة العامة التمييزية، التي كانت وضعت يدها على ملف 36 حاوية من النفايات الالمانية السامة ادخلت في 27 آب/ اغسطس الماضي الى مرفأ بيروت فأثار وجودها ضجة في الصحف اللبنانية التي اتهمت وزارة البيئة بتسهيل دخولها.

وكان وزير البيئة بيار فرعون اكد «ان لا قانون في لبنان ينظم دخول النفايات الصناعية» التي يتم ادخالها على انها «مواد اولية للصناعة».

ولفت الى صدور قرار وزاري في خواتيم الشهر الماضي لتنظيم شروط استيراد النفايات الصالحة لاعادة التصنيع «لتتمكن معامل اعادة تصنيع الورق والكرتون والزجاج والبلاستيك الموجودة في لبنان من مواصلة العمل لان حجم النفايات المحلية ضئيل».

واوضح بيار فرعون ان من ابرز بنود القرار اشتراط حصول صاحب المصنع «على شهادة مخبرية من مختبر اوروبي معروف تؤكد ان المواد التي يستوردها خالية من كل تلوث، وعلى مستندات من الوزارات المختصة في بلد المنشأ تؤكد اهلية استعمالها لاعادة التصنيع».

ودعا الوزير اللبناني المانيا «الى استرجاع النفايات على نفقتها لان القوانين الدولية تحظر تصدير النفايات التي لا تصلح لاعادة التصنيع». وطالب السلطات الالمانية «باستعادتها فورا واجراء تحقيقاتها فيما بعد للكشف عن شبكة المافيا العالمية المسؤولة».

واقر فرعون بوجود «تقصير واهمال» في وزارة البيئة محملا المدير العام الياس مطلي مسؤولية «عدم ابلاغ الجهات المعنية» بنتائج التحاليل التي وصلت منذ اكثر من شهر وتؤكد «ان النفايات الالمانية ملوثة ولا تصلح لاعادة التصنيع».

من ناحيته اكد فؤاد حمدان ممثل «غرين بيس» ان المنظمة العالمية للبيئة حصلت على اذن قضائي بمعاينة النفايات الالمانية المحتجزة في مرفأ بيروت، وأن خبيراً المانياً وصل الى بيروت لمعاينة تلك النفايات.

وكان لبنان واجه منذ سنتين فضيحة نفايات ملوثة مصدرها ايطاليا (16 الف برميل) ظهرت في جرود كسروان، وقد اظهرت التحقيقات ان هذه البراميل ادخلت بعلم «القوات اللبنانية» المنحلة وطمرت بعلمها تحت الارض في منطقة «شننعير». وبعد سنتين مازال الجدل مستمراً في هذه القضية: فالسلطات اللبنانية تؤكد انها قد شحنت الى الخارج والسلطات الايطالية تؤكد انها استرجعتها، في حين تؤكد «غرين بيس» ان ثلثي هذه النفايات مازال اما مطموراً في لبنان او انه رمي في المياه الاقليمية اللبنانية.

وفي تطور متصل اعلنت النيابة العامة في دسلدورف في المانيا ان النفايات الصناعية الالمانية التي ضبطت في بيروت مصدرها مدينة «فيليبسبورغ» قرب كارلسروهي (جنوب غرب المانيا).

واضافت النيابة العامة ان المسؤول عن تصدير هذه النفايات الى لبنان هو الالماني برند ب. (49 سنة) موضوع قيد الاعتقال الاحترازي لمخالفات اخرى في مجال البيئة.

واستناداً الى السلطات الالمانية فانه ليس هناك اي مؤشر يسمح الأنبتاكيد وجود رابط بين النفايات التي ضبطت في بيروت والشبكة السرية الواسعة لتصدير النفايات الصناعية التي كشفتها الشرطة الالمانية خواتيم الشهر الماضي.

«غرين بيس» اللبنانية تقترح مكبات تحت الأرض

المحارق تتسبب بالسرطان... البيئة والأطفال من ضحاياها!

❐ أعدت منظمة «غرين بيس» تقريراً حول مشاريع بناء محارق ومكبات للنفايات المنزلية والصناعية السامة في لبنان وبلاد اخرى مجاورة يحمل عنوان «الحقيقة الحارقة ـ مشاريع المحارق والمكبات في البحر المتوسط»، ومما فيه:

«تزعم سلطات لبنان وتركيا ومالطا واسرائيل ان المحارق والمكبات هي الاسلوب الوحيد لحل ازمة جبال النفايات الموجودة لديها، لكن منظمة «غرين بيس» تحذر ان هذه المشاريع ليست الا حلما سيتحول على الارجح كابوسا ساما وخطيراً. وأضاف ان «اعتماد نظام المحارق والمكبات الحالية في لبنان وغيره من دول المتوسط سيؤدي الى زيادة عشوائية في كمية النفايات المنزلية والصناعية. ويشكل اعتماد هذا النظام دعوة صريحة الى ممارسة تجارة النفايات السامة، الامر الذي يسهل قيام الصناعات المضرة بالبيئة ويمنع قيام اخرى وفق معايير «التكنولوجيا النظيفة».

واتهم تقرير «غرين بيس» شركات أميركية وأوروبية «بتصدير تكنولوجيا مشبوهة تتسبب بالاخطار على حياة الانسان اللبناني وبلاد متوسطية اخرى وبيئتها تحت ستار «التكنولوجيا البيئية السليمة». وطلب التقرير من المسؤولين في لبنان وغيره من البلدان المتوسطية المعنية «الكشف عن خلفيات هذا القناع العلمي الزائف منعا للوقوع في دوامة خطيرة تؤدي الى انتاج كم هائل من النفايات المنزلية والصناعية كي يصار لاحقا الى حرقها وطمرها».

واكد التقرير ان «المحارق مهما كانت حديثة ومتطورة تنتج معادن ثقيلة سامة مثل الزئبق و«الديوكسين» وغيرها من المواد المسببة للامراض السرطانية والمضرة بالجهاز العصبي، وخصوصاً للاطفال الذين يعيشون في محيط المحارق مثل العمروسية في جنوب بيروت». وطالب بضرورة تأمين مكبات تحت سطح الارض للتخلص من الرماد الناتج من المحارق، علما ان رماد محرقة «العمروسية» يرمى حالياً في مكب برج حمود على الشاطىء الشمالي لبيروت».

وخلص التقرير الى ان «المكبات لا تحل اي مشكلة وسيدفع الاطفال ثمن سياسة فاشلة لمعالجة مشكلة النفايات».

وتطرق الى «موافقة لجنة الزراعة والبيئة البرلمانية على طلب الحكومة اللبنانية الحصول على قرض بقيمة ١١٠ ملايين دولار من البنك الدولي للانماء والاعمار، و٥٥ مليون دولار من اليابان لانشاء ١٥ مكباً جديداً ولاعادة تأهيل المكبات الحالية ومحرقة العمروسية الى جانب بناء محرقة خاصة بنفايات المستشفيات».

وناشد التقرير المسؤولين «العودة عن هذا المخطط قبل فوات الاوان واعداد دراسات لتخصيص قرض البنك الدولي لانشاء مراكز لفرز النفايات واعادة تصنيعها بهدف تقليص انتاج النفايات السامة، وعلى الدولة اللبنانية ان تصدر قوانين ملزمة للمصانع في لبنان لاعتماد تكنولوجيا نظيفة».

وطرح تقرير «غرين بيس» جملة افكار للتخلص من ١,٤ مليون طن من النفايات المنزلية واكثر من ٣٢٦ الف طن من النفايات الصناعية التي ينتجها لبنان سنوياً، ومنها «التوقف فوراً عن حرق كل انواع النفايات السامة في المحارق الموجودة، مثل البطاريات والدهانات والزيوت المستعملة ونفايات المستشفيات وغيرها، ووضع خطة لاغلاق هذه المحارق في اسرع وقت ممكن، ومنع طمر اي نوع من النفايات السامة في المكبات الترابية والمائية والاستعاضة عن ذلك بجمعها في مستوعبات خاصة لمعالجتها بطريقة علمية واعداد الدراسات اللازمة لتقليص انتاج النفايات المنزلية واعادة تصنيعها، وتطبيق سياسة «الصناعة النظيفة» وتشجيع الصناعيين على تطبيق هذه التقنيات».

روسيا ودول القطب الشمالي تطلب العون من الغرب للتخلص منها

٢٠٠ مليار دولار كلفة إزالة التركة النووية للحرب الباردة!

❐ ستواجه الادارة الاميركية فاتورة قيمتها ٢٠٠ مليار دولار تكاليف إزالة النفايات الناجمة عن انتاج الاسلحة النووية خلال سنوات الحرب الباردة. وسوف ينفق نصف هذه المبالغ على بند واحد في قائمة طويلة من عمليات التنقية البيئية، وهو الاشراف على الوسائل الكيميائية اللازمة لاستخلاص وقود البلوتونيوم الاشعاعي من المفاعلات النووية.

ويطلق على هذه العمليات اسم «اعادة المعالجة»، وقد ادت في السابق الى عمليات بمئات الملايين من الدولارات لخزن نفايات شديدة الاشعاع داخل خزانات هائلة في موقع نهر «سافانا» في «كارولينا الجنوبية» وفي موقع «هاتفورد» في ولاية واشنطن.

ويحتوي قسم من هذه النفايات على مواد شديدة التفجر، فيما يحتوي القسم الآخر على مواد تبعث غازات قابلة للالتهاب. وان حدث واندلع حريق في احد الخزانات فان اضراراً كبرى وتلوثاً اشعاعياً نووياً سوف يغطي مناطق شاسعة.

وعلى الرغم من الاخطار الكثيرة التي ترافق مثل هذه العملية، فإن وزارة الطاقة الاميركية تحاول مرة اخرى البدء بعمليات اعادة المعالجة تحت غطاء جديد، حيث يحمل برنامجها اسم «الادارة البيئية». وتم بداية هذه السنة اعادة تشغيل مركزلاعادة المعالجة في موقع جرى انشاؤه قبل ٤٠ سنة قرب نهر «سافانا» كما بدأ العمل هذا الصيف في مجمع لاعادة المعالجة يقع في ايداهو. وتؤمن وزارة الطاقة تكاليف عمل هذين الموقعين من ميزانيتها. ولا تقوم هذه المنشآت بالحصول على الاموال بملايين الدولارات للتخلص من آثار الإرث النووي للحرب الباردة فحسب، بل انها تؤدي في نهاية المطاف الى ازدياد حجم النفايات النووية وسوف تزداد كميات البلوتونيوم المكرر مما يؤدي الى مخاطر جديدة يدفع ثمنها المواطن الاميركي.

وتدعي وزارة الطاقة الاميركية ان عمليات اعادة المعالجة قد اصبحت ضرورية لأن بعض الوقود النووي المخزن تحت المياه في احواض، بدأ يتعرض للصدأ. لكن هذه المشكلة تبدو وكأنها قد ظهرت بسبب سوء ادارة الوزارة وهيئاتها، فالامكانية متوفرة لخزن الوقود النووي المستهلك الذي يتعرض للصدأ في صناديق جافة محكمة، وهي تشكل طريقة اكثر سلامة من طرق اعادة المعالجة. وتؤكد مصادر على رفعة في المستوى في وزارة الطاقة ان عمليات اعادة المعالجة سوف تؤدي الى اضرار بيئية اكبر والى مخاطر على صحة العاملين والسكان بالمقارنة مع الخيارات الاخرى.

ويتساءل الخبراء والمدافعون عن سلامة البيئة عن صحة هذا الاختيار. والجواب عن ذلك يكمن في تلبية احتياجات الجهاز البيروقراطي العامل في ميدان انتاج السلاح النووي وترضية السياسيين. ويشير هؤلاء الى ان انفاق مئات الملايين من الدولارات سنوياً على عمليات خطيرة ضارة بسلامة البيئة يمثل احد الاسرار المشبوهة في ميزانية التقنية البيئية لوزارة الطاقة الاميركية.

دول القطب الشمالي

وفي سياق آخر، تستعد الدول المحاذية للقطب الشمالي للمساعدة في ازالة النفايات النووية المتروكة في المنطقة نتيجة النشاطات الانتاجية العسكرية للاتحاد السوفياتي السابق. وتتخوف دول «الطوق القطبي» وهي الولايات المتحدة وكندا والدنمارك وايسلندا، ومجموعة من الاعضاء الاصليين في «مجلس بارنتس» وتضم روسيا وفنلندا والسويد والنرويج، من اثار التلوث النووي الناجمة عن ردم المفاعلات النووية في المياه المجاورة لشبه جزيرة: «كولا» الروسية. ويهدف البرنامج الى تنقية المحيط البحري المحاذي للقطب الشمالي.

وتعتبر مدينة «مورمانسك» اكبر المدن المأهولة بالسكان في المنطقة الملوثة والميناء الرئيسي لاسطول البحرية القطبية الروسية، وهي اكبر موقع في العالم من حيث مخاطرها النووية.

وتوجد قرب المياه البرية الضحلة ١٢٠ غواصة نووية متقادمة وكاسحات الجليد النووية التي استهلك وقودها لكن مفاعلاتها مازالت عاملة. وفي عرض البحر ردم السوفيات ٢٠ مفاعلاً نووياً تحتوي سبعة منها حتى الان على وقود نووي مستنفد. وتمثل عملية تنظيفها او تأمين سلامتها في قاع البحر معضلة تكنولوجية كبرى. وقد طلبت روسيا من الغرب رسمياً التعاون في ازالة النفايات والاسلحة النووية من الغواصات القديمة.

وقد لاقى طلبها استجابة من الدول الاسكندنافية، وتم تشكيل مجلس «بارنتس» سنة ١٩٩٣ لتنقية شبه جزيرة «كولا» وذلك بدعم مالي من الدول المبادرة، لكن العداء التقليدي للمؤسسة العسكرية في روسيا يعرقل بعض هذه الجهود.

وقد اجتمعت في «اينوفيك» في منطقة الاراضي الشمالية الغربية في كندا مجموعة الدول الثماني المحاذية للقطب وقررت انشاء وكالة بيئية اقليمية واسعة للحد من مخاطر السلاح والاجهزة والنفايات النووية والكيميائية المختلفة من ايام الحرب الباردة.

واطلق على المجموعة الجديدة اسم «المجلس القطبي». وسوف تبدأ الاعمال نهاية هذه السنة لتفكيك المعدات الحاوية لوقود نووي في مدينة «مورماسنك» وكذلك في مدينة «فلاديفستوك» التي تقع في الشرق الأقصى.

وتقوم «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بالمساعدة في عمليات ازالة النفايات النووية في روسيا. وقد اجتمع في موسكو ممثلون عن الدول المحاذية للقطب، اضافة الى بريطانيا وبلجيكا وفرنسا والمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وممثلين عن الاتحاد الاوروبي للبحث في دعمهم لعمليات التقنية البيئية.

ورفع الروس تقريراً صريحاً الى منظمة البحار الدولية في لندن اشاروا فيه الى المصاعب المالية والتكنولوجية لعملية ازالة النفايات النووية. واشار التقرير الى ضرورة التخلص من ١٤٠ مفاعلاً تعمل في الاسطول الروسي في البحار الشمالية خصوصاً انه لا يوجد حيز لردمها. لكن الاسطول الروسي الضخم لايزال يمتلك وسائط بمعدات نووية تنتج سنوياً نفايات تبلغ ٢٠ الف متر مكعب من النفايات النووية السائلة و٦ الاف متر مكعب من النفايات النووية الصلبة، ولذلك تظل مشاكل التلوث النووي قائمة. واذا كان العملاقان قد تمتعا بقدراتهما وتفوقهما في الماضي فان ارث السلاح النووي سيظل يلاحقهما.

بروفيل

المتمرِّد...

كان الفرنسيون يقولون في غابر الزمان والأمجاد، إن فرنسا هي باريس، وإن باريس هي العالم، وإن من يحكم فرنسا يحكم العالم. ويبدو أن بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة المعروف بحماسه للفرانكوفونية قد صدق ذلك... فتمرد على واشنطن حكومة العالم الفعلية في هذه الأيام.

لكن إلى الآن ليس معروفاً بالضبط سبب نقمة أميركا على غالي وسبب تمرد غالي على واشنطن. إلاّ أن هناك مقولات عديدة لهذا النزاع الغريب، مع أن الأمين العام للأمم المتحدة مستوفٍ الشروط والمؤهلات، بما في ذلك مؤهلاته اليهودية لجهة زوجته، وإن كان بعض غلاة اليهود يقولون إن «يهودية» غالي تجعله في عداد السيفارديم النافذين في فرنسا، لا في عداد الأشكينازيم النافذين هذه الأيام في أميركا وإسرائيل!

ومن الأسباب المتداولة في بعض الأوساط أن بطرس غالي لم يركب على مزاج مادلين أولبرايت مندوبة كلينتون إلى المنظمة العالمية، فرأت فيه صورة للغرور الفرعوني الذي يكابر ويتكبر على الآخرين عندما يشم رائحة السلطة حتى ولو كان ضعيفاً.

ومنها أيضاً أن الرئيس الأميركي كلينتون أراد أن يقتص من الرئيس حسني مبارك بشخص بطرس غالي من غير أن يجابهه مباشرة نظراً إلى عدم ارتياح إسرائيل من الاستئساد المصري المستجد.

وهناك قول في الكواليس مفاده أن بطرس غالي أضعف قضيته بنفسه عندما سال لعابه لولاية ثانية، أسوة بسابقيه، على الرغم من إعلانه الصريح فور اختياره أميناً عاماً بأنه لن يسعى إلى ولاية ثانية فاتخذ الأميركيون من ذلك حجة وذريعة، معتبرين أن سعي غالي إلى ولاية ثانية خلافاً لتعهده السابق، يضعه في مرتبة الحكام العرب، ومنهم حكام مصر الذين عمل غالي في خدمتهم زمناً طويلاً، الذين يركبون ولا ينزلون.

ومن الأقوال الشائعة أيضاً أن واشنطن تضايقت من موقف بطرس غالي المعرقل للتدخل الأميركي في جمهورية البوسنة، لأن الأميركيين أرادوا لتدخلهم أن يكون في إطار حلف شمالي الأطلسي الذي ليس لفرنسا أثر فيه، بينما أراده الأمين العام أن يكون تحت راية الأمم المتحدة وقبعاتها الزرق وجنودها الزرق العيون!

وهناك أيضاً الرواية التي تحلو للبنانيين وبقية العرب من أن الفيتو الأميركي على التجديد لبطرس غالي كأمين عام للمنظمة الدولية مرده إلى تقرير المنظمة حول مجزرة قانا في جنوب لبنان أثناء عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية، وهو التقرير الذي كشف أن القوات الاسرائيلية قامت بقصف مركز الأمم المتحدة في قانا عامدة متعمدة وليس لخطأ غير مقصود كما ادعت.



إلاّ أن التفسير الذي بدأت تبثه على مهل بعض وسائل الإعلام في الغرب، هو التفسير الذي بدأ يتبلور في المجازر الدائرة الآن في بلاد الكونغو السابق المعروفة باسم «زائير» حيث حكم سعيداً منذ ثلث قرن الرئيس موبوتو سيسيسيكو المقيم حتى كتابة هذه السطور في قصره العامر على الريفييرا الفرنسية يتابع أنباء المجازر عن بعد. وفحوى هذا التفسير أن ما يجري على نطاق القارة الإفريقية، بما في ذلك مجازر راوندا وزائير وبوروندي والجزائر وغيرها، إنما هو تعبير عن صراع نهائي بين الولايات المتحدة وفرنسا على القارة الإفريقية. وبالتالي، كما يقول هذا التفسير، فإن واشنطن لا تستطيع أن تتحمل على رأس الأمم المتحدة أميناً عاماً إفريقياً موالياً لفرنسا.

وهناك قول لدى بعض المعلقين يشبه المثل اللبناني القائل «لم يقدر على البقرة فنطح العجل»، أي أن كلينتون لم يستطع أن يزحزح صدام حسين أو فيدل كاسترو فراح يفش خلقه ببطرس غالي. لكن غالي المتمرد أثبت أنه «جوزة» أصلب مما تتصور الرئيس الأميركي فاستعصت على الكسر، مما حمل بعض المعلقين الأميركيين على القول بأن غالي لا يشذ عن بقية الدكتاتوريين الحاكمين في إفريقيا!

بل إن بعض المعلقين الأفارقة اتخذ المنحى ذاته. فقد كتب جورج أيتيي الغاني استاذ الاقتصاد في جامعة «جورج تاون»، ورئيس مؤسسة «افريقيا الحرة» في واشنطن يقول: «اعطوا إفريقيا أميناً عاماً للأمم المتحدة يستطيع أن يقف في وجه طغاة العالم الثالث، ويستطيع تطبيق قواعد حقوق الانسان المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. لكن رجاء ... ليس بطرس غالي مرة ثانية»!

والبوذيون أيضاً زادوا فوق الطين بلة، عندما أعلنوا معارضتهم لبطرس غالي لأنه لم يسمح للدالاي لاما بدخول حرم الأمم المتحدة في نيويورك لئلا يغضب الصين وهو بحاجة إلى صوتها إلى جانبه.

لم يصغ إليه أحد وهو يعلن أنه مسيحي - يهودي - مصري - عربي - إفريقي، لأن حكومة العالم الفعلية في واشنطن قالت إنه ليس سوى ... دكتاتور صغير!

يا للهول!

الضيف

وفيق سعيد يواجه اعتراضات الأكاديميين

أساتذة جامعة أوكسفورد يصوتون ضد «التبرع المستحيل»؟

عندما تبرع رجل الأعمال السوري - السعودي وفيق سعيد في مطلع الصيف الفائت بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لبناء كلية لإدارة الأعمال في جامعة أوكسفورد، قلنا في هذه الزاوية إن السعيد «اكرم الجامعة التي احتقرت الليدي ثاتشر»، ولم يخطر ببال أحد أن الجسم الأكاديمي في الجامعة سوف يواجه المسألة بهذه الحدة، مع أن المعارضة كانت متوقعة، وأن إدارة الجامعة اختارت الإعلان عن التبرع فور انتهاء العام الدراسي الماضي لتجنب الإحراجات.

لكن الجسم الأكاديمي في أوكسفورد واجه خطة وفيق السعيد بالحدة ذاتها التي واجه فيها سابقاً رئيسة الحكومة البريطانية السابقة، وكأنه يربط بصورة غير مباشرة بين تبرع السعيد للجامعة وبين علاقاته مع ثاتشر في خضم الضجة التي أثيرت حول ما سمي بصفقة «اليمامة».

فقد صوت الأساتذة ضد بناء الكلية في الأرض التي اختيرت في وسط المدينة بأكثرية ٢٥٩ صوتاً ضد ٢١٤ صوتاً، مما حمل إدارة الجامعة على التوجه إلى إجراء استفتاء بريدي للأكاديميين خارج الجامعة ويربو عددهم على ثلاثة آلاف.

وبصرف النظر عن المسألة الفنية التي كانت السبب المباشر للاعتراض، من حيث عدم جواز إقامة المبنى العتيد في الموقع المختار، فإن شبح «اليمامة» على ما يبدو ما زال مخيماً على خلفية المناقشات الداخلية في الحرم الجامعي. وإلى ذلك ألمح أحد كبار الأساتذة ألكسندر موراي بقوله: «أنا جد سعيد لأن الجامعة قد استردت كرامتها بعدما كانت أمام خطر فقدانها»!

والواقع أن كثيرين من الجسم الاكاديمي في أوكسفورد، بل في بريطانيا، يربطون بين تبرع وفيق السعيد وبين صفقة «اليمامة». وهذا قد يكون صحيحاً وقد لا يكون.

لكن بعضهم لا يعود بهذه العلاقة إلى بداياتها بل إلى نهاياتها. فمنهم من يقول، حقاً أو باطلاً، إن إقدام شركة أرامكو السعودية على استرداد مبيعات النفط السعودي لسداد قيمة الصفقة من الشركتين البريطانيتين «شل» و «بريتيش بتروليوم» أفقد هاتين الشركتين عمولات تقدر بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني (وهذا المبلغ قد يكون مجرد مصادفة لتوافقه مع قيمة تبرع وفيق للجامعة)، وحتى لا يفسر الإجراء السعودي بأن غايته القصوى توفير العمولة المذكورة، جاء تبرع السعيد كنوع من الخطوة الرمزية أو الإشارة إلى لتبيان ذلك، وكأن التبرع جاء مداورة من شركات النفط!

وحتى لو كان في ذلك أي ذرة من الحقيقة، فإنه تفسير يدعو إلى الاستغراب، بل إلى الاستهجان. لكن ما الحيلة ونحن نعيش في عالم من الغرائب، وعلى الخصوص عالم النفط الذي لم تبق غرابة إلاّ وربطت به من صفقات السلاح إلى وسائل الإعلام المرئي والمسموع ... والمكتوب الذي يُقرأ من عنوانه!

وقد وصف لنا زميل بريطاني تبرع وفيق السعيد لجامعة أوكسفورد في ضوء الضجة المثارة حوله بأنه «التبرع المستحيل»، لأنه حتى ولو أدى الاستفتاء البريدي للجسم الأكاديمي الموسع إلى تبني المشروع، فإن مجلس بلدية أوكسفورد الذي في يده إصدار تراخيص البناء لن يوافق عليه. ذلك أنه عندما اشترت الجامعة الأرض المقترحة لبناء الكلية في عام ١٩٦٤، تم الشراء على أساس أن تبقى ملعباً أخضر مفتوحاً بصورة دائمة.

... إلاّ إذا كان هناك من يريد تغيير معنى «الديمومة»، على قول البروفسور موراي، فلا يعود هنالك معنى لكون أوكسفورد أقدم جامعة في العالم الناطق بالإنكليزية!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873